



سعد زغلول



نوبار باشا



رياض باشا



أحمد عرابي باشا

من وثائق التاريخ الحديث والمعاصر



مصطفى النحاس

ملفات خدمة وربط معاش زعماء مصر

السياسيين



شريف باشا

جمعها وقدم لها
د . عبد المنعم ابراهيم الدسوقي الجميلى
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ووكيل كلية التربية لشئون التعليم والطلاب
فرع جامعة القاهرة بالفيوم



د. سامي البارودي



عثمان باشا رفقى



الشيخ محمد عبد
(الاستاذ الاعلى)



عبد الله النديم



حسين رشدي باشا

المقدمة

الوثيقة في اللغة العربية لفظ محدود المعنى ، وعام في نفس الوقت لم تعطه المعاجم العربية القديمة والحديثة على حد سواء ما يستحقه من شرح وتعريف بالمراد منه. وقد يكون القدامى ، من اللغويين معذورين في ذلك ، لأن علم الوثائق لم يكن معروفا لديهم حينذاك أو علي الأقل لم يكن معروفا لديهم بهذا الاسم^(١) ومن هنا جاء تعريف الوثيقة في معاجم اللغة على أنها مؤنث الوثيق ومعناه المحكم أو ما يحكم به الأمر ، ويقال أخذ بالوثيقة في أمره بمعنى بالثقة^(٢) أو اسم التفضيل من هذه الكلمة هو الأوثق ، والمؤنث منه وثقي^(٣) وقد جاءت هذه الكلمة في سورة البقرة في قوله تعالى " فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم."^(٤)

ونتيجة لهذه العمومية في توصيف الوثيقة فقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم الوثائق فبعض المؤرخين يقصد بها المستندات التي تصدر من جهات رسمية أو من أفراد لهم صفة رسمية وتعرف في هذه الحالة بالوثيقة القانونية كالأوامر ، والقرارات والمراسيم والاتفاقيات والمعاهدات هذا الى جانب الرسائل التي تحمل هذه الصفة ، وبعضهم الآخر يقصد بها كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار بمعنى أن لكل مكتوب قيمة تاريخية حتى لو لم يكن لمحررها صفة رسمية^(٥) ومعنى ذلك أن روايات شهود العيان ، وكشوف أسماء طلاب الجامعات والمدارس والتعليمات الموجهة اليهم ، وقرارات وخطب رؤساء الأحزاب وغيرها تدخل في مفهوم الوثائق^(٦)

١- د. سلوى ميلاد : الوثيقة القانونية ، مابيتما - أجزاءها أهميتها ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٦ ص ١٠

٢- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ج ٢ ، القاهرة ، ص ١٠٣٣.

٣- بطرس البستاني : محيط المحيط ، بيروت ، مكتبة لبنان ١٩٨٣ م ص ٩٥٦-٩٥٧.

٤- الآية ٢٥٦.

٥- د. علي الغمراوي : تقرير ببلبيوجرافي عن بحوث فرنسا ونشرااتها في القرن الثامن عشر . مجلة العلوم الاجتماعية بالرياض ، العدد السابع ١٤٠٣-١٩٨٣ ص ١٠٧

٦- د. عبد العظيم رمضان : المذكرات السياسية وأهميتها بين وثائق تاريخ مصر المعاصر - دراسة غير منشورة ضمن بحوث ندوة وثائق تاريخ العرب الحديث ، ١٩٧٧ م ص ٣.

وتوسع البعض في تعريف الوثيقة فقال أنها كل آثار السلف حتى ولو كان ذلك خطاباً من ابن إلى أبيه أو من صديق إلى صديقه ، أو بيان حساب لأحد التجار أو حجاباً من الأحمدة أو تعويذة من التعاويذ أو إيصال دين أو قائمة بأسعار بعض السلع أو ما شابه ذلك وبخاصة وأن كل ذلك قد يكون ذا أهمية كبيرة في دراسة التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي والثقافي وغير ذلك من الميادين الجديدة في علم التاريخ (٧).

وحتى يمكن حسم هذا الموضوع فسنعرض لبعض ما ورد في أنظمة بعض دور الوثائق المتقدمة في العالم . ففي قانون دار الوثائق العامة في لندن الصادر في ١٨٣١/٨/١٤م (١٣٤٦هـ) نص على أن الوثيقة تعنى الملفات والسجلات والحجم والمستندات ، ومحاضر الجلسات والمراسيم ، والاشعارات واللوائح القانونية ، وكشوفات الجرد ، والكشوفات الحسابية ، والأوراق والكتب . وفي القانون الأمريكي الصادر في ١٩٤٣/٧/٧م (١٣٦٦هـ) جاء تعريف الوثيقة بأنها الكتب والأوراق والخرائط والصور الفوتوغرافية أو أية مواد وثائقية بغض النظر عن شكلها الطبيعي أو صفتها .

وعند تقييمنا لهذه الآراء يتضح أنه إذا قصرنا مفهوم الوثيقة على الوثائق الرسمية فإننا قد نصل إلى نتيجة قد لا يقبلها المنطق أو الواقع ، وقد تبعدنا عن الموضوعية وهي أن الكثير من أصول الأحداث التاريخية ليس لها صفة رسمية أو حكومية ، وأن الوثائق الرسمية في كثير من الأحيان لا تنفي بالغرض المطلوب في تفسير الأحداث مما يحتم على الباحث الرجوع إلى كل ما تركه الحدث التاريخي من آثار ، وهذا يعنى أن العديد من الدراسات الرصينة لا تعد دراسات موثوقة ومن هنا فنحن نتفق مع الرأي الذي يرى توسيع حد الوثيقة ونرى أن كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار يدخل في عداد الوثائق كما نضيف إلى ما سبق ذكره ضرورة وضع التسجيلات الصوتية والأرشيفات الفوتوغرافية والسينما توغرافية ضمن تعريف الوثائق خصوصاً وأنه ليس من المنطقي أن لا ندخل جلسات المؤتمرات الدولية المسجلة صوتياً والمحفوظة بوزارات الخارجية وفي هيئة الأمم المتحدة ، وفي وزارات الإعلام والمؤسسات العلمية وغيرها ضمن نطاق

٧- د. حسين ربيع : وثائق الجليزة وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي لموانئ الحجاز واليمن في العصور الوسطى ، بحث منشور ضمن الجزء الثاني من مصادر تاريخ الجزيرة العربية ص ١٣١ .

الوثائق بل ينبغي أن يشتمل دور الوثائق العربية علي أرشيف الوثائق الصوتي

archive snore والذي قد يكون في المستقبل هو أرشيف الغد.

وعن أهمية الوثائق فقد اختلف المؤرخون والعاملون في حقل الدراسات التاريخية أيضا في تحديد مدى أهمية الوثائق فمعظمهم نعتها بالعديد من النعوت التي تبرز قيمتها وأهميتها ، وبعضهم شكك في ذلك.

وعن المجموعة الأولى : فقد وصفوها بأنها قطع من حياة الأسلاف ، وشهود معاصرة للوقائع التاريخية ، وأقوى المصادر حجة فيما يتعلق بتصوير الحياة اليومية وتحديد التواريخ والأماكن وكثيرا ما يؤدي إهمالها أو الاستغناء عن بعضها الي أن يخطيء المؤرخ في أحكامه(٨) ، وأنها المادة الخام التي تحمل بين سطورها تراث الأمم وحضاراتها ، وهي الشاهد الأكبر على تراث الأمم وتاريخها ، وهي سند المؤرخ القوي الذي يجد بين ثنايا سطورها من الحقائق ما يسد الثغرات الناقصة ويستكمل الحلقات المفقودة ، وهي المصادر الأصلية والأساسية لدراسة التاريخ لكونها منبعاً بكرة يرد فيه الكثير مما لم يتوصل له المؤرخون(٩) (وهي الأصول التي لا يمكن كتابة التاريخ الصحيح أو تحقيق الحوادث التاريخية بدونها ، وهي التي تتسم بالأصالة والتفرد والعطاء وبخاصة اذا كانت تسد فراغا في تاريخ البشرية ، وهي المصادر النزيهة التي يصعب الشك في صحتها ، وبخاصة أنها لم تكتب أصلاً بغرض التأليف التاريخي(١٠) يضاف الي ذلك انها أفضل موصل لتبيان الحقيقة التي تجعل المؤرخ يقف على حقائق الأمور دون أي شك أو موارد ، وترفع الستار عن الكثير من القضايا التاريخية التي يشوبها الغموض والتي لا يزال بعضها ألغازاً محيرة(١١) مما قد يؤدي الي تغيير مفاهيم خاطئة قد توارثها الأبناء

٨- د. أحمد السعيد سليمان : وثائق التاريخ العربي وكيفية صيانتها . حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس . المجلد التاسع ١٩٦٤.

٩- محمود عباس حمودة : المدخل إلى دراسة الوثائق العربية ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ ص ٣.

١٠- لم يكن لدى الناس الذين دونوا أعمالهم منذ فئات السنين أية معلومات محددة عن الطريقة التي يعمل بها المؤرخ المعاصر.

١١- الدارة : العدد الأول ، شوال ١٤٠٥ / يونيو ١٩٨٥ ، مقال للأستاذ عبد الله الحقييل تحت عنوان " أهمية تجميع تراثنا الوثائقي المتناثر في مكتبات العالم " ص ١٩٠.

عن الأجداد ، والأبناء عن الآباء فأخذت ثوب الحقيقة في غير استحقاق (١٣) ، كما أنها مصدر للمعلومات من الدرجة الأولى يفتح لنا أبواباً جديدة ومتعددة للدراسة لكونها مصدراً مهماً سطر فيه الكثير مما أغفله المؤرخون في كتاباتهم كما أن فقدها أو تعرضها للتلف والضياع يزيد من الفجوات في مجرى التاريخ ، ويجعل حلقات كثيرة منه مجهولة إلى الأبد .

والى جانب ذلك فإن كل وثيقة لا يتسنى لأحد الوصول إلى قراءتها تعد وثيقة ميتة ، وهذا هو شأن الوثائق التي ما زالت مطمورة حتى الآن في بعض الخزائن الحكومية والخاصة أو في حوزة جماعة تحاول احتكار الوثائق أو بسبب ظروف خاصة تحول دون نشرها ، وفي تلك الحالات تظل هذه الوثائق معطلة ، ولا يمكن الاستفادة منها في البحث التاريخي إلا إذا خرجت من مخبئها إلى طريق النور حيث يتم نشرها والاستفادة من معلوماتها ، وتحويلها من مادة خام صامتة إلى معلومات تاريخية قد تضيف إلى المعرفة شيئاً جديداً .

أما عن المجموعة الثانية فقد شككت في مصداقية الوثائق ودقتها وجنتها في ذلك أن العديد من الوثائق تعبر عن رأي أصحابها الذي قد لا يخلو من التحيز ، وأنها قد تحتوى على معلومات خاطئة أو محرفة أحياناً تكون قد بلغت إلى أحد المسؤولين فبادر بإيصالها إلى حكومته دون التثبت منها أو ربما كان أحد الأشخاص قد حاول تزوير ما فيها من معلومات لذلك لا يجوز للمؤرخ أن يقبل ما جاء في الوثائق وبخاصة أنها لا تحتوى إلا على ما كان يفكر فيه صاحب الوثيقة .

والواقع أن كلا من الرأيين له وجهته فعلي الرغم من أنه لا يوجد شك كبير في أصالة وحياد الوثيقة ونزاهة كاتبها ، وبخاصة أنه عاش في وقت لم يكن في ذهنه أن ما كتبه سيكون ذا قيمة تاريخية بعد ذلك أو سيعتمد عليه في التأليف التاريخي (١٣) ولذلك تختفي الأهواء الذاتية عن الوثيقة التاريخية وتصبح مصدراً رئيسياً للمعلومات من الدرجة الأولى (١٤) . فإنه من المعروف أن بعض الوثائق لا تخلو من التحيز والصوت أو التحريف لذلك فإنه لا يجوز للمؤرخ أن يقبل كل ما جاء في الوثائق بل أن مهمته هي غربلة

١٣- لم يعد مجهولاً أن أجيالاً متعاقبة من أبناء مصر قرأت تاريخها الوطني على غير حقيقته .

١٣- د. حسنين ربيع : البحث السابق ص ١٣١ .

١٤- د. سلوى ميلاد : وثائق أهل الامة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية ، القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٨٣ ص ٣ .

المعلومات الموجودة بالوثائق ومقابلتها بغيرها من المصادر للتوصل إلى الحقيقة والتعرف على ملامسات الواقع . فعلى الرغم من أهمية الوثائق فإنها في حد ذاتها لا تضمن الحقيقة التاريخية بل تظل أداة خرساء في يد من لا يعرف كيف يضي من علمه وخبرته فيها (١٥). وبخاصة وأن الوثائق لا تعطينا صورة سينمائية عن الحادث وإنما تمهدنا بصورة متناثرة ، بينها وبين البعض الآخر الكثير من أنواع النقص وعدم الارتباط والاختلال وأن دراستها وتحليلها وإكمال كل نقص وسد كل ثغرة بينها ، وتنقيتها كما تنقي الحبوب الطيبة من الحصى والتشتر يحتاج إلى مؤرخ يتمتع بموهبة خاصة يستطيع بها أحياء الماضي بكل ما كان عليه وأن يميز بين الحقيقي وغير الحقيقي مستعينا في ذلك بكل تجاربه حتى يروي الحدث بالدقة والتحليل المناسبين (١٦) وهو يستتر خلف الشواهد المعترف بأنها صادقة ، كما يحتاج أيضا إلى مؤرخ واسع الثقافة ، وناقد حصيف يتمتع بمقدرة علمية عالية ، والمعية معالجة المسائل التاريخية والتعرف على ملامسات الواقع فيجتهد لإبراز ما بها من خفايا وإيضاح الجديد فيها ، وتلك هي الغاية الأولى للتاريخ ، فاستخلاص الأحكام التي تتعلق بالإنسان ، والإجابة على الأسئلة التي تتعلق بجهود البشرية ومنجزات الإنسان في الماضي بما فيها من عبر وعظات ، وذلك للسبر على منوالها في المستقبل ولأسيما أن الاحاطة بأعمال الإنسان ، والألمام بدقائق الحياة اليومية في العصور الماضية بمثلها ومشاربها يمكن أن تفيد إنسان الحاضر في تجنب أخطاء من سبقوه ، والسبر على منوال محاسنهم ومآثرهم إذ أن الحضارة الإنسانية ليست بنت ساعته ، بل هي تراث عصور ومجهودات أمم وشعوب عاش الإنسان كل تجاربها حتي ظهرت لنا حضارة القرن العشرين .

ومن هنا ينبغي أن يخطر ببال أساتذة الجامعات من المؤرخين الذين يفتنون أعمارهم في البحث عن الحقيقة ، ويدفنون أنفسهم في الوثائق والاحصاءات أن الماضي ميت لا بمقدار ما يؤثر في أخلاق وغايات الأحياء من الناس ، وأنه لا قيمة للتاريخ إلا بمقدار ما ينبغي الحاضر ، ويعين علي توجيه المستقبل .

١٥- يرى البعض أن مجرد العثور على الوثائق ونشرها ومناقشتها يكون ذات فائدة للتاريخ .

أنظر : لويس جوتشك : كيف تفهم التاريخ - مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي - ترجمة عائدة سليمان وأحمد أبو حاكم ، بيروت ، دار الكتب العربي ، ١٩٦٦

١٦- عبد الرحمن بدوي : مناهج البحث العلمي ص ٣١٩ .

وأنه اذا ما كتب التاريخ بهذه الطريقة فسيعرف العالم حقيقة الطبيعة البشرية معرفة أفضل مما يكتبه علماء النفس والفلسفة والاجتماع في العالم (١٧). وعلي كل حال فبعد أن اتضحت أهمية الوثائق في الكتابة التاريخية أخذت الأرشفات الخاصة بها في التطور فبعد

أن كانت مخازن للملفات غير المستعملة ، ومأوي لمخلفات المصالح الحكومية ، ومستودعاً للحشرات (١٨) أصبحت بمثابة المعامل الحديثة للدراسات التاريخية وقد تطورت هذه المعامل ، ونظمت بحيث تلبي حاجات الباحثين وظهرت منها أنواع جديدة.

ومن المعروف أن مصر كانت من أوائل الدول العربية التي تنبعت الي اهميه وثائقها فأصدرت مرسوماً وزارياً في عام ١٩٥٤م بإنشاء لجنة الوثائق التاريخية لجمع كل موارد المحفوظات ذات الفائدة التاريخية في ادارة مركزية عرفت باسم دار الوثائق.

وقد تأسست هذه الدار طبقاً لنص القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤م ومهمتها جمع الوثائق التي تتصل بتاريخ مصر في جميع العصور وتيسير البحث والاطلاع والعمل علي نشر الوثائق ورفع مستوي البحوث التاريخية (١٩).

هذا وقد نص القانون ٣٥٦ في مادته العاشرة علي تشكيل اللجان الدائمة للمحفوظات وعمل سجلات لها ، ولتكون حلقة الاتصال بين تلك الجهات ، ودار الوثائق القومية.

وعن تحديد معنى الوثيقة فإن كل وثيقة مهما كانت مدتها فإنه يمكن أن تكون جزءاً من المادة التاريخية على مرور الأيام خصوصاً وأن جميع الوثائق لازمة للمؤرخ سواء في ذلك الوثائق المالية أم الادارية أم التعليمية أم القانونية أم غيرها (٢٠).

ومن المعروف أن الانسان ليس عبداً للوثائق والمخطوطات بل هو ناقد حصيف يختار منها ويكتب ما يخاطب به عقول الناس في كل عصر .

١٧- ول ديوارنت: مناهج الفلسفة - ترجمة أحمد فؤاد الأهواني - القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٥٥ ص ٨.

١٨- يذكر أسد رستم أنه عندما صعد إلى القلعة في عام ١٩٣٥ لتتخذ الدفتر خانة المصرية وجد أوراقها وسجلاتها مكدسة بعضها فوق بعض في اكياس لا يؤمها سوى الجراذين والشعابين.

أنظر: مجلة المشرق البربروتية الجيوبنتية ١٩٣٧ ص ٤٧٧ .

١٩- محمود عباس حمودة : النشاط الدولي في خدمة الوثائق ، مخطوط ص ٤١.

٢٠- دار الوثائق القومية : نشرة تفسير القانون ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ وتنظيم المحفوظات ص ٣٦.

ومن البدهى القول أن الشعوب المتقدمة في سلم الحضارة تحافظ على وثائقها خصوصا وأن هذه الوثائق تعد كنوزا ثمينة فهي الشاهد الأكبر على التاريخ ، وهي الدليل الأعظم على الشخصية الحضارية لأي شعب من الشعوب .

والدراسات التاريخية المبتكرة تعتمد اعتمادا كبيرا على الوثائق لكونها من المصادر التاريخية الأصلية والأساسية لكل باحث يرغب في اضافة حقائق علمية لم تكن معروفة من قبل سواء للمؤرخين أم غيرهم(٣١).

والوثائق التي نعرض لها ببين دفتي هذا الكتاب هي ملفات الخدمة وربط المعاش كمصدر لدراسة تاريخ بعض زعماء مصر السياسيين وغيرهم قصدنا بها تسهيل مهمة الباحثين ، وتوضيح طبيعة هذا العصر وظروفه ، خاصة وأن معرفة العصر بطريقة صحيحة تحتم عليهم رؤيته في الأصول التي كتبت خلاله لا تلك التي كتبت عنه . ولقد رأينا ان نقدم للملفات التي نعرض لها بنبذة للتعريف بها وبأصحابها خاصة وأنها جديدة في معظمها ، وبينم نشرها لأول مرة وحتى تتسق أمور هذه الدراسة فقد قسمنا هذه الملفات إلى فصول حسب أدوار أصحابها في الحياة المصرية فالفصل الأول خاص بملفات بعض المفكرين والأدباء والكتاب أمثال الشيخ محمد عبده وعبد الله النديم وعلى مبارك والشيخ محمد الانبأبي ، والفصل الثاني خاص برؤساء النظار والوزارات الذين تولوا ادارة شئون مصر في بعض الفترات أمثال نوبار باشا ورياض باشا ومصطفى فهمي باشا ومد مد سعيد باشا وحسين رشدي باشا وسعد زغلول باشا وعبد الخالق ثروت باشا ومحمد توفيق نسيم باشا واسماعيل صدقي باشا ومصطفى النحاس باشا ، والفصل الثالث خاص بملفات بعض النظار والوزارات أمثال عثمان رفقي باشا وأحمد عرابي ورفاقه ومحمد سلطان باشا وعبد القادر حلمي باشا واسماعيل سري باشا وأمين عثمان باشا ، أما الفصل الرابع والأخير فقد تفرد بعرض ملف السير ألدون جورست أحد كبار الموظفين الانجليز في مصر والقنصل العام بعد كرومر .

٣١- الدارة : العدد الأول ، شوال ١٤٠٥ / يونيو ١٩٨٥ مقال للأسناد عبد الله الحفيل تحت عنوان " أهمية تجميع تراثنا الوثائقي المتناثر في مكتبات العالم . "

وعلى الرغم من أهمية ملفات الخدمة وربط المعاش فى دراسة وتحليل الشخصيات التاريخية وتوضيح صورة العصر الذى عاشت فيه فإن تواجد هذه الملفات فى دار المحفوظات العمومية بالقلعة التى ينصب اهتمامها الأكبر على استخراج شهادات المواليد والوفيات وحفظ الوثائق الخاصة بالملكيات الزاوية وغيرها يعمق عملية الاطلاع عليها ويعرضها لعدم الاهتمام بها مما يساعدها على تلفها أو فقدها ، كما أن تواجد هذه الملفات بجانب الملفات الأخرى للموظفين العاديين قد يؤدي إلى صعوبة استخراجها للاطلاع الباحثين عليها وبما أن العديد من الوثائق قد نقلت من دار المحفوظات إلى دار الوثائق فلماذا لم تنقل أيضا ملفات خدمة وربط معاش زعماء مصر ورجالها البارزين إليها .

والله ولى التوفيق ...

أ.د عبد المنعم الجميعي

القاهرة - مدينة المهندسين ١٩٩٥

الفصل الأول

ملفات الخدمة وربط المعاش
كمصدر لدراسة بعض المصلحين والكتّاب والأدباء
المصريين

١- ملف الشيخ محمد عبده

٢- ملف عبد الله النديم

٣- ملف علي باشا مبارك

٤- ملف الشيخ محمد الأنبا بى (شيخ الجامع الأزهر)



الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام)



عبد الله النديم

أهمية ملفات الخدمة وربط المعاش فى الدراسة التاريخية:

تعد ملفات الخدمة وربط المعاش الموجودة فى دار المحفوظات العمومية بقلعة صلاح الدين بالقاهرة من المصادر الأصلية والهامة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر خاصة وأن بعضها يعرض للرواد الذين قاموا بأدوار بارزة فى التاريخ المصري وحققوا لوطنهم الكثير من المنجزات فى كافة مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وتبرز أهمية هذه الملفات فى معرفة التسلسل الوظيفى للشخصيات التاريخية اذ تصور حياة كل منهم الوظيفية كما تعرفنا بانتماءاتهم الطبقية وبمؤهلاتهم العلمية وما تعرضوا له من ظروف قبل وصولهم الى منصب الريادة أو الزعامة . والملفات التى نعرض لأجزاء منها فى هذا الفصل خاصة بخدمة وربط معاش بعض من شاركوا فى تاريخ مصر سواء فى الناحية السياسية أو الاجتماعية وسنخص بالذكر ملفات الشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم ، وعلى باشا مبارك ، والشيخ محمد الانبأى وفيما يلى نعرض لذلك .

١- ملف خدمة وربط معاش الشيخ محمد عبده

مفتى الديار المصرية (١)

أولاً: تعريف بمحتويات الملف وصاحبه:

يتضمن من هذا الملف أن الشيخ محمد عبده ولد فى أواخر عام ١٢٦٦هـ (١٨٤٩م) فى قرية محلة نصر بمركز شبراخيت بحيرة وكانت أول وظيفة التحق بها فى أواخر عام ١٢٩٥هـ (١٨٧٨م) هى وظيفة مدرس بمدرسة الألسن ومدرسة دار العلوم واستمر بها حوالي ثمانية شهور ، ثم رقت بالاستغناء عنه فى رمضان ١٢٩٦هـ . وفى جمادى الأولى ١٢٩٧هـ (١٨٨٠م) عين محرراً ثالثاً فى الجريدة الرسمية ، بمرتب ألف

١- دار المحفوظات العمومية بالقلعة : دواول رقم ٤٢ ، عين ٤ ، محفظة ٨٧٣ ، ملف ٢٢٦٧٩ .

وثلاثمائة قرش شهرياً ، وفى ذى القعدة ١٢٩٧هـ رقي رئيساً بقلم إدارة المطبوعات العربية والتركية بمرتبة ألفى قرش ، زيد إلى ثلاثة آلاف قرش .

فى ربيع الثانى من السنة المذكورة ، ونتيجة لانضمام الشيخ محمد عبده إلى رجال الثورة العربية ، وتزويده جريدة الوقائع المصرية بالأفكار الثورية ، حتى أصبح كاتباً ومنشئاً ومقرئاً للعربيين فى المحافل والمجامع ومحوراً للمحاضرات المتفقة مع أغراض الثوار ، نتيجة لكل ذلك ، فصل من وظيفته ، وقدم للمحاكمة وحكم عليه بالتجريد من الرتب والنياشين والعنوانات وعلامات الشرف والامتيازات ^(١) وتقرر نفيه إلى خارج القطر المصرى وملحقاته لمدة ثلاث سنوات قضاها فى بيروت . ارتحل بعدها إلى باريس ، حيث دعاه أستاذه جمال الدين الأفغانى ، وأصدراً سويماً جريدة العروة الوثقى من هناك ، ثم عاد إلى بيروت حيث تزوج للمرة الثانية ، رحل بعدها إلى مصر .

وعين الشيخ محمد عبده عقب عودته إلى مصر فى وظيفة نائب قاضى بمحكمة بنها حسب الأمر العالى الصادر فى ٢٨ يوليو عام ١٨٨٩م ، ثم نقل إلى محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية فى أول يناير عام ١٨٩١ فى وظيفة قاضى ، ومنها نقل إلى محكمة مصر الابتدائية الأهلية ، وظل الشيخ محمد عبده يعمل فى القضاء حتى سنة ١٨٩٩م ، ثم صدر أمر عالى فى ٣ يونيو عام ١٨٩٩م بتهيينه مفتياً للديار المصرية ، بمرتبة سبعون جنيهاً فى الشهر ، وضمنت له الحكومة الرجوع إلى وظيفة قاضى بمحكمة الاستئناف الأهلية فى حالة استقالته أو إقالته من وظيفة افتاء الديار المصرية ^(٢) .

والتمس الشيخ محمد عبده من الخديوى ، ضم المدة التى قضاها بالمنفى إلى مدة خدمته ، حتى تحسب له فى المعاش ، وقد أجابه الخديوى إلى طلبه ، وفى ١٨ يونيو ١٩٠٥م صدر أمر عالى رقم ٣ باحتساب فترة النفى التى قضاها الشيخ محمد عبده ضمن مدة خدمته .

واشتد وطأة المرض على الشيخ محمد عبده منذ أكتوبر ١٩٠٥م ، فعزم على السفر إلى خارج البلاد للعلاج ، بعد أن اختلف الأطباء المصريون فى تشخيص مرضه ، ولكن حالته الصحية حالت دون ذلك .

١- الملف السابق : قضية رقم ٦٣ باسم الشيخ محمد عبده .

٢- حول تفاصيل حياة الشيخ محمد عبده : انظر عباس العقاد : محمد عبده ، القاهرة ١٩٦٣ .

وتوفي الشيخ محمد عبده بالأسكندرية في ١١ يولييه ١٩٠٥م عن عمر يناهز السادسة والخمسين ، ودفن بالقاهرة ، تاركا وراءه زوجة وأربع بنات ، كانت الصغرى من الزوجة الثانية .

ومع أن الشيخ محمد عبده قدم اقاراراً في نوفمبر ١٨٩٦م بأنه يمتلك منزلاً يقع في الشارع الاسما عيلى بالسيدة زينب ، وأربعاً وعشرين فدانا وثلاثة عشر قيراطاً ، بالإضافة الى سبعة فدادين أخرى عن طريق الرهن ، تقع كلها في مركز شبرا خيت بحيرة ، فان زوجته طلبت من وزارة المالية ، زيادة معاشها هي وبناته ، نظراً لأنه لايتجاوز سبعة جنيهات ، لاتكفى لقضاء حاجيات معيشتهم الضرورية ، وأن زوجها قد شغل نفسه طيلة حياته ، بتفضيل منافع الناس العمومية على شئونه الخاصة ، مما جعله لا يترك لهم شيئاً يعيشون منه ^(١)

ثانياً : وثائق الملف:

١- وجد ضمن محفوظات قومسيون التحقيق بمصر قضية ٦٣ باسم الشيخ محمد عبده وبها ورقة إتهام مذكوراً بها ما يأتي:

غير خاف ما كان عليه المذكور من سوء المسعى والعمل بهذا المسلك بإتخاذ مع رؤساء العصاة وإعانتهم على المفاسد والهيجان وكان يشحن الوقائع المصرية المحرر لها بما هو من هذا القبيل فضلاً عن كونه جاعل نفسه كاتب ومنشئ ومقرئ لهم في المحافل والمجامع وتحرير المحاضر والموافقة لأغراضهم وهذا لا يخفى عن كافة الناس ، ومتى طلب القومسيون شهادات عن ذلك سيحصل عليها في الحال من العموم.

وهذا كالمدون أمام إسمه في المكاتب الصادرة من نظارة الداخلية لقومسيون التحقيق بمصر رقم ١٦ الحجة ١٣٩٩ نمرة ٦٦ ثم وجد بدفتر قيد القضايا بالقومسيون المذكور بوجه ٣١ تأشير أمام المذكور علم من الكشف الوارد من الضبطية بإفادة نمرة ١٤٨ الحكم على المذكور بالتجريد من الرتب والنياشين والعنوانات وعلامات الشرف

١- الملف السابق : التماس مقدم من حرم المرحوم الشيخ محمد عبده وابنتيه القاصرة والعاجزة إلى نظارة المالية .

والإمتيازات ونفيه خارج القطر وملحقاته مدة ثلاث سنوات كما أشير بأمر الداخلية بتاريخ ١٦ صفر ٣٠٠ وبالتحرى عن الحكم الصادر فى حقه فعلم من تأشير على دوسيه القضية أنه حكم عليه ضمن كشف ٨٤ المبعوث للداخلية بإفادة س ١٥٠ وبتمسك الكشف عن النمرة المذكورة فوجد محرر عنها لمجلس النظر فى ٥ ص ٣٠٠ غير رسمى ثم تبين صدور أمر عالى لمجلس النظر فى ١٣ منه وتبلغ للداخلية بإفادة منه فى ١٤ الشهر ١٧١ بمجازاة الأربعة وثلاثين شخص المبيعة أسمائهم بالكشف المرفوق والمشتريين فى جريمة العميان بالنفى خارج القطر المصرى وملحقاته وتجريد من يكون منهم حائزاً لرتب أو عنوان أو منصب أو علامة شرف أو إمتياز من ذلك ومن ضمن الأشخاص المذكورة إسم الشيخ محمد عبده ناظر قلم عربى المطلوبات سابقاً ومدة النفى ثلاث سنوات خارج القطر وملحقاته وقد جرى نسخ صور الأمر العالى الصادر فى ١٣ صفر عام ١٣٠٠ والإفادة الصادرة من قومسيون التحقيق بالداخلية فى ٣ صفر ٣٠٠ هذا ولم يوجد بالدفتى خاتمة محفوظات لمجلس النظر حتى كان يجرى البحث فيها عن الحكم الصادر من قومسيون التحقيق ولادفاتر لقيد الأوامر العالية فى نمرة عام ١٨٨٩م.

٣- صورة أمر نظارة الحقانية الصادر لمحكمة بنها الأهلية بتاريخ أول أغسطس عام ١٨٨٩ ع الحجة.

الشيخ محمد عبده عين نائب قاضى بمحكمة بنها بدلاً عن أحمد أفندى الذى عين قاضياً بمحكمة بنى سويك .

صدر أمر عال بتاريخ ٢٨ يوليو ١٨٨٩ "٣٠" القعدة ٣٠٦ من ضمن ما أشير به تعيين كل من الشيخ محمد عبده ومحمود توفيق بوظيفة نائب قاضى بالمحكمة وبناء عليه صار إختارهما بذلك فلزم تحريره لحضرتكم للمعلومية والتنبيه بإجراء القيد على هذا الوجه وتكون أحدهما للشيخ محمد عبده بمرتبة الوظيفة المبالغ قدره إثنين وعشرون جنيهاً

وردت للحقانية من محكمة بنها الأهلية ضمن إفادة رقم ٢٣ نوفمبر ٨٩

نمره ١٦٣

٣- كشف عن بيان ماهية حضرة الشيخ محمد عبده نائب قاضى بمحكمة بنها الأهلية والتأشيرات الواقعة على إسم حضرته من يناير ١٨٨٩ لغاية السنة المذكورة حسب الوارد فى دفتر المستخدمين.

ماهية شهرين حسب الوارد بالميزانية ٣٥ جنيه والإحتياطى الجارى إستقطا عه بواقع خمسة المائة أى اجنيه ١٠٠ ملليم.

حضرته تعين بموجب أمر على رقم ٢٨ يوليو سنة ٨٩ بدلاً من حضرة أحمد أفندى حلمى الذى تعين قاضى بمحكمة بنى سويف وكان أحتسب الإحتياطى بمقتضى إستقطا عه من حضرته بواقع المائة ٣ على حسب التأشير الواقع من حضرته على الإذن وقد صار إحتسابه بواقع المائة ٥ على مقتضى منشور النظارة رقم ٧ سبتمبر ٧٩ نمرة ١٠٣ ولم يوجد تأشيرات خلاف ذلك.

على الوجه المشروع تحرر هذا الكشف

باشكاتب محكمة بنها الأهلية

التوقيع

ورد للحقانية من المحكمة ضمن إفادة رقم ٢١

يناير ١٨٩٠ " ٢٩ جماد أول ١٣٠٧ نمرة ١٥

٤- تعريفه بإسم حضرة الشيخ محمد عبده المستخدم بوظيفة نائب قاضى محكمة بنها الأهلية.

تاريخ الميلاد _____ أواخر سنة ١٢٦٦هـ

البلد المولود فيها _____ شبرا غربية

ديانته _____ مسلم

تبعيته _____ عثمانى

جنسيته _____ مصرى

صفته المدنية _____ متزوج

اللغات التى يعرفها _____ عربى

صفته قبل الإستخدام _____ من المدرسين بالأزهر

(بيان مدد الخدمات بوجه التقريب)

شهر سنه

- ٨ - أول الإستخدام فى أواخر ١٢٩٥هـ تعيينت مدرسا فى مدرسة الألسن ومدرسة دار العلوم بماهية ٥٠٠ قرش شهرى وفى رمضان ٩٦ رقت بالإستغناء.
- ٧ ٢ وفى جمادى الأولى ١٨٩٧ تعيينت محرراً ثالثاً فى الجريدة الرسمية بمرتب ١٣٠٠ قرش شهرياً وفى ذى القعدة ١٢٩٧ ترقيةت لوظيفة رئيس بقلم إدارة المطبوعات العربية والتركية بمرتب ٣٠٠٠ قرش وفى ربيع الثانى من المذكورة ضم على ماهيتى ١٠٠٠ قرش فصارت ٣٠٠٠ قرش وفى شهر ذو القعدة من تلك السنة رقت
- ٨ - وفى أواخر شهر ذو القعدة ١٣٠٦ تعيينت نائب قاضى فى محكمة بنها بماهية ٢٢٠٠ قرش وما زالت بها الآن.

١١ ٣

على الوجه المشروع تحررت هذه التعريفة منا

٢٧ رجب ١٣٠٧ ١٨ مارس ١٨٩٠

نائب قاضى بمحكمة بنها الأهلية .

محمد عبده

وردت من المحكمة الحاقانية ضمن إفاده رقم ١٨ مارس

١٨٩٠نمره ٤٥ .

٥- كشف بيان مدة خدمة حضرة الشيخ محمد عبده الذي كان نائب قاضي بهذه المحكمة ونقل قاضياً بمحكمة المنصورة الأهلية وذلك عن المدة من أول يناير ٩١ لغاية رفته من هذا نقلاً عن المحكمة المذكورة.

أيام شهور

١٤ ٢ فقط شهرين إثنين وأربعة عشر يوماً لا غير

حضرته كان نائب قاضي بمحكمة بنها بمرتبة شهرين إثنين وعشرون جنهماً ورفته لغاية ١٤ مارس ٩١ نقلاً على محكمة المنصورة التي تعين بها بوظيفة قاضي بموجب دكرتو خديو صادر بتاريخ ١٥ مارس ٩١ والإحتياطى الذي كان جارى إستقطاعه من مالهيته هو بواقع المايه خمس على الوجه المشروح قد تحرر هذا الكشف.

٧ يونيو ٩١ باشكاتب بمحكمة بنها الأهلية

٦- صورته خاصه بإسم حضرة الشيخ محمد عبده القاضي بالمحكمة سابقاً صورة شرم من حضرة رئيس المحكمة لحضرة باشكاتبها رقم ٧ يناير ٩٢ نمرة ١٣ بناء على ما أشير بامر نظارة الحقاينة رقم ٦ بتاريخ ٩٢ نمرة ٤ الوارد لها فى ٧ منه يصير رفته إستحقاق حضرة الشيخ محمد عبده القاضي الذى صدر الأمر بتعيينه قاضياً بمحكمة مصر الابتدائية من تاريخ وصول أمر النظارة حسب ما أشير به أى فى يوم الخميس ١٧ يناير ٩٢ وقيد إستحقاقه حضره أمين أفتدى على القاضي الذى عين بدله من التاريخ التالى لرفته الشيخ محمد عبده فتاريخه تحرر الأخطار اللازم لمحكمة مصر الأهلية .

٧ يناير ٩٢ جمادى آخر ١٣٠٩ هـ

رئيس المحكمة

ختم

هذه الصورة طبق الأصل

كاتب الحسابات

ختم

٧- محكمة مصر الابتدائية الأهلية بإسم حضرة الشيخ محمد عبده

صورة إفادة من نظارة الحقانية لمحكمة مصر الابتدائية الأهلية فى ٦ يناير ٩٢
نمره ٣ بمقتضى الدكرتبيو الصادر بتاريخ ٢ جمادى الثانى ١٣٠٩ / ٢ يناير ٩٢ عن حضرة
الشيخ محمد عبده القاضى بمحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية قاضياً بالمحكمة وبإسرة
حضرتكم بدلاً من حضرة محمود صادق سالم أفندى الذى نقل إلى محكمة المنصورة المختلطة
فبناءً عليه لزم تحريره ليتنبه بإعتماد قيد الموصى إليه على هاتى الوظيفة بمربوطها
إعتباراً من التاريخ التالى لرفته من محكمة المنصورة وبتاريخه تحرر لتلك المحكمة بما
لزم عن ذلك

ناظر الحقانية

ختم

صورة إذن من محكمة مصر الأهلية إلى إقليم الحسابات فى ١١ يناير ٩٢ بناءً على إفادة
نظارة الحقانية نمره ٣ وبناءً على ما ورد من محكمة المنصورة فى ٧ يناير ٩٢ نمره ١٤
بمقتضى قيد حضرة الشيخ محمد عبده القاضى بمحكمة المنصورة الابتدائية قاضياً بهذه
المحكمة بدلاً من حضرة محمود صدقى سالم أفندى وذلك إبتداءً من يوم الخميس ٧ يناير
٩٢

٨- كشف بيان بمدة خدمة حضرة الشيخ محمد عبده القاضى بالمحكمة فى ١٨٩١
ومقدار ماهيته وما عومل به من نحو اليوم الاحتياطى والتأشيرات الواقعة أمام اسم
حضرتة فى السنة المذكورة .

يوم شهر

أولاً : مدة خدمة حضرتته ١٧ ٩ من ١٥ مارس سنة ١٨٩١ لغاية ديسمبر سنة
تاريخه .

ثانياً : مقدار ماهيته ٣٥ جنيه وجارى أستقطاع اليوم الاحتياطى منه بواقع
المائة خمسة .

ثالثاً : التأشيرات الواقعة أمام اسم حضرته في السنة المذكورة هي كالاتى :
أولاً : حضرته تعين قاضياً بالمحكمة من ١٥ مارس سنة ٩١ بدلاً عن المرحوم حسن
أفندي على نقلا من وظيفة نائب قاض بمحكمة بنها بمقتضى الدكرينو
الصادر بتاريخ في التاريخ المذكور الوارد عن ذلك وعن قيد حضرته بتقديم
المالية لحينا يتحرر منها للمحكمة بإفادتها نمرة ٣٧.

ثانيا : أعطى لحضرته ١٣ جنيه كماله مربوط وظيفته من ١٥ مارس سنة ٩١ تاريخ
تعيينه فيها بمقتضى قرار مجلس النظار في ٣٦ مارس سنة ٩١ الوارد عن
ذلك مكاتبة الحقانية للمحكمة نمرة ٤٩ واذن حضرة رئيسها في ٣١ منه
نمرة ١٤٣.

على الوجه المشروم قد تحرر هذا الكشف بناء على طلب جناب النائب العمومي
بإفادته لرياسة النيابة رقم ١٨ يناير ٩٢ نمرة ٣٥.

كاتب الحسابات باشكاتب المحكمة

٩- كشف من محكمة مصر الابتدائية الأهلية باسم حضرة الشيخ محمد عبده
حضرته قاض بالمحكمة درجة أولى نمرة ٩ بمالية شهرى ٤٠ جنيه يستقطع منه
الاحتياطي بواقع المالية خمسة وبالمدة من أول يناير ٩٤ لغاية ديسمبر ٩٤ .
تأشر بالتصريح لحضرته باجازة اعتيادية شهر واحد و٢٤ يوما في ٨ أغسطس ٩٤
ضمن أمر الحقانية رقم ٧ يونيه سنة ٩٤ نمرة ١١٠ اعتبرت اجازته في ١٥ يوليه سنة ٩٤
كما تحرر في المحكمة للحقانية في ١٢ يوليه ٩٤ نمرة ٧٥.
وحضر في ٩ أغسطس ٩٤ وكتب للحقانية عن اليوم الزايد عن الاجازة وصدر أمرها في
٤ سبتمبر ٩٤ باعتماد اليوم المذكور اجازة اعتيادية وبخلاف ذلك لم يوجد تأشيرات .

كاتب الحسابات

التوقيع

ط فدان

أملك منزلى الكائن بالشارع الاسما عيلى التابع لثمن السيدة زينب وأملك ١٣ ٣٤
و ٧ فدان بطريق الرهن بعضها واقم فى زمام محلة نصر والبعض الآخر واقم فى زمام لقائه
وكلا البلدين تابع لمركز شبراخيت بمديرية البحيرة .

٣٩ نوفمبر ١٨٩٦ التوقيع

محمد عبده

ولا أملك ولا أشتغل أرضا ولا عقارا غير ذلك لا بالاجار ولا غيره من أسباب الاستغلال .

٣٩ نوفمبر سنة ٩٦ محمد عبده

١١- صورة أمر كريم صادر إلى عطوفتلى رئيس مجلس النظار بتاريخ ٢٤ محرم

سنة ١٣١٧ ٣ يونيو ١٨٩٩ نمرة ٢

قد اقتضت ادارتنا انفصال حضرة الشيخ حسونة النواوى من وظيفتى مشيخة
الجامع الأزهر واقضاء الديار المصرية وتوجيه وظيفة مشيخة الجامع المشار إليه إلى عهدة
حضرة الشيخ عبد الرحمن القطب النواوى ووظيفة اقضاء الديار المصرية إلى عهدة حضرة
الشيخ محمد عبده وصدر لكل منهما أمرا بما ذكر .
وهذا العطوفتكم للمعلومية واجراء ما يقتضى لذلك مع اخطار من يلزم به كما
اقتضته ارادتنا .

١٢- إلى ادارة الخزينة العمومية .

حيث إنه بعد أن صدر الأمر الكريم لمجلس النظار رقم ٣ يونيو سنة ١٨٩٩ نمرة ٢
بتوجيه وظيفة مشيخة الجامع الأزهر إلى الشيخ عبد الرحمن القطب النواوى ووظيفة اقضاء

الديار المصرية إلى الشيخ محمد عبده قد قرر مجلس النظار بجلسته المنعقدة يوم ٢١ يونيو ١٨٩٩. تقرير راتب وظيفة المشيخة سنتين جنية شهري وراتب وظيفة الافتاء ٧٠ سبعين جنية شهري والمعلوم أن الموجود في ربط الخدمات المتنوعة في سنة ١٨٩٩ الحاضرة هو مبلغ ٧٠ سبعين جنية شهري فالسنتين جنية يعين علاوتها على هذا الربط بالنقل كالآتى خمسين جنية من ربط ميزانية نظارة الحقاينة مرتب وظيفة افتاء النظارة التى ألغيت والعشرة جنية من ربط ميزانية المحكمة الكبرى وهى التى كانت تعطى لحضرة السلف بصفة مرتب شخصى وفى تاريخه صار اخطار نظارة الحقاينة بذلك وعليه يعتمد رفق الشيخ حسونة النواوى لغاية ٢ يونيو سنة ١٨٩٩. وقيد حضرة عبد الرحمن بوظيفة المشيخة من ٣ يونيو سنة تاريخه بماهية سنتين جنية مصرى شهريا يستقطع منها الاحتياطى بواقع المائة ثلاثة وثلاث وقيد الشيخ محمد عبده بوظيفة الافتاء من ٣ يونيو بماهية ٧٠ سبعين جنية مصرى شهريا يستقطع منها الاحتياطى باعتبار المائة خمسة وطيه الأوراق ٤ أربعة.

صفر ١٣١٧ هـ - يونيو ١٨٩٩م

ناظر مالية

أول يوليو ١٨٩٩

صادر بسجل

١٣هـ/تموز/١٩٠٠م الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية.

قد كلنى مجلس النظار أن أخبر حضرتكم بأن الحكومة تضمن لكم الرجوع إلى وظيفة قاض بمحكمة الاستئناف الأهلية فى حالة استقالتكم أو اقالتكم من وظيفة افتاء الديار المصرية التى عينتم لها ولزم تحريره إلى فضيلتكم اشعاراً بذلك.

٥ يونيو ٩٩

٢٦ محرم ١٣١٧

رئيس مجلس النظار

نمرة ٧ سائرة

ناظر الحقانية عطوفتلو أفندم حضرتلري
المسطر بعاليه صورة ما ورد لنا من رئاسة مجلس النظار بضمن الحكومة لنا
الرجوع إلى وظيفة قاض بمحكمة الاستئناف الأهلية في حالة استقالتنا أو اقالتنا من
وظيفة افتناء الديار المصرية التي عينا لها فأرجو من عطوفتكم صدور الاذن بحفظ ذلك
بملف مدد خدامتنا لمعاملتنا بموجبه عند اللزوم.

أفندم ٥ يونيو ١٨٩٩

محمد عبده

١٤- حقانية ناظر سعادتلو أفندم حضرتلري
بناء على مكاتبة النظارة في ٢٦ يونيو ٩٩ نمرة ١١٩ مرسل مع هذا كشف بمدة
خدمة فضيلتلو الأستاذ الشيخ محمد عبده بمحكمة الاستئناف بالبيان المطلوب أفندم.
٣٠ صفر ١٣١٧

بالختم وكيل محكمة الاستئناف

ولتر بوند

كشف عن مدة خدمة حضرة فضيلتلو الأستاذ الشيخ محمد عبده نمرة ٢٧ قاض
بمحكمة استئناف مصر الأهلية من ابتداء أول يناير سنة ١٨٩٩ لغاية ٤ يونيو من
تاريخه.

أيام شهور سنة

٤ ٥ ٦ جاري خصم خمسة في المائة من ماوية حضرته نظير المعاش ومؤشر
يفصله من وظيفة القضاء لغاية ٤ يونيو سنة ٩٩ لتعيينه مفتيا للديار المصرية الصادر
عن ذلك افادة الحقانية في ٥ منه نمرة ٩٣.

على الوجه المشروم تحرر هذا

٢٨ يونيو ١٨٩٩

باشكاتب المحكمة

التوقيع

قلم عربى

حقانية نظارة سعادتلو أفندم حضرتلرى

قد حررنا إلى حضرة الشيخ محمد عبده بناء على ما قرره مجلس النظار بان الحكومة
تضمن له الرجوع إلى وظيفة قاض بمحكمة الاستئناف الأولى فى حالة استقالته أو اقالته
من وظيفة افتاء الديار المصرية التى عين لها ولزم تحريره لسعادتكم اشعاراً بذلك
أفندم
رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمى

١٠ نوفمبر ١٨٩٩

٢ صفر سنة ١٣١٧

١٦- كشف عن مدد خدمة الشيخ عبده مفتى الديار المصرية بهذه الوظيفة نقل
فى نظارة الحقانية (محكمة الاستئناف الأولى)

أيام شهور سنة

٢٨ ٦ - مدة من ٣ يونيو ١٨٩٩ تاريخ تعيينه بوظيفة مفتى بماهية
شهرى ٧٠ جنيه يستقطع منها الاحتياطى خمسة المائة وقدره هو
بدلاً عن الشيخ حسونة النواوى محسوباً من ربط مصروفات
الخدمات المتنوعة فصل ثالث مرتبات نظير وظائفها لغاية
ديسمبر ٩٩.

١. سنة ١٩٠٠ من يناير لغاية ديسمبر سنة ١٩٠٠ ونقل على خزانة
الحقانية من يناير ١٩٠٠ ضمن قسم خاص خدمة الافتاء وماهية
شهر ديسمبر ١٩٠٠ ستصرف من مروط هذه الميزانية والمالية
المرفوق عليها ٧٠ جنيه . يستقطع منها المائة خمسة .

٢٨ ٦ ١

فقط سنة وستة شهور وثمانية وعشرون يوماً لا غير

ديسمبر ١٩٠٠

قد عزمت بمشيئة الله على السفر خارج القطر فى يوم ١٣ الجارى لمشاورة الأطباء فيما عترانى من المرض والمعالجة وربما استغرق ذلك إلى أوائل أكتوبر المقبل سنة ١٩٠٥ . وقد أنبت عنى حضرة الشيخ حسن البنا معنى نظارة حقانية فيما يلزم نحو ما يؤخذ فيه رأينا فى الأحكام الجنائية . وكذلك أنبت حضرة عثمان مرتضى بك رئيس قلم عربى نظارة حقانية فى امضاء استمارات الماهيات وذلك مدة غيابى . واقتضت احاطة عطوفتكم بذلك .

مفتى الديار المصرية

التوقيع بخط يده

محمد عبده

تحريرا فى ١٠ يونيه ١٩٠٥

١٨- نظارة المالية

قسم الادارة

صورة أمرعلى صادر من نظارة المالية بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٠٥ نمرة ٣ .

الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية استنرحم الجنا ب العالى الخديوى فى عدم حرمانه من حساب مدة خدمته بالحكومة السابقة على صدور الأمر العالى نظارة الداخلية فى ٨ شوال سنة ١٣٠٦ نمرة ٣ بالعفو عنه مدة حكم التجريد والنفى وحيث إن التماس الشيخ المومى إليه قورن بمساعدة الجنا ب الخديو الفخيم فأصدرنا هذا لسعادتكم للمعلومية بذلك والترخيص بحسبان مدة خدمته المذكورة عند الاقتضاء إن لم يكن لذلك مانع آخر .

صورة طبق الأصل

محمد بكر

بخصوص حساب مدة لحضرة الشيخ محمد عبده المفتى

حقانية ناظر سعادتلو أفندم حضرتلرى

صدر للمالية أمر من عطوفتلو قائمقام خديو رقم ١٨ يونيه ١٩٠٥ نمرة ٣ بأن
الجناب الخديو الفخيم أجاب التماس حضرة الشيخ محمد عبده المفتى للديار المصرية حسب
مدة خدمته بالحكومة السابقة على الأمر العالى الصادر للداخلية فى ٨ شوال سنة ١٣٠٦
نمرة ٣ بالعفو عنه فى مدة حكم التجريد والنفى وأن تحسب مدة خدمته المذكورة عنها
الاقتضاء ان لم يكن ذلك مانع آخر. فبناء عليه تقرر ترقيمه لسعادتكم للاحاطة بما ذكر
والتكرم بتكليف حضرة الشيخ المومى إليه يدفع قيمة الفرق بين اليوم الاحتياطى
والمالية عن تلك المدة على الماهيات التى استولى عليها فيها حتى تحقق انه اقضاها فى
الخدمة قبل بلوغه سن ١٨ حسب أحكام قانون ٣١ يونيه سنة ٨٧ العامل به وها هى صورة
الأمر الصادر عنه ذلك مرفق بهذا لوضعها فى دوسيه خدامة حضرته أفندم.

٢٢ يونيه سنة ١٩٠٥

التوقييم مراقب المحاسبة العمومية

٣٠- مذكرة بقلم المستخدمين

فضيلة الأستاذ الشيخ محمد عبده قال لسعادة عثمان مرتضى بك إن أول دخوله فى
الخدمة كان فى سن ٢٨ سنة تقريبا (أى بعد سن ١٨ سنة وقبل ٣٥ سنة) وإن ميلاده
كان فى سنة ٦٤ هـ والظاهر أن هذه السنة لم يكن لها دفاتر مواليد.
ونظرا لحالته المعلومة الآن لم يكن تطبيق القانون المالى من حيث الكشف الطبى
بمعرفة القومسيون. وقد أشار سعادة عثمان مرتضى بحفظ هذه المذكرة فى دوسيه
حضرة الأستاذ للرجوع إليها وقت اللزوم.

١١ يوليو ١٩٠٥

٢١- إلى قلم إدارة المستخدمين

حيث إن المرحوم الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية توفى بالاسكندرية ودفن بمصر يوم ١٣ يوليو ١٩٠٥ فيقتضى فصله من هذه الوظيفة لغاية التاريخ المرقوم والتأشير بذلك امامه بالسجل ودرجه بكشف التعديلات وحفظ هذا بملف خدمته.

ناظر الحقانية

فؤاد ابراهيم

تحريرا بالاسكندرية فى أغسطس ١٩٠٥

جمادى الأول ١٣٢٣

* * * * *

٢٢- توكيل

أنا رضا حماده كريمة الحاج سعد حماده أحد أهالى بيروت وزوجة المرحوم الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية الموقعة على هذا قد وكلت حضرة محمد أفندى على الموظف بقلم المعاشات بوزارة المالية فى استلام مرتبى الشهرى من الروزنامة المخول لى صرفه عن زوجى المرحوم المذكور قيمة ما أستحقه عن خزينة المالية وصرحت لحضرتى بصرف هذا المبلغ شهريا بالنيابة عنى والتوقيع على اذن الصرف بالنيابة عنى بدون احتياج لحضورى وحررت هذا توكيلا بذلك.

للاعتناء بموجبه

رضا حماده

حرم المرحوم الشيخ محمد عبده

مفتى الديار المصرية

التوقيع بالختم

يعتمد هذا التوكيل ويتأثر به على السجل والسركى.

* * * * *

٣٣- مالية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

تتشرف حرم المرحوم الشيخ محمد عبده وابنتاه القاصرة والعاجرة بأن تعرض على سعادتكم ما يأتى . ان مورثنا المرحوم الشيخ محمد عبده لم يترك لنا ما يقوم بحاجات معيشتنا الضرورية نظرا لاشتغاله فى مدة حياته بمنافع الناس العمومية وتفضيلها على شئونه الخصوصية ، وان المعاش الذى نستحقه من بعده زهيد جدا لا يزيد عن السبعة جنيهات ولما كانت مراحم سعادتكم وشفقة عنايتكم لا تسمح بتركنا نحتم إلى الضرورى من العيش فقد التجأنا لسعادتكم نلتمس من مراحمكم الكريمة أن تقرروا لنا معاشا من احسانات الحكومة يفى بمعيشتنا ويقضى حاجتنا والله يديم لنا سعادتكم ملجأ البائسين وعضد القاصدين .

أفندم

حرم المرحوم الشيخ وابنتاه

٣٤- نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

نمرة ٢٣٢

محافظ مصر سعادتلو أفندم

تقدم طلب عن المعاش من حرم المرحوم الشيخ محمد عبده الذى كان مفتى الديار المصرية وحيث إن الطلب المذكور يلزم أن ترفق به شهادة ورثاه المتوفى عنهم فنأمل من سعادتكم التنبيه بالاستحصال عن تلك الشهادة واستيفائها طبقا للتعليمات الموجودة بالمحافظة. وتلاحظ التوقيع بها ان كانت حرمه استمرت فى عصمته من وقت زواجها لحد وفاته ولم يكن لها مرتبات بالحكومة مطلقا أو غير ذلك مع تكليف الورثة بتقديم تذكرتى ميلاد أو تطعيم الجدرى الخاصتين بكريمتى المرحوم وإيضاح تاريخى ميلادهما من واقع ذلك ويقاد على وجه السرعة .

رمضان ١٣٢٣

تحريرا بمصر

نوفمبر ١٩٠٥

مراقب الحسابات العمومية

٢٥ - شهادة اثبات وراثة

نشهد ان المرحوم الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية سابقا توفى إلى رحمة الله تعالى يوم ١١ يولييه ١٩٠٥ وأن ورثته الشرعيين هم زوجته الست رضا حماده بنت المرحوم سعد حماده وأنها بقيت على عصمته إلى أن توفى وهي باقية إلى الآن على قيد الحياة وبدون زواج وكريماته الأربع هن الست عائشة القاصر وسنها الآن إحدى عشر سنة من زوجته المذكورة والست مريم العاجزة البالغ سنهما نحو ثلاثين سنة وهي لعجزها لم تتزوج الآن والست هانم المتزوجة بحضرة محمد بك يوسف المحامى وتوفيت بعد وفاة المرحوم والدها وكريماته الثلاثة الأخيرات مرزوقات له من زوجة أخرى متوفاة قبل وفاته . واخوانه لأبيه وهن الستات زينب ولطيفة وفاطمة . وليس له ورثة خلاف من ذكروا ، وقد تحررت هذه الشهادة بما ذكر وبأن الزوجة المذكورة الست رضا بقيت على عصمته لحين وفاته ولم تتزوج إلى الآن . وأن عائشة كريمته سنهما إحدى عشر سنة وأن كريمته مريم كفيفة البصر وبكر خالية من الأزواج إلى الآن وكلهن مقيمات بمصر وان الست رضا الزوجة استمرت فى عصمته من ابتداء سنة ١٨٨٧ أفرنكية إلى حين وفاته وانها خالية من الحمل وليس لها مرتبات فى الحكومة ولا غيرها وأن - المرحوم توفى فى التاريخ المذكور عن ورثته المتقدمة بياناتهم ، كما ان كريمته الست عائشة ولدت بشارع الاسماعيلى بقسم السيدة زينب .

كاتبه

عبد الكريم سليمان

عضوالمحكمة العليا الشرعية

تحريرا فى ٩ نوفمبر ١٩٠٥

٢- ملف عبد الله أفندي النديم (أوراق ربط المعاش)

أولا : تعريف بمحتويات الملف :

يعد هذا الملف ملفا سياسيا وليس ملفا وظيفيا فقد قرر مجلس النظارة في ١٥ يونيو ١٨٩٣ ترتيب معاش من طرف الحكومة إلى عبد الله النديم قدره خمسة وعشرون جنيها مصريا ما دام يكون مقيما خارجا من الديار المصرية وما دام لا يشتغل بشئ، ولا ينشر شيئا مما يتعلق بأحوال الديار المصرية لا سياسيا ولا أدبيا ، وأن يصرف له أيضا مبلغ أربعمئة جنية إعانة على تسديد ديونه ومصاريف سفره . وقبل أن يغادر النديم القاهرة إلى يافا وكلّ عنه بنك الكريدى ليونه فى صرف معاشه المرتب له من قبل الحكومة المصرية ابتداء من شهر يولييه ١٨٩٣ وتوصيله إلى يافا أو غيرها حسب إخطاره له عن الجهة التى يكون فيها .

وعندما أمر السلطان العثمانى بإخراج النديم من يافا ونقله إلى الآستانة تعثر صرف معاش النديم فكتب عدة مراسلات إلى البنك امتدت نحو خمسة أشهر للاستعلام عن أسباب توقف الصرف حتى علم أن السبب فى ذلك هو أن نظارة المالية تطلب شهادة من محل إقامته الجديد بأنه موجود به فطلب النديم من مندوب الخديو بالآستانة مخاطبة عطاقتلو ناظر المالية المصرية بتقديم الشهادة وطلب صرف المستحق له .. لبنك الكريدى ليونه بمصر وقد تم ذلك .^(١) وفى مساء ليلة العاشر من أكتوبر ١٨٩٦ توفى النديم بالآستانة بعيدا عن وطنه وأهله ولما لم يكن لديه أولاد على قيد الحياة فقد انحصر ميراثه الشرعى فى والدته الحاجة ريسة بنت على بن على عوض وفى أخيه شقيقه من أمه وأبيه عبد الفتاح أفندي نديم .

١- للتفاصيل انظر : د . عبد المنعم الجيمع : عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ١٨٤٣-١٨٩٦ ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨٠ .

ثانيا : وثائق الملف :

ملف عبد الله أفندي نديم^(١)

بيان الأوراق المختصة بوفاة المرحوم عبد الله أفندي نديم وصرف باقي معاشه لورثاه لغاية أيام حياته المقتضى حفظهم مع أذن معاشه بملف يونيو ١٨٩٣ .

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

قلم صرف المعاشات نمرة ٤٣٣

مالية ناظري سعادتلو أفندي حضرتلري

قرر المجلس بجلسته المنعقدة يوم الخميس ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣ الموافق أول ذي الحجة سنة ١٣١٠ أن يرتب معاش من طرف الحكومة إلى عبد الله أفندي نديم قدره خمسة وعشرون جنيتها مصرياً شهرياً ما دام يكون مقيماً خارجاً عن الديار المصرية ، وما دام لا يشتغل بشيء ولا ينشر شيئاً مما يتعلق بأحوال الديار المصرية لا سياسياً ولا أدبياً وأن يصرف له أيضاً مبلغ أربعمئة جنيه مصري إعانة على تسديد ديونه ومصاريف سفره ولأجل الإجراء على وجه ما ذكر بادرنا بتبليغ قرار المجلس لسعادتكم ، ولكم منى مزيد الاحترام أفندي .

رئيس مجلس النظار

مصطفى رياض

4 ذي الحجة ١٣١٠

8 يونيو ١٨٩٣

ورد في ١٨ يونيو سنة ٩٣ (٤ الحجة ٣١٠)

في ٣٠ يونيو ١٨٩٣ .

تحرر بمعرفة ادارة الخزينة العمومية

إذن بصرف مبلغ الأربعمئة جنيه .

في ٣٠ يونيو ١٨٩٣ .

١- دار المحفوظات العمومية : ملف خدمة وربط معاش عبد الله أفندي نديم .

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العامة

قلم صرف المعاشات

اعلان

إلى كاتب دفتر خانة ادارة الخزينة العمومية

المرجو حفظ الأربعة أوراق مرفوقة مع إذن قيد معاش عبد الله افندى نديم
المحفوظ بطرفكم بملف ٣ يونيو ٩٣ من ضمن تسليمات بيونس افندى محمد.

٣٠ مايو ١٨٩٤ . ناظر ادارة الخزينة العمومية

بطرس مشاقه

مسلسله

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية ٣٥ ٣٣٤٥

قيد ضمن معاشات خدمة ملكية مصر

قرار

وردت للمالية افادة من مجلس النظار رقم ١٨ يونيو ١٨٩٣ نمرة ٩٩ بأنه تقرر
بجلسته المنعقدة يوم الخميس ١٥ الجارى أول الحجة سنة ١٣١٠ ترتيب معاش من طرف
الحكومة إلى عبد الله افندى نديم قدره خمسة وعشرون جنيها مصريا ما دام يكون مقيما
خارجا عن الديار المصرية وما دام لا يشتغل بشئ ولا ينشر شيئا مما يتعلق بأحوال الديار
المصرية لا سياسيا ولا أدبيا وأن يصرف له أيضا مبلغ ربعمائة جنيه مصرى إعانة على
تسديد ديونه ومصاريف سفره فلذا اقتضى قيد مبلغ الخمسة وعشرون جنيها مصريا
باسمه معاشا شهريا اعتبارا من خمسة عشر يونيو ١٨٩٣ محسوبا ذلك من ميزانية
المعاشات واستمرار صرفه إليه يكون حسب الشروط الموضحة آنفا وطيه افادة المجلس ،
فى ٣١ يونيو ١٨٩٣

التوقيع بالختم (ناظر ماليه)

بطرس غالى

قيد بالسجل العمومى ضمن نوعه فى ٣١ يونيو ١٨٩٣ .

خطاب من عبد الله النديم إلى قبوكتخدا مصر

قبوكتخدا مصر سعادتلو أقندم حضرتلري

أقدم لسعادتكم أنى مصرى الموطن وبحسب مقتضيات ظروف الأحوال رأأت الحكومة المصرية أن أكون مقيما خارجا عن وطنى الآن ورتبت لى معاشا شهريا قدره ٢٥٠٠ قرشا وكنت استوطننت بيافا من بلاد الدولة العلية ووكلت بنك الكريد ليونه فى توصيل معاشى إلى وقد أوصلنى شهرى يوليو وأغسطس سنة ١٨٩٣ ثم تحولت عن بيافا وجئت إلى الآستانة العلية وبعد مخاطبات طويلة بينى وبين شعبة البنك بيافا امتدت نحو خمسة أشهر علمت أخيرا أن المالية المصرية تطلب شهادة وجود من محل إقامتى هنا فمر فوق بهذا شهادة الوجود مختومة من أمام ومختارين محله سنان باشا بجهة بشكطاش بالآستانة ومصدق عليها من دائرة بلدية القسم الرابع هنا والأمل مخابرة عطوفتلو ناظر المالية المصرية بتقديم الشهادة وطلب صرف المستحق لنا من سبتمبر سنة ١٨٩٣ إلى الآن لبنك الكريد ليونه بمصر لتوصيله لسعادتكم هنا ونحن نسنامه منكم وهكذا يكون الصرف مستمرا للبنك المذكور لتوصيله إلينا بواسطة سعادتكم ما دما بالآستانة العلية وفى كل ثلاثة أشهر نقدم الشهادة اللازمة حسب الأصول المتبعة أقندم.

٢١ ش ١٣١١

كاتبه

عبد الله النديم

التوقيع باليد والختم الادريسي

توكيل

أنا الواضع اسمى وختمى فيه أدناه عبد الله النديم الادريسي ابن المرحوم السيد مصباح الادريسي الحسنى الاسكندري المسلم العثمانى المقيم الآن بيافا التابعة إلى لواء القدس الشريف قد وكلت وأقمت مقام نفسى وعوضا عن شخصى بنك الكريد ليونه الموجود بمصر القاهرة فى قبض واستيلاء معاشى المرتب لى من قبل الحكومة المصرية السنوية البالغ قدره خمسة وعشرين جنيها مصرى فى كل شهر من ابتداء شهر يوليو

سنة ٩٣ ثلاث وتسعين وذلك بمقتضى قرار مجلس النظار الرقيم ١٥ يونيه سنة ٩٣ وبموجب سركى نظارات المالية الجليلة المصرية المؤرخ فى يونيه سنة ٩٣ وبه نمرة السجل العمومى ٢٣٤٥ لامضاء وختم عطوفتلو بطرس باشا غالى ناظر المالية المصرية والبنك مكلف بارسال مرتبى الشهرى وتوصيله إلى يافه أو بغيرها حسب اخطارى له عن الجمة التى أكون فيها ولاعلام توكيل البنك عنى فى قبض معاشنا واعطائه سند الوصول نيابة عنا حررت ضمن التوكيل الاجراء التصديق عليه مظرف محرر مقاولات محكمة بدايت بيافه لاعتماده والعمل بما فيه تحريراً فى ١٩ أغسطس.

التوقيع بخط اليد عبد الله النديم الادريسي

حضر بالدار يوم تاريخه أدناه صاحب الفضيلة عبد الله أفندى نديم العثمانى الاسكندرى المقيم بيافه وأقر لدى بوضع امضائه وخمسة الموضوعين بزيل هذه الوكالة وطلب منى التصديق عليها بحضور شاهدى الحال العارفان بذاته.

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

قلم صرف المعاشات

ديوان تركى خديو رئيس سعادتلو أفندم

الشهادة المحررة بوجود عبد الله أفندى نديم الواردة برفق افاده سعادتكم طيه نمرة ٨ لم تكن كافية لأن شرط استمرار صرف مبلغ ٢٥ جنيه الذى ترتب له بمقتضى قرار مجلس النظار هو ما دام يكون مقيماً خارجاً عن الديار المصرية ولا يشتغل بشىء ولا ينشر شيئاً مما يتعلق بأحوال الديار المصرية لا سياسى ولا أدبى فعلى ذلك يلزم أن الشهادة التى تتقدم بوجوده على قيد الحياة من الجهة المتوطن بها تكون واضحة شروط استمرار الصرف فعليه اقتضى تحريره لسعادتكم وطيه الشهادة والتذكرة الواردة منه وافادة سعادتكم السالف ذكرها أفندم .

مارس سنة ١٨٩٤

رمضان سنة ١٣١١

بأمر عطوفتلو أفندم الناظر يكتفى بالشهادة التى يقدمها المذكور بوجوده على قيد

مراقب حسابات مصرفية عزتلو أفندم

ان شقيقى المرحوم السيد عبد الله نديم كان مرتباً له من الرزنامة خمسة وعشرون جنيهاً مصرياً شهرياً وكان موكلاً عنه لاستيلائها بنك الكريدى ليونه بمصر وحيث انه توفى عنى وعن والدته نلتمس من عزتكم طلب المرتب المذكور من البنك المحكى عنه وصرفه إلينا من المالية هو وباقى ما يستحق لغاية وفاته . شقيق الفقيد عبد الفتاح نديم

مليم جـ

مبلغ ٢٤,٥٩٥ المتبقى من معاش	تحرر إلى قبوكتخداشى الحضرة الفخيمة
المرحوم عبد الله أفندى نديم بالبنك	بالآستانة فى ٦ أبريل ٩٧ يطلب الافادة
الكريدى لغاية سبتمبر سنة ٩٦	عن تاريخ وفاته والى البنك الكريدى
ورد بخزينة المالية من طرف	بارسال قيمة مرتب شهر سبتمبر ٩٦
البنك بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٨٩٧	والسركى
نمر ٣١٥ وتسلم ليد مندوب البنك	
وردت افادة من جناب قبوكتخداشى	تحرر جواب البنك الكريدى فى
فى ١٠ مايو ٩٧ نمرة ١٥ بأن	١٠ أبريل ٩٧ بارسال المبلغ بطرفه
عبد الله أفندى نديم توفى فى يوم	
١٣ أكتوبر ٩٦ .	

إلى نظارة المالية

سعادتلو أفندم حضرتلرى

ردا على افادة المالية المؤرخة فى ٦ أبريل ٩٧ نمرة ٨٣٣ نفيد سعادتكم أنه بالاستعلام من جهة الاقتضاء بالآستانة عن تاريخ وفاة المرحوم عبد الله أفندى نديم قبل إن المومى إليه توفى فى أول تشرين أول سنة ٣١٢ وهذا التاريخ يوافق ١٣ أكتوبر ٩٧.

بناء عليه الفتضى تحريره لسعادتكم اشعار بما ذكر أفندم.

إعلام شرعى خالى عن وضع مبلغ (قاضى ثغر اسكندرية)

ثمنه خمسة قروش محمود الجزيرى

بالمحكمة الشرعية بـثغر الاسكندرية لدينا بحضرة كل من محمد أفندى بركات ابن خليل بركات بن ابراهيم بركات الساكن بالمحمودية شياخة درويش خليل والشيخ داود على الفقى ابن على بن داود الساكن بالخط والشياخة المذكورين أعلاه لدينا عبد الفتاح أفندى نديم ابن المرحوم الحاج مصباح ابن ابراهيم الساكن بالخط والشياخة المذكورين وبعد تحقق معرفته عينا واسما ونسبا بشهادة من ذكر أشهد على نفسه عبد الفتاح أفندى نديم المذكور طالبا مختارا بأنه فى مساء يوم عاشر أكتوبر سنة ٩٦ الموافق ثالث جماد أول سنة ١٣١٤ توفى بالآستانة العلية ودفن فى يوم رابع جماد أول سنة ١٣١٤ الموافق ١١ أكتوبر سنة ٩٦ أخيه شقيقه المرحوم السيد عبد الله أفندى نديم ابن المرحوم الحاج مصباح ابن ابراهيم المذكور وانحصر ميراثه الشرعى فى والدته الحاج ربه بنت على بن على عوض وفى أخيه شقيقه من أمه وأبيه المذكور وهو عبد الفتاح أفندى نديم المشهد المذكور فقط من غير شريك ولا وارث له سواهما وقد شهد كل من الشاهدين المذكورين أعلاه بجميع ما ذكر على الوجه المشروح وأن المتوفى المذكور كان قبل وفاته متوطنا بالاسكندرية محل ميلاده وذلك بعد أن وردت افادة منه لنظارة الحقانية رقم ٢٤ يونيه ٩٧ نمرة ١٣٦ بأنه بمخابرة محافظ الاسكندرية بما لزم عما يرغبه عبد الفتاح أفندى نديم ووالدته الملتمسين التصريح للمحكمة باثبات وراثتهما إلى المرحوم السيد عبد الله نديم القائلين بوفاته بالآستانة العلية عنهما علم ومحاولات به افادتها رقم ١٢ يونيه سنة ٩٧ نمرة ١١ والأوراق مرفوقها أن السيد عبد الله نديم المذكور كان قبل وفاته متوطنا بالاسكندرية محل ميلاده وأن ورثته هو شقيقه ووالدته المذكورين المقيمين باسكندرية ولم يعلم له تركه وحيث إن محل توطنه قبل سفره الآستانة العلية المتوفى بها وميلاده هو اسكندرية فحينئذ صارت المحكمة هى

المختصة بنظر مادة الوراثة المذكورة صدر ذلك بمعرفة من ذكر ورسم ذلك ٦٠٠ مليما
ورد في ١٥ يولييه سنة ٩٧ (١٥ صفر ٣١٥ نمرة ٢٠٤/٣٧)

سجلت في ١٨ يونيو سنة ٩٧ (١٨ صفر ٣١٥)

بوجه ٦٥

محمد شفيق

حقانية ناظرى عطوفتلو أفندم حضرتلرى

بناء على ما تحرر من نظارة الحقانية لمحكمة الاسكندرية الشرعية نمرة ١٣٦ قد
أثبتنا وراثتنا لمورثنا المرحوم السيد عبد الله نديم بمقتضى الاعلام مرفوقه وحيث إن
لنا مبلغ بالمالية باقى بها من استحقاق مورثنا المذكور وبطلبه منها لم يقبل إلا إذا
كان الاعلام محررا على الطريقة القديمة فنلتمس مخابرة المالية باعتماده والصرف إلينا
من خزينة محافظة الاسكندرية.

أفندم

أول سبتمبر سنة ١٨٩٧

شفيق المتوفى

والدة المتوفى

عبد الفتاح نديم

عنها عبد الفتاح نديم

ورد في ٤ سبتمبر ١٨٩٧

وثيقة رقم ٢٣٣/٥

بشأن عدم قبول المالية للاعلام الشرعى

ناظر المالية سعادتلو أفندم حضرتلرى

العريضة المرفوقه تقدمت للحقانية بامضاء شفيق المرحوم السيد عبد الله نديم
عنه وعن والدته بالتضرر من عدم قبول المالية الاعلام الشرعى الصادر من محكمة
اسكندرية الشرعية بوراثتهما للمتوفى إلا إذا كان الاعلام محررا على الطريقة القديمة
ومرغوب مخابرة سعادتكم باعتماده وحيث إنه بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٨٩٧ رقم ٢٥٠
كتب للمالية فى شأنه اعلام من هذا القبيل بأن الحقانية أصدرت منشورا للمحاكم
الشرعية بجوار تحرير شهادات بتحقيق وفاة من يتوفى عن ورثته ليس فيهم منازع

وعلى ذلك جرت المحكمة الشرعية المذكورة من عهد صدور المنشور المحكى عنه وانه إذا كانت المالية غير مكتفية بذاك الاعلام وكان يوجد هناك منازع فى الوراثة. فبناء عليه لزم ترقيمه لسعادتكم بما ذكر وطيه العريضة والاعلام الشرعى.

٧ سبتمبر ١٨٩٧

١٠ ربيع آخر ١٣١٥

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية بخصوص اشهار ثبوت وراثة ورثة عبد الله افندى نديم

قلم صرف المعاشات

نمره ٣٣٧ - ١٧٥ وثيقة ١٦٠/٣

حقانية وكيلى سعادتلو أفندى

ردا لما ورد من نظارة الحقانية رقم ٧ سبتمبر الجارى نمره ٣٩٠ محاسبة تفيد النظارة ان الاعلام الشرعى الصادر من محكمة الاسكندرية بالاشهاد عن ورثة المرحوم عبد الله أفندى نديم تراءى به ملاحظات:

أولا : مذكور به انه توفى بالاستانة العلية فى مساء ليلة عاشر أكتوبر ١٨٩٦ ودفن فى يوم ١١ شهر ٥ على أن الوفاة حصلت فى أول تشرين الأول سنة ١٣١٢ موافق ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٦ كما ورد بافادة جناب قبوكتخدا الحضرة الفخيمة الخديوية بالاستانة رقم ١٠ مايو سنة ٨٩٧ نمره ١٥.

ثانيا : مذكور بالاعلام ان عبد الله افندى نديم قبل وفاته كان متوطنا باسكندرية محل ميلاده على أن المعلوم لدى العموم بأنه لحد قيامه من القطر المصرى كان متوطنا بمصر فبناء على ما ذكر اقتضى تحريره لسعادتكم نرجو بعد الاحاطة إذا كان مع وجود تلك الملاحظات يعتمد قبول الاعلام المثنى عنه وصرف مبلغ ٣٥,٤٢٨ باقى مرتب المرحوم عبد الله افندى نديم لشقيقه والدته بكرم بالافادة والآفيتنبه باجراء المستلزم لذلك وطيه الأوراق عدد ٣ بما فيهم الاعلام افندى.

٢١ ربيع الثانى ١٣١٥

بمحضر شهوده أدناه قد أقمت أنا الواضعه اسمى وختمى فيه أدناه ريبا بنت على ابن على عوض التابعة للحكومة المحلية القاطنة بجهة المحمودية قسم ميناء البصل حضره ولدى عيد القتنام أفندى نديم بن مصباح بن ابراهيم وكيل عني فى قبض جميع ما ينجز لى بالارث الشرعى من ولدى المرحوم عبد الله نديم من الاستحقاقات ممن هى عنده وتحت يده سواء من الحكومة أو غيرها بلغت ما بلغت وفى كافة أمورى وشئونى وفى الدعاوى والمرافعات والمخاضات والافرار والانكار والصلح والابراء توكيلا مفوضا لقوله وفعله ورأيه واذنته فى أن يوكل عنه من شاء متى شاء وحررت له هذا التوكيل لاعتماده كشخصى فى جميع ما ذكر أعلاه .

التوقيع

تحريرا فى ١٨ سبتمبر ١٨٩٧ بالختم ريبا بنت على

وثيقة ٣٧٧ بشأن أعلام وفاة السيد عبد الله النديم

ناظر المالية سعادتلو أفندم حضرتلرى

لما كتب للمالية بما روى من جهة الاعلام الشرعى الصادر بوراثنة ورثة المرحوم السيد عبد الله نديم الذى تضرر أخوه من عدم قبول المالية إياه إلا إذا كان محررا على الطريقة القديمة أى مشتملا على حكم لا مجرد اشهار كما هو الآن وردت المكاتب المؤرخة ١٨ سبتمبر الجارى نمرة ٢٧٣ بما مقتضاه وجود ملاحظات فى هذا الاعلام منها أنه ذكر وفاة المتوفى بالأسنانة فى مساء ليلة عاشر أكتوبر ١٨٩٦ ودفن فى يوم ١١ منه على أن الوفاة حصلت فى أول تشرين الأول سنة ١٣١٢ موافق ١٣ أكتوبر كما ورد بإفادة جناب قبوكتخدا الحضرة الفخيمة الخديوية بالأسنانة ومنها أنه ذكر أيضا أن المتوفى كان متوطنا بالاسكندرية محل ميلاده على أن المعلوم لدى العموم أنه لحد قيامه من القطر المصرى كان متوطنا بمصر ولهذا رغبت المالية ببيان ما إذا كان مع وجود هذه الملاحظات يعتمد قبول الاعلام المذكور وصرف المبلغ المراد صرفه للورثة فسنجد باقى مرتب

المتوفى أولا وحيث ان التصريح من الحقانية لمحكمة اسكندرية الشرعية بتحريير ذلك
الاعلام ما كان إلا بعد التحريات التي انتجت أن التوطن محل ميلاد المتوفى باسكندرية
وان التاريخ المذكور بالاعلام سابق على التاريخ المذكور فى افادة قبوكتخدا وهذا لا
يضر لكونه فى صالح المالية لان الورثة على التاريخ الذى ذكره يستحقون أقل ما
يستحقونه على التاريخ الآخر فيعاملون باعترافهم فعليه لا يمنع ما ذكر من التعديل
على الاعلام المحكى عنه وطيه أربع ورقات أقدم.

ناظر الحقانية

فؤاد درويش ابراهيم

٣٣ سبتمبر ١٨٩٧

٣٦ ربيع الثانى ١٣١٥

رئيس ادارة خزينة معاشات المالية عزتلى افندم
اعرض لعزنتكم انى أقمت ولدى عبد القتام نديم وكبلا عنى فى قبض جميع ما ينجز
لى بالارث من ولدى المرحوم عبد الله نديم بمقتضى توكيل محررا إليه من محكمة ميناء
البصل الأهلية بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ٩٧ فبناء عليه أرجو صرف ما يخصنى مما هو باقيا
بالمالية من معاش ولدى المرحوم لغاية تاريخ وفاته.

٦ أكتوبر ٩٧

التوقيع بالختم

ريابنت على

جواب بتاريخ ٧ أبريل سنة ٩٧ من البنك الكريدى ليونه يقول فيه إن الباقي
عنده للمساب إلى المرحوم عبد الله افندى نديم هو مبلغ ٢٤٥٩٥ قرش وان المبلغ المرقوم
هو تحت أمر نظارة المالية مقابله ايصال يعطى له فيها ومرسل بالوقت ذاته السركى ،
ويطلب الافادة بوضوله.

أولاً : تعريف بصاحب الملف :

تولى على باشا مبارك العديد من المناصب الهامة فبعد أن تخرج من المهندسخانه أرسل فى بعثة إلى فرنسا وبعد عودته إلى مصر التحق بوظائف عدة كان خلالها مثالا نادرا للموظف الذي يعتمد على قوة ارادته وصدق عزمته فى تطوير أمته خاصة فى الوقت الذى أخذت فيه الحياة المصرية تتحول من حياة شرقية خالصة إلى حياة تتطلع إلى ما فى أوروبا من منجزات وتطور .

لقد عاصر على مبارك فترة الثورة العرابية ومع أنه كان من دعاة الاصلاح وتنظيم الحكم النيابى فانه لم يكن عرابيا فى خطته أو فى طريقته للاصلاح . حقيقة أنه انتقد نظام الحكم الخديوى وحاق به الغضب أكثر من مرة نتيجة لذلك ولكنه أيضا انتقد الخطط المتطرفة التى لجأ إليها العرابيون بمعنى أنه لم يكن من أتباع الخديوى الممالئين لسياسته ولا من أتباع عرابى المنقادين له فى جميع خطته بل كان الوزير الثورى الذى ارتضاه دعاة الاصلاح على حين لم يكن فى حالة من العداء البين لمن تحاربهم الثورة أو يحاربهم المصلحون بل حاول التفاهم مع جميع العناصر وإن لم يكن مؤيدا لمسلك عرابى فى المرحلة الأخيرة بعد حوادث الثورة العرابية .

ونتيجة لجهوده البارزة تولى نظارة الأشغال التى كان يبعدها من أهم الوزارات المؤثرة فى تطور مصر ، كما تولى نظارة المعارف ونجم فى الاكتثار من عدد المدارس وكانت له اليد الطولى فى إنشاء دار العلوم . (١) وفى انعاش الحركة العلمية والثقافية فى مصر ما يقرب من أربعين عاما ، يضاف إلى ذلك أن على مبارك مؤلفات عديدة أبرزها "الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلاذها القديمة والشهيرة" وهى دائرة معارف لخطط مصر وأثارها وجغرافيتها وتاريخها فى عصورها القديمة والحديثة ، ورواية علم الدين ، وخلاصة تاريخ العرب ، وهو ترجمة كتاب سديو فى تاريخ العرب وآدابهم . وملف معاش على مبارك الذى نعرض له بوضوح لنا مدد الخدمة التى قضاها فى هذه الوظائف وما كان يتقاضاه من مرتب ومعاش .

١- للتفاصيل انظر محمد احمد خلف الله : على مبارك وأثاره - القاهرة ، الانجلو المصرية ١٩٥٧ .

CERTIFICAT شهادة

Je, soussigné, certifie que la durée des services de S. E. El Pachin Moubarak Ministre
a été constatée et s'est élevée à 33 ans, 00 mois et 16 jours; que j'ai moi-même vérifié sur
ses services 00 ans 00 mois 00 jours qu'une pension mensuelle ou un traitement mensuel de disponibilité
ou une indemnité de L. E. 53.332 00 00
peut lui être accordée aux termes de l'article 146 de la loi Said Pachin

à partir du 14 Mars 1891

ر م م
١٤٦٩ ٨٤ ٤٤٤
خدمه

تتم لديان مفعلة مدة سعادته على ما كان له من اثار العار والظلم لعام ١٤٠٠ م بالسلطة
وأشارا بمناخها
وأنه يستحق معاش شهري أو ذاتي يستعمل في تكاليفه ٤٤٤ ٤٤٤ ٤٤٤ فير العار الذي كان له من اثار العار والظلم
اعتبارا من ١٤٠٠ م بالسلطة
وذلك يقتضي اعادة الاول والاربعين من اثار العار والظلم
ملحوظات الاول والاربعين من اثار العار والظلم

Le Directeur des Pensions,

مدير ادارة المعاشات

G. Calam

ORDRE D'INSCRIPTION N° ١٤٦٩ الكيفية رقم

Une pension mensuelle ou un traitement mensuel de disponibilité ou une indemnité de
financement de L. E. 53.332 00 00 est accordée à S. E. El Pachin Moubarak

à partir du 14 Mars 1891

قد تم راعا معاش شهري أو ذاتي يستعمل في تكاليفه ٤٤٤ ٤٤٤ ٤٤٤ فير العار الذي كان له من اثار العار والظلم
اعتبارا من ١٤٠٠ م بالسلطة والاربعين من اثار العار والظلم

Le Ministre des Finances,

مدير ادارة المالية



في سنة

بمديرية المالية
بمديرية المالية
بمديرية المالية

في خدمة خدامته. سلاماً على من لا اله الا الله محمد بن عبد الله

一

٣- بيان مدد خدمات سعادة على باشا مبارك

أيام شهور سنة

أصل مدده المحققة وكان مربوط له معاش بموجبها ١٠,٨٢٢٣,١٠
قرش بحق التلتاي من واقم ١٣٥٠٠ قرش واستمر المعاش
بالمالية لغاية ٢٧ أغسطس ٨٢.

٣	٩	٣٠	رفت نقلا على الأشغال العمومية
١٠	٤	١	مدة من ٢٨ أغسطس سنة ٨٢ لغاية ٧ يناير سنة ٨٤ بنظارة
الأشغال			
١٣	١	٣٣	

إلى جناب مدير عموم الحسابات

سعادة على باشا مبارك قدم للمالية تذكرة رسمية بتاريخ ١٤ يناير ٨٤ يتطلب
بها ربط معاشه لانفصاله من نظارة الأشغال العمومية وباجراء التحريات المقتضية فمما
ورد من نظارة الأشغال نمرة ١٢ ونمرة ٢٠ ادارة وشرم كاتب دفترخانه المالية بالقلعة
رقم ١٩ يناير ٨٤ وصرف له استحقاقه لغاية هذا التاريخ قد صار اعتماد الرقت لغاية ٧
منه بموجب ما تحرر من المالية للأشغال بنمرة ١٨ بناء على ما صدر من رئاسة مجلس النظار
فى ١٩ رجب سنة ٣٠١ نمرة ٢١ كما توضح بافادة الأشغال نمرة ٢٠ تحصل مبلغ ١٠,١٦١١,١٠
قرش قيمة استحقاق اليوميين وتسديده لنظارة الأشغال وحيث إنه يضم مدة خدماته
بالأشغال على مدده السابق ربط المعاش إليه على موجبها بلغت اثنان وثلاثون سنة
وشهر واحد وثلاثة عشر يوما كالموضح أعلاه وبمقتضى البند الأول والسادس من لائحة
سنة ٧١ وقرار مجلس النظار الصادر عليه الأمر العالى رقم ١٠ سنة ٩٦ نمرة ١١ وما صدر من
المجلس المشار إليه بتاريخ ٢٥ رجب ٩٨ نمرة ٣١ يستحق مبلغ ثمانية آلاف وثلثمائة ٣٠٠
وثلاثة ٣ وثلاثون ٣٠ قرش وعشرة فضة فينبغى قيده بالمبلغ المرقوم من ابتداء ٨
شهر يناير ٨٤ أربعة ٤ وثمانين ٨٠ مع حجز مبلغ الألف وستمائة ٦٠٠ واحدى عشر ١١ قرش
وعشرة فضة من معاشه وتسديده لنظارة الأشغال كطلبها.

ناظر مالية

مصطفى فهمى

٤- مالية ناظرى سعادتلو أقدم حضرتلوى

حيث انا انفصلنا من نظارة المعارف لغاية ١٣ مايو ١٨٩١ وحيث إنه قبل تعييننا فيها هذه المرة كان مرتب لنا معاش بواقع الثلاثى بناء على ان ما صار حصره وقتها من مدد خدماتنا كان ١٣ يوم و١ شهر و٣٣ سنة وحيث انه يضم مدة خدماتنا الأخيرة بنظارة المعارف وهى من ١١ يونيه ١٨٨٨ لغاية ١٣ مايو سنة ١٨٩١ على المدة المذكورة تكون ١٦ يوم و٣٥ سنة . وحيث إن لنا مدة بالإرسالية المصرية بأوربا كنا فيها حائزين لرتبة ملازم تبلغ ٢ يوم و٣ شهور و٥ سنوات وهذه المدة جارى احتسابها ضمن مدد المعاش وبضمها الآن تبلغ مدة خدماتنا ١٨ يوم و٣ شهور و٤٠ سنة وبناء على ذلك نستحق معاشا كاملا فالأمل اجراء المستلزم لربط هذا المعاش إلينا على حسب لائحة سعيد باشا الجارى معاملتنا عليها .

ناظر المعارف سابقا
على مبارك

١٣٠٨ ١٨٩١
٩ شوال ١٧ مايو

٤- الشيخ محمد شمس الدين الانبأبى

أولاً : التعريف بصاحب الملف :

جمع بين العلم والعمل فى أمور الدين والدنيا ، تربى على يديه عدد كبير من العلماء . وقد عهد إليه برئاسة الشافعية ، ثم تعين شيخا للجامع الأزهر أكثر من مرة . وقد وقف الشيخ الانبأبى بجانب الثورة العربية فى بداية أمرها ، وأخذ يحث الناس - بناء على طلب عرابى - على الهدوء والسكينة ، ويطلب إليهم بموجب تعاليم الدين الإسلامى ألا يعتدوا على أموال اليهود والنصارى ولا على أرواحهم ، يضاف إلى ذلك انه كان ضمن الموقعين على عدم قبول عزل عرابى عندما اتفق أعضاء الجمعية العمومية على

ذلك خاصة بعد أن وافق الخديو توفيق على المذكرة المشتركة ، ولكن هذا الموقف لم يستمر على حاله طويلا حيث تغيرت مواقف الشيخ الانبأى من الثورة وعدل عن مساندتها(١).

وللشيخ الانبأى العديد من المؤلفات منها تقرير على جمع الجوامع فى الأصول ، وتقرير على آداب البحث وحاشية على رسالة الصبان فى علم البيان ، ورسالة فى الربا وأقسامه ، وإلى جانب ذلك فقد روى على يديه جم غفير من العلماء(٢).

ثانيا : وثائق الملف :

أوراق ربط معاش زيادة للأستاذ الشيخ محمد الانبأى (شيخ الجامع الأزهر) ١٧ جماد أول ١٣٩٩ (٣).

نظارة المالية

قسم عموم المحاسبة

صورة الافادة الصادرة من مجلس النظار للمالية بقيمة ٢٨ فبراير ٨٢ نمرة ٦٢. بالمجلس المنعقد فى الاثنين ٩ ربيع ثان الموافق ٢٧ فبراير ١٨٨٢ روى حيث إن مرتبات حضرة الأستاذ الشيخ محمد الانبأى شيخ الجامع الأزهر وثمان تعييناته البالغ قدرها ٣٣٣٧١٥ قرش هى قليلة جدا لا تكفى لشئون وظيفته ومن الضروري أن تكون مرتباته مثل مرتبات حضرة الأستاذ الشيخ محمد العباسى مفتى السادة الحنفية فتقرر إبلاغ مرتبات حضرة الأستاذ شيخ الجامع الأزهر إلى أربعين جنيه شهري من ابتداء مارس سنة ٨٢ بما فيها بدل التعيين المرتب لحضرته واحتساب الزيادة التى تنشأ من ذلك من وفورات ميزانية الروزنامة سنة ٨٢ وبناء عليه لزم تحريره لسعادتك.

١- للتفاصيل انظر: محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ١٩ ، دوسيه ١١٧ ، د. عبد المنعم الجببى: الثورة العرابية : بحوث ودراسات وثائقية ص ١٠٤-١٠٥.

٢- الباس زاخورة: مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ص ١٩٤-١٩٥.

٣- دار المحفوظات العمومية : دوايب ١٣ ، عين ١٤ ، محفظة ٣٩١ ، دوسيه ٧٦٦٨.

نظارة المالية

قسم المحاسبة

روزنامجى مصر عزتلو أفندم

بناء على ما ورد من حضرتكم بشأن مرتب حضرة الأستاذ الشيخ محمد الانبأبى شيخ الجامع الأزهر وتوضيح أن اللازم علاوته لحماله مرتب لحضرته ضمن المعاشات المقيمة بالأوامر ١٠٣٧,١٥ قرش وأما بدل التعيين فأورينم عدم إمكان توفيره إلا فى سنة ٨٣ بالنسبة لكون ربطه هو على واقع السنين المالية وصرفه يكون سنة الاستحقاق من واقع ربط ميزانية السنة التى تليها قد تحرر للداخلية بنمرة ٧٨ عن كيفية الفرق المذكور والآن وردت إقاداتها بقيمة ٩ سنة ٩٨ نمرة ١١ محاسبة تشير أن المقصود من تصريح مجلس النظار انا هو ابلاغ مرتبات حضرة الأستاذ المومى إليه إلى أربعين جنيه شهري من ابتداء مارس ٨٢ وانه مع ظهور عدم إمكان توفير بدل التعيينات المحكى عنها إلى فى سنة ٨٣ فقيمة الفرق يحتسب من كمية المربوط بميزانية ٨٢ فى تلك السنة وفى سنة ٨٣ القابلة يجرى احتساب قيمة التعيينات من تلك الزيادة.

* * * * *

نظارة الداخلية - قلم دواوين

مالية ناظرى سعادتلو أفندم

توضح باقادة سعادتكم المؤرخة ٣ الجارى نمرة ٣٨ أنه لما تقرر بمجلس النظار عن ابلاغ مرتبات حضرة الشيخ محمد الانبأبى شيخ الجامع الأزهر إلى أربعين جنيه شهري من ابتداء مارس سنة ٨٢ بما فيها بدل التعيين المرتب لحضرته بما أن مرتباته وثمان تعييناته البالغ قدرها ٣٣٣٣,١٥ قرش هى قليلة جدا ولا تكفى لشئون وظيفته وأشير عن احتساب الفرق من وفورات ميزانية الروزنامجى سنة ٨٢ وكتب لها من المالية بالاجرى والتوضيح عن النوع الذى يتوفر منه ما يقابل هذا الفرق والنوع الوارد به مرتبات حضرة المومى إليه لعلاوة قيمة الفرق وقدره ١٣٣٣,٣٥ قرش عليه أفيد منها بأن مرتبات حضرته الأصلية هى ١٠٣٣,١٥ ضمن ربط المعاشات المقيمة بالأوامر وان اللازم علاوته هو ١٩٧٣,٣٥ قرش على مربوط تلك المعاشات وأما بدل التعيين لا يمكن توفيره إلا من

ابتداء سنة ٨٣ بما أن ربطها هو على واقم السنين الحالية وصرف مرتبها يكون بعد مضي سنة الاستحقاق من واقم ربط ميزانية السنة التي تليها وعلى هذا صرف مرتب سنة ٩٨ يكون من واقم ربط ٨٣ الحالية خصوصا وأنه تصرح من هنا بأن أثمان التعيينات المذكورة التي ستصرف من واقم ميزانية ٨٣ تجرى محاسبة حضرة الشيخ على ما يستحقه فيما لغاية تاريخ انفصاله.

وحيث إن المقصود من تصريح المجلس المشار إليه انا هو ابلاغ مرتبات حضرة الأستاذ المومي إليه إلى أربعين جنينا شهرى من ابتداء مارس ٨٣ مع ظهور عدم امكان توفير بدل التعيينات المحكى عنها إلا فى سنة ٨٣ للأسباب التى ذكرت يكون من الموافق هو ابلاغ مرتبات حضرته إلى ما قرره المجلس وقيمة الفرق بين هذا وما كان مرتب يحتسب من كمية المربوط بميزانية ٨٣ للروزنامة فى تلك السنة.

الفصل الثانى

ملفات الخدمة وربط المعاش

كمصدر لدراسة

بعض رؤساء النظار والوزارات فى مصر

- نوبار باشا.
- مصطفى رياض باشا.
- مصطفى فهمى باشا.
- محمد سعيد باشا.
- حسين رشدى باشا.
- سعد زغلول باشا.
- عبد الخالق ثروت باشا.
- محمد توفيق نسيم باشا.
- اسماعيل صدقى باشا.
- مصطفى النحاس باشا.



رياض باشا



حسين رشدي باشا



سعد زغلول



نوبار باشا



مصطفى النحاس

١- نوبار باشا ١٨٣٥ - ١٨٩٩

أولاً : التعريف بصاحب الملف :

أرمنى الأصل ، وقد إلى مصر فى عام ١٨٤٣ أى عصر محمد على ، وتولى العديد من الوظائف والمأموريات المتنوعة ، منها إدارة أمور مصر الخارجية ، فى عصر اسماعيل ومنها تكليفه برئاسة مجلس النظار أكثر من مرة ومن أبرز ما يذكره له التاريخ سعيه فى إنشاء المحاكم المختلطة ، وتقلبه فى المناصب الوزارية مدة طويلة شملت فترات حكم اسماعيل وتوفيق وعباس الثانى . وملف خدمته يؤكد دوره البارز فى حياة مصر السياسية خاصة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (١).

ثانياً : أوراق الملف (٣) :

١- بيان مدد خدمة دولتلو نوبار باشا

بالقبطى والأفرنكى	بالعربى
يوم شهر سنة	يوم شهر سنة
١٦ ٣ ٩	٢٦ ٣ ٩
من ٤ جماد آخر ١٣٦٠ لغاية ٢٩ رمضان ١٣٦٩ بالخزينة	
المصرية بوصفه ترجمان	
وانفصل بناء على التماس	
باعقائه من الخدمة	
.. ..	خلو من غاية رمضان ٦٩ لغاية ١١ اشوال ١٣٦٩

١- للتفاصيل انظر : نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه ، القاهرة ، المطبعة العمومية ، د . ت .

٢- دار المحفوظات العمومية : دولا ب ١٤ ، عين : ١٣ ، محظوظة : ٣٠٨ ، ملف : ٨٣٣١ .

بالقبطى والأفركى	بالعربى			
يوم شهر سنة	يوم شهر سنة			
١٨ ٢ ١	١٩ ٢ ١	من ١٢ شوال ١٢٦٩ لغاية الحجة ٢٧٠		
		بديوان التجارة من أول محرم ٢٧١		
		لغاية ٢٠ شعبان ٢٧١		
		(برموده ٨٥٥) متقاعد بديوان		
		التجارة بربع الماهية.		
..	خلو من أول بشنس ٨٥٥ لغاية ٢٦ منه ١٨٥٦ مدة من ٢٧		
		سنة ١٨٥٦ لغاية ٢ يناير ٧٦ بجملة مصالح وأخيرا ناظر		
		الخارجية وانفصل بناء على أمر على ومن ضمنه هاته المدة		
		محتسب له المدة من ٢٠ برمهات ٨٥٩ لغاية كهك ٨٦١ لم		
		يتنقيد له فيها استحقاق ولكن صدرت افادة من رياسة		
		مجلس النظار رقم ٤ مارس ٨٣ بأن دولته كان فى أشغال		
		تختص بالحكومة وماهيته كانت:		
١١ ٨ ١٩	٦ ٠٠ ٢٠	على طرف المرحوم سعيد باشا وأشير		
		على احتسابها خلو من ٣ يناير ١٨٧٦		
		لغاية ٢٢ أغسطس ١٨٧٨		
٢٧ ٥ ٠٠	٣ ٦ ٠٠	مدة من ٢٣ أغسطس ١٨٧٨ لغاية ١٩		
		فبراير رئيس مجلس النظار		
		وانفصل باستعفاء دولة ١٨٧٩		
١٢ ٨ ٣٠	٢٤ ٠٠ ٣١			

هذه المدة ربط لدولته معاش عليها
قدره ٨٣٣٣,١٠ قرش قيمة ثلثى
ماهيته وقدرها ١٢٥ جنيه بموجب
قائمة المعاشات الصادر فى ٥ ربيع
الثانى ١٢٧١ المعروف بقانون

المرحوم سعيد باشا باذن في ٥ مارس
١٨٨٣ وهنا المعاش جرى استبداله
مدة من ١٠ يناير ١٨٨٤ (١١ ربيع أول
١٣٠١ لغاية ٧ يونيو ١٨٨٨) (٣٧
رمضان ١٣٠٥)

٤	٦	١٧	٢٨	٤	٤
٣٥	٧	١١	٣٥	١	١٠

٣- ترجمة افادة محرره من دولتو نوبار باشا إلى دولتو ناظر المالية رقيمة ١٩

فبراير ١٨٨٣.

أنشرف أن أرجو سعادتكم بأن يرتب لي معاش التقاعد أما أنا فقد دخلت في الخدمة بتاريخ ١٨ يونيو ١٨٤٤ وكنت استودعت في ابتداء تولية المرحوم سعيد باشا وفي هذه المرة انقطعت عن الأشغال اثنى عشر يوم وفي يونيو ١٨٥٦ تعينت بالمعية السنية وفصلت في مارس سنة ١٨٥٩ وصار قيدي في ديسمبر ١٨٦٠ واستمررت بالخدمة لغاية ٣ يناير ١٨٧٦ وفي هذا التاريخ قدمت استعفاي وطلبت للخدمة ثانيا في ٢٣ أغسطس ١٨٧٨ وفصلت في ١٩ فبراير ٧٩ ومع تقديم كشف الخدمة هذا أبدى لسعادتكم ما يأتى ان المدة من حادث ٥٩ لغاية ديسمبر ٦٠ ولو انى لم أقيد فيها إلا أن هذه المدة لم تكن مدة خلو ولم أعلم سبب تأخير صدور إذن سعيد باشا بقيدي وأثناء هذه المدة كنت مؤدى وظيفة سكرتير بمعينه أما كوينم بك فكان بوظيفته سكرتير عمومى ثم تعينت بمأمورية في فينا (بخصوص قضية جبايره) ثم في برلين ثم في باريس ثم تعينت أيضا عضوا في قومسيون تصفية المرحوم الهامى باشا تحت رئاسة المرحوم أدهم باشا كما أن هذا معلوم وإذا أردتم سعادتكم طلب أدله على ذلك فيمكن تقديمها وبهذه الشروط أرى أن المدة المذكورة يلزم احتسابها لي إن لم يكن شرعا فيكون من الإنصاف وبناء عليه ألفت نظر سعادتكم ومجلس النظار في هذا وأرجو سعادتكم أن يرتب لي معاش التقاعد حسب ما يستقر عليه الرأي وطبقا للوايم المتبعة اعتبارا من تاريخ استعفاي الأخير في فبراير ١٨٧٩.

امضاء

ترجمة

نوبار

أمين فرج

٣- افادة من ناظر المالية الى مجلس النظار بخصوص ربط معاش نوبار باشا :

نظارة المالية

قسم الادارة

قلم ادارة معاشات

مجلس النظار رئيس دولتلو أقدم حضرتلرى

عند رجوع دولتلو نوبار باشا من أوروبا لطلب المعاش كان جرى الاستعلام عن مدد خدماته فى الدفترخانه بتاريخ ٧ صفر ١٣٠٠ وفى أثناء ذلك صار تعيين دولته من أعضاء قومسيون قوانين المجالس المحلية ولما أن هذه الأمورية صارت على وشك النهاية قدم إفادة للمالية رقم ١٩ فبراير ٨٣ يطلب بها ترتيب المعاش ، وقد علم من الكشوفات المحررة بمدده أنها بلغت ١٣ يوم ١١ شهر ٢٨ سنة وهذا بخلاف مدد خلواته من الخدمة التى متضمنها مدة من ٣٠ برمهات ٥٩ لغاية ٨ كهك سنة ٦١ البالغ مقدارها ٢١ شهرا قال عنها بالافادة الواردة منه سالفة الذكر بأنه ولو لم تقيد بالمددة من مارس ٥٩ لغاية ديسمبر ٦٠ إلا أن هذه المددة لم تكن مدة خلو ولم يعلم تأخير صدور إذن المرحوم سعيد باشا بقيده وبأثنائها فإنه كان مؤدى وظيفة سكرتير بمعبة المرحوم المشار إليه وإن كوينج بك كان بوظيفة سكرتير عمومى ثم تعين دولته بمأمورية فى فينا تختص بقضية جباره ثم فى برلين ثم فى باريس ثم تعين أيضا عضوا فى قومسيون تصفية المرحوم الهامى باشا تحت رئاسة المرحوم أدهم باشا ولهذا يرغب احتساب المددة من مارس ٥٩ لغاية ديسمبر ٦٠ ويرتب له معاش التقاعد كالأصول المتبعة وقد أحضر افادتان محررين إليه من كوينج بك صار أخذ صورتهما بالمالية إحداهما بتاريخ ١٧ أبريل ١٨٦٠ والأخرى بتاريخ ٣ مايو ١٨٦٠ يتضمنان انه كان بمأمورية فى فينا من طرف الحضرة الخديوية وفضلا عن ذلك فان دولة المشار إليه أخبر شفاها بأنه يعلم لدى دولتكم استخدامه فى هذه المددة وأسباب توجهه خارج الحكومة وإقامته فى أوروبا ولهذا اقتضى ترقيمه لدولتكم للنظر فى ذلك والتصريح بما يترأى نحو توجهه خارج الحكومة واحتساب المددة المحكى عنها من أبريل ٥٩ لغاية ديسمبر ٦٠ البالغ قدرها ٢١ شهرا بما أن آخر مارس ٥٩ يوافق ٢٣ برمهات ٥٩ ضمن مدد خدماته المحققة لإبلاغها ١٣ يوم ٨ شهور و٣٠ سنة وترتيب معاشه شهرى ثمانية آلاف وثلثمائة وثلاثة وثلاثين قرشا وعشرة فضة

بحق الثلاثى من واقع ماهية شهرى ١٢٥٠٠ قرش بصرف النظر عن تأخره فى طلب المعاش
مدة السنة المحددة لذلك نظرا لإقامته بأوروبا أقدم

ناظر المالية
حيدر على

٣ مارس ٨٣
٢٣ رجب ١٣٠٠

٤- مالية ناظرى سعادتلو أقدم حضرتلرى

ما أخبر عنه دولتلو نوبار باشا من أنه كان فى الأموريات المذكور عنها بإفادة
سعادتكم طيه الرقيمة ٢٣ ر سنة ٣٠٠ فهو فى محله وكانت ماهيته إذ ذاك جارى صرفها
على طرف المرحوم سعيد باشا . وهذه الأموريات تعتبر مجرى بما انه كان فى أشغال
تخص الحكومة كما وان إقامته خارج الحكومة هى التى أوجبت تأخره لطلب المعاش فى
السنة المحددة وتوجهه وإقامته بالخارج كان بناء على ما تعلقت به الادارة السنية
ولذلك ترى عدم المانع لاحتساب المدة القائل عنها دولتلو نوبار باشا وصرف النظر عن
تأخره وتوجهه خارج الحكومة ويترتب له المعاش حسبما توضح بإفادة سعادتلو سالفة
الذكر.

٤ مارس ١٨٨٣

٥- روزمانجى مصر عزتلو أقدم

لما أن صار التحرى عن مدة خدمة دولتلو نوبار بعد رجوعه فى أوروبا وتطلبه ترتيب
المعاش تبين من الكشوفات المحررة فى الجهات المبينة باطنه أن انفصالة من رئاسة
مجلس النظار لغاية ١٩ فبراير ٧٩ بناء على استعفاه ومرتبته كان شهرى ٢٥٠٠٠ خمسة
وعشرين ألف قرش ومدد خدماته بلغت ١٣ يوم و٨ شهور و٣٠ سنة بما فى ذلك مدة ٣١
شهر حسبت له بما انه صادر تذكرة من دولتلو رئيس مجلس النظار رقم ٤ مارس ٨٣ صار
احتسابها إليه لكونه كان تلك المدة فى أشغال تخص الحكومة وصرف النظر عنه تأخره
فى طلب المعاش وتوجهه خارج الحكومة بما أن توجهه كان بناء على ما تعلقت به الارادة
السنية وترتيب المعاش إليه فبناء على ما توضح وتطبيقا للبند الأول من قانون معاش
سنة ٧١ وقرار مجلس النظار الصادر عليه الأمر العالى للمجلس ١٠٤ سنة ٩٦ نمرة ١١ قد
استحق المشار إليه ثلاثى معاش شهرى ٨٣٣٣,١٠ قرش بحق الثلاثى من واقع ماهية

شهرى اثنى عشر ألف وخمسمائة قرش الصادر عنها افادة مجلس النظار فى ٢٥ رجب ٩٨
نمرة ٣١ بمعاملة أمثاله فى المعاش على واقم تلك الماهية هذا وبما أن استخداه بالميرى
قبل صدور قانون معاش ٨٧ لزم تحريره لحضرتكم ليجرى قيد المشار إليه بمبلغ
الثمانية آلاف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون قرش وعشرة فضة اعتبارا من ابتداء سنة ١٨٨٠
ثمانين أفرنكية حسب القاعدة المتبعة فى حق من يرفقوا من قبل السنة المذكورة
وبعد التحقيقات اللازمة كالجارى فى حق أمثاله يصرف له ما يستحقه كالأصول والأوراق
عدد ٢٨ بما فيهم تذكره دولتو رئيس مجلس النظار.

ناظر المالية
حيدر على

٢٥ ربيع آخر ١٣٠٠
٥ مارس ١٨٨٣

٦- ترجمة صورة الارادة الصادرة لديوان التجارة فى ١٣ ل ٦٩ نمرة ٤٠ المسطرة
اعلاه: حيث فى هذه الدفعة صار تعيين وترتيب نوبار بك ليقم فى ويانه وأخيه أراكل
بك ليقم فى برلين وان يكونا وكلانا فى التجارة وصار إرسالهما لأجل توجههما لمحل
مأوريتهما وقد رتبنا وخصصنا إلى نوبار بك مائتين كيسه وإلى أراكل بك مائة
وخمسين كيسه سنوى فلزم الإشعار باجراء القيد والتأثير على وجهما ذكر بخزينة
التجارة اعتبارا من تاريخ اجرى هذا وتحويل ماهياتهما التى تستحق لمحلات التجارة
لصرفها واعطاها حسب الأصول.

شرحه رقم ٢٩ من سنة ٧٠ نمرة ٨

حيث من مقتضى ارادتنا أن مرتب كل من نوبار بك الذى كان فى ويانه وحضر لهذا
الطرف وأخيه أراكل بك الآن من برلين يصير احتسابه وقبوله بالتمام لغاية ذى الحجة
سنة ٧٠ وصرفه كالأصول واعتبارا من تاريخ نمرة محرم سنة ٧١ يجرى تقاعدهما بربرم
ماهياتهما فلزم الإشعار للمبادرة بالإجراء على وجهما ذكر / حاشيه / أنه كما ذكر بمتن
أمرنا يصير احتساب وقبول قديم مرتب نوبار بك وأراكل بك المومى إليهما بالتمام
لغاية ذى الحجة وصرفه حسب الأصول وبما أنهما رفعا من مأوريتهما اعتبارا من غرة
السنة الجديدة يجرى تقاعدهما بربرم ماهياتهما من واقم خمسة آلاف قرش شهرى فقط.

أولاً: التعريف بصاحب الملف:

التحق منذ صباه بالوظائف الأميرية فعين كاتباً بديوان المالية فى عام ١٨٤٨م وأخذ يتدرج فى سلك الوظائف حتى التحق كاتباً بالمعينة ثم عين ياوراً بمعينة عباس الأول ونال الخطوة عنده فجعله مهرداراً له (حامل الختم) ثم عينه مديراً للجيزة ، وأخذ يترقى فى المناصب حتى صار فى عهد الخديو اسماعيل عضواً فى المجلس الخصوصى ثم عين رئيساً للديوان الخديوى . وفى عام ١٨٧٨ عهده إلى نيابة الرئاسة لتصفية الديون ثم عين وزيراً فى وزارة نوبار باشا وتولى رئاسة النظار ثلاث مرات (١) ، كما تولى نظارتى الداخلية والمالية .

ثانياً: أوراق الملف (٣):

نظارة المالية
بخصوص قيد مرتب دولتلو أفندم رياض
ادارة عموم الحسابات المصرية باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
من ابتداء ٣١ يونيو ٨٨ .

داخلية وكيل سعادتلو أفندم حضرتلى
حيث إنه تقرر بصرف مرتب دولتلو أفندم رياض باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية والمالية من ابتداء ١١ يونيو ٨٨ بتاريخ الديكتو الصادر بتشكيل الوزارة هو ألف وسبعمائة جنيه مصرى محسوباً من ميزانية نظارة الداخلية والباقى وقدره ألف جنيه المربوط بالرومانجه يستمر صرفه منها بنوع من الاستثناء بالنسبة للقرار الصادر فى مجلس النظار فى ١٦ أكتوبر ٨٨٧ فى حق من يلحقون فى أبواب المعاشات فى الخدمات الميرية .
الوبين بالمر

١- للتفاصيل انظر : زكى مجاهد : الاعلام الشرقية جا . القاهرة ، ١٩٤٩ ، والباس زاخوره : مائة العصر جا . القاهرة ، ١٨٩٧ .

٢- دار المحفوظات العمومية : دوايب ٣٧ ، عين : ١ ، محفظة : ٥٦٠ ، دوسيه : ١٦٨٤٠ .

٦٦ ٦٧ الحاقه بعد ترجمه

أولاً : التعريف بصاحب الملف (١).

من أسرة تركية وفدت إلى مصر . التحق بالجيش ، وصار يترقى فى المناصب العسكرية إلى أن حصل على رتبة فريق ثم عين مديراً للمنوفية فمحافظة للقاهرة وبور سعيد ، وناظراً للخاصة الخديوية ، وسر تشريفاتى خديوى ثم ناظراً للأشغال والخارجية والحربية والداخلية وتولى رئاسة النظار ثلاث مرات فى عهد الخديو توفيق والخديوى عباس الثانى ، وكان خضوعه للاحتلال سبباً فى حدوث أزمة بين كرومر وعباس الثانى فى بداية عام ١٨٩٣ انتهت باستقالته ليعود إلى الوزارة مرة أخرى فى نوفمبر ١٨٩٥ وبقي فيها حتى نوفمبر ١٩٠٨ وهى أطول وزارة فى عهد الاحتلال ، غير أن هذا الخضوع أكسبه رضا المعتمد البريطانى فى مصر اللورد كرومر فهو يقول عنه "إنه كان من صفات الرجل السياسى ما يكفى لكى يرى أن مصالح بلاده يمكن إفادتها على أحسن وجه إذا قام التعاون باخلاص مع الموظفين الانجليز بدلاً من معارضتهم" . كما أثنى عليه أيضاً فى خطبة الوداع التى ألقاها بدار الأوبرا بمناسبة اعتزاله منصبه فى ٤ مايو ١٩٠٧ ، كما أهداه ملك انجلترا نيشان الحمام من الدرجة الأولى .

ثانياً : وثائق الملف (٢) :

تعريفه عن استخدام سعادة مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية :

ابتدى دخولى كان فى مدرسة المرحوم رفاعه بك بالقلعة سنة ٧٣ تقريباً انتقلت منها على الأورطه السعيدية وترقيت لرتبة ملازم ثان فى ٧٩ فى ٥ جى أورطه سعيدية .

١- للتفاصيل انظر : Cromer : Modern Egypt : وأيضاً Abbas II

٢- دار المحفوظات العمومية : محفظة : ١٣٤ ، دوسيه لمرّة ٤١٧ (رقم قديم) ، دوايب : ٦٣ ، عين : ١ : محفظة : ١٣٥٩ ، دوسيه : ٣٧٤٧١ .

صرت انتقل فى اورطه السعيدية إلى أن لحقت فى ١ جى أورطه برنجى إلى بباده وترقيت إلى رتبة صاغفول أغاسى فى سنة ٧٩ اوجنحى اورطه بالآلاى المذكور وفيه ايضا فى سنة ٨٠ ترقيت إلى رتبة البكباشى وإلى رتبة القايمقام فى سنة ٢٨١ ثم ترقيت إلى رتبة مبرالاي فى سنة ٨٥ ولحقت فى ٧ جى الای بباده وفى السنة المذكورة انتقلت على ٤ جى بباده غادريا ثم انتقلت من ٤ جى غادريا المذكور مأمورا على ضبطية الاسكندرية فى سنة ٨٨ ثم جعلت تشريفاتى خديو فى ١٥ شوال ٨٩ بأمر كريم وفى سنة ٩٠ جعلت محافظ مصر ومنها أيضا فى سنة ٩١ جعلت ناظر الدائرة الخاصة ومنها جعلت محافظ اسكندرية ، ثم فى السنة المذكورة أيضا رجعت ناظر الدائرة الخاصة وفى ١١ شعبان ٩٢ جعلت وكيل ادارة الأقاليم السودانية وفيها انتقلت على السكة الحديد السودانية وفى سنة ٩٣ جعلت محافظ مصر وفى ٩٤ جعلت محافظ قنال السويس وفيها السويس وفيها انتقلت على الخزندرية وفى شعبان سنة ٩٥ جعلت محافظ مصر وفى ٥ فبراير ٧٧ جعلت مديرا على المنوفية وفى ٥ أبريل ٧٨ جعلت محافظ الاسكندرية وفيها جعلت ناظرا على الأشغال العمومية ثم انتقلت ناظرا على الخارجية إلى أن حصل انفصالى منها فى سنة ٨٢ .

التوقيع بالختم مصطفى فهمى

نظارة وحكمدارية

عموم السودان وملحقاته

مالية وكيل سعادتلو فندم

باقادة سعادتكم الواردة لهنأ بأحد الأوراق طيه نمرة ٦٥ مطلوب الافادة عما إذا كان استحقاق سعادة مصطفى باشا فهمى مدة خدماته بمصلحة السكة السودانية فى ١١ أكتوبر سنة ٧٥ لغاية ٣٤ يونيه سنة ٩٦ سبق صرفه من المصلحة المذكورة أم كيف وهذا بالنسبة لما انضم للمالية فى أن استحقاق سعادته كان وارد بجرايد الاستحقاقات بالجهادية وبجرايد المصلحة وعين لهذا فكان تحرر لها تلغرافيا بالاستفهام عنه ذلك وورد فيها الرد طيه نمرة ١٥ بمقاد أن سعادته استولى ما كان مربوط له بالكامل وزيادة كما يظهر فى صادر المالية للحكمدارية فى سنة ٩٧ نمرة ١٢ ولما كان بالاستكشاف فى قيودات قلم السودان منذ كان متنبع للمالية وعلم مما هو واضحا

بتلك الافادة بان سعادته كان استولى من المصلحة مبلغ ٤٧٣٣٠,٨٠ قرش مع الذي يستحقه عن مدة خدماته بها هو مبلغ ٤٢٣٣٣,١٣ قرش قيمة مصروفاته بالمدة من ابتداء ١١ أكتوبر سنة ٧٥ لغاية ٢٤ يونيه سنة ٧٦, ١٤ يوم و٨ شهور ٥٠٠٠ قرش تكون الزيادة مبلغ ٤٩٩٦,٣٥ قرش وتنصرم بالافادة المذكورة عن خصمه على طرف الديوان وبذا علم بان الوارد بجرايد المصلحة هو قيمة مصروفات سعادته بواقع شهرى ٥٠٠٠ قرش قيمة استحقاقه فقد صار التحرى والاستكشاف من قيودات القلم واتضح بان بوقت تعيين سعادته مأمورا لأشغال المصلحة كان صدر للمالية أمر عالى رقيم ١٣ ان سنة ٩٢ نمرة ٥٧ مدونا به عن ابقاء ماهية سعادته بالجهادية وان يربط له خمسة آلاف قرش بالمالية نظير السفر به مدة وجوده بالمأمورية المذكورة وعلى هذا كان تحرر للمصلحة من نظارة المالية بتاريخ ٢٦ ن سنة ٩٢ نمرة ٣١ عن قيد وحصر مبلغ المصروفات المحكى عنه بحساباتها قبل استحقاقات خدماتها واقتضى تحريره لسعادتك للمعلومية بما ذكر وطيه ثمانية أوراق بما فيهم التلغراف.

١٣ سنة ٣٠٠

رئيس قلم عسكرية
نظارة سودان

بالكشف فى جريدة استحقاقات الخارجية عن اسم سعادة مصطفى باشا فهمى وجد وارد رقم ٥٦ سنة ٧٩ يذكر عنه ناظر الخارجية بماهية شهرى اثنى عشر ألف وخمسمائة قرش من ابتد ١٨ أغسطس سنة ٧٩ بإذن فى ٢٢ منه شرحا على افادة من الخارجية رقم ٣٠ س سنة ٩٦ س ١٣١ وباعلاها صورة أمر عالى صادر لسعادته بقيمة ١٨ أغسطس سنة ٧٩ نمرة ١٨ سايرة تعيينه وأصله كان ناظر الأشغال العمومية وانه تحرر للأشغال باعتبار رفته منه لغاية ١٧ أغسطس سنة ٧٩ وسادس قيده لغاية ديسمبر ٧٩ ثم نقل لجرايد سنة ٨٠.

كشف عن بيان مدد استخدام سعادة مصطفى باشا فهمى من واقع الوارد بجرايد استحقاقات المعية السنية من سنة ٧٧ أفرنكية وما بعده على البوصلة الواردة من المالية طيه الرقيمة ١٤ مارس ٨٣ وذلك كالآتى:

أيام شهور

وجد لجريدة استحقاقات المعية السنية سنة ١٨٧٧ بوجه نمرة ١ يذكر عن سعادة مصطفى باشا فهمى خزندار خديوى مستجد من ابتد ١٧ سنة ٧٧ الموافق لتاريخ افادة سعادة الباشا مهردار خديو الواردة للمالية رقيمة ٦ م/ ٩٤ نمرة ٣ تركى باذنه رقم ٣٤ شوال سنة ٩٤ ومعه صورة الافادة المثنى عنهما وصورة تذكره غير رسمية من المعية السنية تاريخها ١٨ شعبان سنة ٩٤ وذكر بالاذن بقيد المومى إليه بماهية شهرى ثمانية آلاف قرش من التاريخ المذكور محسوبا من مربوط المعية السنية مما توفر من وظيفتين كاتب عربى خديو

١٤ ٦ حسبما اقتضت الادارة السنية وذلك عن مدة من ١٧ سنة ٧٧ وجد بجريدة المعية السنية سنة ٧٨ بوجه نمرة ٤ يذكر عنه بالماهية والوظيفة شرح قبله وأشر أمامه المومى إليه رقت لغاية ١٤ أغسطس سنة ٧٨ لمناسبة تعيين سعادتة محافظ مصر كما صدر بذلك الأمر العالى رقم ١٥ أغسطس ٧٨ نمرة ٣٨ باذن فى ٣٤ منه شرحا على صورة الأمر المشار إليه وذكر به أنه تحرر للمحافظ باعتبار القيد من تاريخ الأمر العالى

١٤ ٧ وذلك عن مدة من يناير ٧٨ لغاية ١٤ أغسطس تاريخه.

٢٨ ١٣

نظارة المالية

قلم الادارة

معاشات

ناظر قلم عسكرية نظارة الأقاليم السودانية عزتو بك علم من التعريف
المحررة بمدد خدمة سعادة مصطفى باشا فهمى انه كان مستخدما بمصلحة السكة الحديد
السودانية فى أواخر سنة ٩٣ فلماذا لزم تحريره لحضرتكم . وبناء عليه كتب
للدفترخانة المصرية بما اقتضى .

٣٧ فبراير ١٨٨٣

وكيل مالية

كشف

مدة استخدام سعادة مصطفى باشا فهمى مأمور أشغال السكة سابقا فى تاريخ ١١
أكتوبر ٨٧٥ بمقتضى افادة المالية نمرة ٣١ المزيئة بصورة الأمر العالى الصادر لها ٥ رقم
١٢ سنة ١٣٩٢ نمرة ٥٧ لغاية ٣٤ يونيه ٨٧٩ غاية انفصال سعادتته من المصلحة بناء
على أمر المالية الصادر للمصلحة رقم ٣١ شعبان ١٣٩٣ نمرة ٣١١ .

أيام شهور

١٤ ١٤ سنة ١٨٧٩

فى ١١ أكتوبر ٨٧٥ قيد سعادتته باستحقاقات المصلحة لغاية ٣٤ يونيو
٨٧٩ حتى انفصال سعادتته من المصلحة لمناسبة تعيين سعادة عبد
القادر باشا المأمور سابقا فى تاريخ ٣٥ يونيه .

نظارة المالية

قسم الادارة

قلم معاشات

مأمور أشغال والد الجناب الخديوية عزتو ببيك

تبين من التعريفه المحررة بمدد خدمة سعادة مصطفى باشا فهمى انه كان مستخدم بالخاصة من سنة ٩١ لغاية ٩٢ وفى سنة ٩٤ بالخزندارية فلهذا لزم تحريره لحضرتكم لينبه بتحرير كشف بمدة خدمة سعادته بالخاصة والخزندارية بايضاح سياسة قيده وغاية رفته وما يمكن على اسمه من التأشيرات ويورد بالافادة وبتاريخه كتب للدفترخانة المصرية بما اقتضى.

٣٧ فبراير ١٨٨٣ مقيّد فى ٣٠ ر سنة ٣٨/٣٠٠ فبراير سنة ٨٣

كشف عن بيان مدة خدمة سعادة مصطفى باشا فهمى محافظ بور سعيد وعموم

القنال وبيان أدناه

أيام شهور سنة

١٥ ٠٠ ٠٠ مدة من ابتداء ١٤ مايو سنة ٧٧ لغاية ٣٨ منه المومى إليه مستجد من ابتدى ١٤ مايو ٧٧ بوظيفة محافظ بور سعيد وعموم القنال مؤقتا وعليه ملاحظة ادارة محافظة السويس ومعه أمر عالى رقم ١٤ مايو ٧٧ نمرة ٥٢ سايرة ثم وردت افادة من المالية رقم ٦ جا سنة ٩٤ نمرة ٣٨ باعتبار قيد ماهية سعادته من ابتدى ١٤ مايو ٧٧ باعتبار ماهيته شهرى ٧٥٠٠ ورفت لغاية ٣٨ مايو ٧٧ ولم يكن موضح بالأمر لا الجهة المحضر منها ولا المنقول عليها وخلاف ذلك لم يكن موضح أمام اسمه بشئ.

فقط خمسة عشر يوما لاغير دفتر خانة الأمر العالى الصادر لسعادته الرقيم ١٤ مايو ٧٧ نمرة ٥٢ يذكر ان تعيينه محافظ بور سعيد والقنال مؤقتا وللمعلومية لزم التوضيح.

٣ مارس ٨٣

**تذكره رسمية فيما يتعلق بالمكاتبات
إلى دواوين ومجالس الحكومة ثمنها ثلاثة غروش ٣**

من خصوص سعادة مصطفى فهمى باشا الذى كان ناظر الخارجية ورفقت منها وترتب له معاش الآن بالمالية شهرى ١٥, ١٦٦ £ قرش فانه موجودا على قيد الحياة وقاطن بشارع الاسما عيلية ومن عهد رفته من نظارة الخارجية لم يستخدم ميرى ولا برانى ولم يخرج عن دائرة الحكومة بدون اذن ، وقد تحرر هذه الشهادة منا بذلك.

٣٣ ج سنة ٣٠٠
رئيس قلم عسكرية السودان بمصر

محمد مختار

نظارة المالية

قسم الادارة - قلم المعاشات

بور سعيد والقنال محافظى سعادتلو أقدم

تبين من التعريفة المحررة بمدد خدمة سعادة مصطفى باشا فهمى انه كان مستخدما بقنال السويس والبورنت فى سنة ٩٤ فلهذا لزم تحريره لسعادتك بالنسبة بتحرير كشف بمدة خدمة سعادته بايضام اساسه.

خزينة وكيل سعادتلو أقدم حضرتلى

بمناظرة الكشف المحرر بمدة خدمة سعادة مصطفى باشا فهمى بالجهادية الوارد بشرح سعادتك رقم ٩ جماد سنة ٣٠٠ نمرة ٣٨٩ تبين ان قيده وكيل ادارة عموم الأقاليم السودانية كان من ١١ سبتمبر ٧٥ وانه صار تعيين سعادته مأمورا على أشغال السكة الحديد السودانية باذن ١٤٤ رمضان ٩٢ وباعلاه صورة أمر عسكرى صادر للجهادية فى ١٢ سبتمبر ٩٢ نمرة ٩ عن تعيين سعادته على أشغال السكة وابقاء مرتباته المقيدة بالجهادية ووارد لسعادته بالكشف المذكورة المدة من ١١ ديسمبر ٧٥ لغاية يولييه ٧٦ وبما انه وجد وارد له المدة بالكشف الممر من مصلحة السكة الحديد السودانية بمدة مأمورية بالجهة المذكورة الوارد بشرح نظارة الأقاليم السودانية نمرة من ١١ أكتوبر ٧٥ لغاية ٣٤ يونيه ٧٦ ومن هذا يظهر انه تكرر قيده بالمأمورية

المذكورة بديوان الجهادية وبالمصلحة المحكى عنها ومن الاقتضى معرفة ما إذا كان استحقاق المدة التى عنها التى هى من ١١ أكتوبر ٧٥ لغاية ٢٤ يونيه ٧٦ صرف اليه من الجهادية أم كيف ، لزم تحريره لسعادتك للاستكشاف والايضاح عما ذكر وورد فى الافادة أقندم.

٣٠ مارس ١٨٨٣

وكيل مالية

الختم

نظارة المالية

قسم الادارة

قلم معاشات

رئيس قلم عسكرية نظارة الأقاليم السودانية عزتوبك

علم من الكشف المحرر بمدة خدمة سعادة مصطفى باشا فهمى الواردة بافادة حضرتكم رقيم ٤ سنة ٣٠٠ نمرة ٢٨ أن قيده مأمور أشغال السكة الحديد السودانية بمصلحة السكة المرقومة من ١١ شهر أكتوبر ٧٥ كان بمقتضى افادة من المالية نمرة ٢١ مزيئة بصورة الأمر العالى الصادر لها رقم ١٢ ب سنة ٩٢ نمرة ٥٧ وانه رقت لغاية ٢٤ يونيه ٧٩ ثم تبين من الكشف المحرر بمدة خدماته للجهادية الوارد بشرم الحربية رقم ٩ سنة ٣٠٠ نمرة ٣٨٩ أن قيده وكيل ادارة عموم الأقاليم السودانية فى ١١ سبتمبر ٧٥ كان باذن فى ٢٠ ش سنة ٩٢ وبأعلاه صورة أمر عالى صادر للجهادية وذكر بالكشف المذكور أنه صار تعيين سعادته مأمورا على أشغال السكة الحديد السودانية بإذن فى ١٤ رمضان ٩٢ وبأعلاه صورة أمر عالى صادر للجهادية فى ١٢ رمضان ٩٢ نمرة ٩ عن تعيين سعادته على أشغال السكة وإبقاء مرتباته المقيدة بالجهادية وأنه رقت من أشغال السكة لغاية يولييه ٧٩ وبما ان مما ذكر علم أن مدة خدماته بأشغال السكة الحديد السودانية واردة إليه بجرايد استحقاقات الجهادية وبجرايد مصلحة السكة المحكى عنها ومن الاقتضى معرفة ما إذا كان استحقاقه من ١١ أكتوبر ٧٥ لغاية ٢٤ يونيه ٧٩ صرف من المصلحة المذكورة أم لا . لزم تحريره لحضرتكم.

التوقيع وكيل المالية

[illegible]

۱۲۱

دریافت شد و به دست رسید
در تاریخ ۱۳۰۲/۰۵/۰۵
مهر و امضا

22/11/2014

3

ع. ۶ در فضا - مدار و مطلق بنام می

[illegible]

" " " مسدود ۱۷۰۲ / ۱۹۶۴ لغت السید احمد منور بیجاپور

[illegible]

بني افادو اياك الرب تبارك وتعالى سره المصطفى اجتماع الورد العاشر اياك يا تبارك وتعالى بر بعض الناس
الي عطفوا انهم معلقين بين طائر الجب والجم والبعثه فهو الورد وهو ابي الجب كطبا عار لحيه او اومانه رن ولما اباد
العتا باياك فوجده اومانه تبارك وتعالى ورد في مجلس ١٥ معلق بر لاء فبعض الناس الي عطفوا فلما افاد
تبارك وتعالى وفرضه لافطه يابنهم ورد وفرضه وزنه كاياف
ورد

- ۱ جلبه فر اوج احدثه ابی الفخانه المجدد رستم ابی البرکات
 ۲ افاده فریاضه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۳ جلبه فر اوج احدثه ابی الفخانه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۴ افاده فریاضه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۵ جلبه فر اوج احدثه ابی الفخانه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۶ افاده فریاضه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۷ جلبه فر اوج احدثه ابی الفخانه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۸ افاده فریاضه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۹ جلبه فر اوج احدثه ابی الفخانه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۱۰ افاده فریاضه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۱۱ جلبه فر اوج احدثه ابی الفخانه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۱۲ افاده فریاضه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۱۳ جلبه فر اوج احدثه ابی الفخانه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۱۴ افاده فریاضه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۱۵ جلبه فر اوج احدثه ابی الفخانه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۱۶ افاده فریاضه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم
 ۱۷ جلبه فر اوج احدثه ابی الفخانه المجلد رستم غسانه وعلی غسانه ابی الفخانه المجلد رستم

بالحفاظه على ما ورد في هذه المدونة على قدر المستطاع

۱۷ ۱۷

[illegible]

عدد ۲۷
۲۷

۱۸
۱۹

از آن حاکم عالی ای الهی استخفافه؛ ای ابراهیم علیه السلام بر من و علی بن ابی طالب علیه السلام
عاشقها لعارف فیه فی الحقیقه

فصلنامه و تالیفات و مقالات و غیره
کتابخانه

$\frac{10}{6} \frac{10}{6} \frac{10}{6}$

جریه و کینگی سازد اقم خیزد
 و در نه لای افاد از ابله رشک کز ابرو کشد عمر ۲۹۴
 نه ابله ۱ و ستر ابرو کشد بر بعضی عسائی ابله خلق اقم و طبعی بی بسا ناظر کبر و الجیه و العاشه خود و اوردانی ابرو کشد مع
 ابله کبریه فایده زنده فد عار استخراج الکابنه و قله و قله و طبعی بی بسا ناظر کبر و الجیه و العاشه خود و اوردانی ابرو کشد مع
 ابرو کشد با ابله ستر ابرو کشد و در مویله طبعی بی بسا ناظر کبر و الجیه و العاشه خود و اوردانی ابرو کشد مع
 و در نه لای افاد از ابله رشک کز ابرو کشد عمر ۲۹۴
 نه ابله ۱ و ستر ابرو کشد بر بعضی عسائی ابله خلق اقم و طبعی بی بسا ناظر کبر و الجیه و العاشه خود و اوردانی ابرو کشد مع

۱۰۰

۱. ا. ب. ج.

١١١١
 اعيان الوفه من المصير عن اوتامهم
 اراهم واذا رجع ثقت نفاست الى عطفه فلو انهم
 عالمه ما يتبع مع هذا باقائي ولزم شرم
 اداك
 ١٧
 ٧٩

[illegible][illegible]

۱۶ ۵ ۴۸ : ۱۶ ۵ ۴۸ :
 ۱۶ ۵ ۴۸ : ۱۶ ۵ ۴۸ :

۱۹	۴	۱	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
۱۹	۴	۱	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰

١٥	٢	٢٤
١٤	١	١٥
١٣	٦	١١
١٢	١١	٢٠

١٥ ٢ ٢٤
١٤ ١ ١٥
١٣ ٦ ١١
١٢ ١١ ٢٠

١٤	٤	٤٤
١١	١	١٥
١	٦	١١
١٤	١١	٢٥

بکشفه و کاتب زر خانہ الیہ

$\frac{1}{15} \quad \frac{1}{11} \quad \frac{1}{10}$

أولاً : تعريف بصاحب الملف :

ولد في الاسكندرية ، وتخرج من مدرسة الحقوق ، وعين وكيلا للنيابة المختلطة في عام ١٨٨٢ ثم ترقى في سلك الوظائف القضائية إلى أن عين مستشارا في محكمة الاستئناف الأهلية .

وفي وزارة بطرس غالي تم تعيينه وزيرا للداخلية ، وتولى رئاسة الوزارة مرتين وقد اشترك في الحركة الوطنية ، وكان من أنصار مصطفى كامل ، كما كان من أنصار الخديو عباس الثاني لفترة ، ثم وقف بجانب اللورد كيتشنر ضد السراي مما دفع الخديو إلى إقالته من منصبه (١) .

ثانياً : وثائق الملف (٣) :

أوراق ربط معاش عطوفة محمد سعيد باشا ، الذي كان رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية .

التاريخ الذي انتهت فيه الخدمة ٣٠ نوفمبر ١٩١٩

السبب : اعتبار دولته مستقبلا من ٣١ نوفمبر ١٩١٩ بناء على المرسوم السلطاني

الصادر بتاريخ ٣١ نوفمبر المرقوم .

السن عند الدخول في الخدمة ١٩ سنة السن عن الانفصال ٥٧ سنة

تاريخ التقدم لطلب المعاش : ٣ فبراير ١٩٢٠ قانون المعاشات ١٥ أبريل ١٩٠٩

١- زكي مجاهد : الاعلام الشرقية جا ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .

٢- دار المحفوظات : دولا ب ٦٤ ، عين : ٣ ، ملف : ٣٨٣٨٧

سبب الرفع

أيام شهور سنة

٣٣ ١ ٣٣

هذه المدة سبق أن تحرر إذن بتاريخ ٣٠ مايو ١٩١٤ بربط معاش شهرى عنها لدولته قدره ١٠٠ جنيه (مائة جنيه) اعتبارا من ٥ أبريل ١٩١٤ وواضح بالأذن أن بدايتها ١٣ فبراير ١٨٨٢ ومعامل بقانون ١٥ أبريل ١٩٠٩ ثم قطع المعاش لغاية ٣٠ مايو ١٩١٩ التعيين دولته رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية اعتبارا من ٣١ مايو المرقوم.

بناء على المرسوم السلطانى الصادر بتاريخ ٣١ نوفمبر ١٩١٩ اعتبر دولته مستقبلا فى ٣١ نوفمبر ١٩١٩ ومخصوم المائة خمسة.

أيام شهور سنة

٣٣ ١ ٣٣

٦

٣٣ ٧ ٣٣

وكانت ماهيته الشهرية ٣٧٥ جنيه

٦ شهور من ٣٠ نوفمبر ١٩١٩

١٠٠ جنيه

المعاش

٣١ مايو ١٩١٩

الصفة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

أولاً: تعريف بصاحب الملف:

ينحدر من إحدى الأسر الألبانية التي وفدت إلى مصر مع محمد علي ، عين في قلم قضايا المالية ثم مفتشاً بالمعارف وصار يترقى إلى أن عين مديراً للأوقاف فوزيراً للحقانية . تولى رئاسة النظار في عام ١٩١٤ في عهد الخديو عباس الثاني ، واستمرت وزارته بعد إعلان الحرب وانفصال مصر عن تركيا وانضمامها إلى الحلفاء . وفي عام ١٩٢١ عين عضواً في الوفد الرسمي لمفاوضة الانجليز ، وفي عام ١٩٢٢ عين رئيساً للجنة الدستور . وفي عام ١٩٢٦ عين رئيساً لمجلس الشيوخ .

ثانياً: وثائق الملف (٢):

كشف عن الخدمات المحسوبة في المعاش

التاريخ الذي انتهت فيه الخدمة ٢٢ أبريل ١٩١٩

السبب : استقالة الوزارة

السن عند دخول الخدمة : ٣٩ سنة من واقم التقرير الطبي

السن عند الانفصال من الخدمة : ٥٦ سنة

تاريخ تقديم طلب المعاش : ٢٨ أبريل ١٩١٩

١- للتفاصيل انظر . الأهرام ١٩٣٨ .

٢- دار المحفوظات العمومية : ملف حسين رشدي باشا رقم ٣٨٣٣٤ ، عين : ١ ، دولا ب : ٦٤ .

نظارة المالية
ادارة رئاسة مجلس الوزارة

عين دولته نائباً لرئيس مجلس الوزراء بمقتضى المرسوم السلطانى الصادر فى ٧
رجب سنة ١٣٣٩ فى ١٧ مارس ١٩٢١ وقبلت استقالة الوزارة بمقتضى الأمر الكريم الصادر
فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ مرة ٨٩ وصرف لدولته استحقاقه لغاية التاريخ المذكور.

تعتمد

السكرتير العام لمجلس الوزراء

عبد الحميد بدر

٥٤٧
 رقم: فوه محرج من كويتية دعاوي كالموه لظروف الكفانية بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٦
 مرسلة لهما هذه النونية الرسمية التي طلبت النطق بطلبها الوزير بتهمة الانحياز
 وحديث الدفندي الوفا اليه لاجل الكوينة بامر تعيينه لم ينشر في الجريدة الرسمية حتى الآن فاجابة لطلبه الحق زهجو من
 النطق اصدار الوفا امر الادارة للنشر منه وذلك

لرئيس المجلس
 ١٩٤٦

ملحوظات	سبب الرقت	مدة الخدمة المحسوبة	تاريخ الرقت	تاريخ التعيين
طيه دوسيه دولته وبالي الأوراق محفوظة بدوسيه دولة المائة خمسة وقبل المعاملة الأرشفة في ١/٦-٢٥٨	استقالة الوزارة ومخصص من دولته المائة خمسة وقبل المعاملة بقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ في ٦ مايو ١٩٠٩	أيام شهر سنة ٢٤ ٩ ٢٦	٢٢ أبريل ١٩١٩	٢٩ يونيو ١٨٩٢
		٢٤ ٩ ٢٦	المهية الشهرية ٢٥٠ جنيه	الصفة رئيس مجلس الوزراء ووزير المعارف

الاسم	نمرة المستخدم	التعيينات والتقلات	
		من	إلى
حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا	نائب رئيس مجلس الوزراء	١٧ مارس ١٩٢١	٢٤ ديسمبر ١٩٢١
	الرائب لشهري ٢٧٥ جنيه	نائب رئيس مجلس الوزراء	

تم بحمد الله تعالى

نحمده ونعبد له

بعد ان طوع على ذوي ترتيب المجازم المحظوظين
وتنفيذ على ما عده عليا ناطق الحقائق والمناقضات في مجلس الشورى
امنا بما تصورات

(المادة الاولى)

عمه جميعه يشهد له انفسه بظلاله المعارف القديرة فامنا مجموعهم ومن المحظوظين الذين
برؤسهم اسما على انفسهم في عهده فامنا مجموعهم استئناف التكميل المحظوظ

(المادة الثانية)

على ناطق الحقائق تنفيذ اونا (المادة ٩)

(عبارت حامي)

صدر بامرهم في ٥ فبراير ١٩٩٩م

امام المظفر المحظوظ

رئيس مجلس الشورى

(مستطفي زنجي)

ناظر الحقائق

(ابراهيم فوار)

عليه الرضوخ ٨ نفر

الح

+

N°

BUREAU de

- 1-3

از:

ÉTATS de services de M

بیان خدمات عاۃ حسین رڈی اٹا اٹراکشیہ

Date et lieu de naissance

Nationalité تاريخ و محل الولادة بنابر سنة ١٨٦٢ بمدينة مصر

نعمه مهر

Langues qu'il connaît

اللغات التي يعرفها الخدم عرب وتركى وفرنساوى وانجليزى

Religion

دبابة الخدم مسلم

[illegible]

٦- سعد زغلول باشا ١٨٥٧ - ١٩٣٧م(١):

أولاً : التعريف بصاحب الملف:

تعرف على الأفغانى ومحمد عبده وأصبح من مريديهم . اتهم بتأليف جمعية سرية باسم الانتقام ، عين مستشارا فى عام ١٨٩٣ ، درس القانون الفرنسى وحصل على الليسانس فى عام ١٨٩٧ . تزوج من ابنة مصطفى فهمى ، وأصبح وزيرا للمعارف فى وزارة بطرس غالى ثم وزيرا للحقانية وفى عام ١٩١٣ قدم استقالته من الوزارة على أثر خلافه مع الخديو ، وفى أعقابها انتخب عضوا فى الجمعية التشريعية عن دائرة السيدة زينب ثم انتخب وكيلها . وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وعقد الهدنة ذهب سعد باشا مع بعض زملائه إلى المندوب السامى البريطانى للمطالبة بالسفر إلى مؤتمر الصلح بباريس للدفاع عن حقوق مصر فى الاستقلال وكان من جراء ذلك نفى سعد إلى مالطة فى ٨ مارس ١٩١٩ ثم أفرج عنه فى إبريل من السنة نفسها ، وقام بالسفر إلى باريس وعاد بعد مفاوضاته مع ملنر إلى مصر فى عام ١٩٣١ ، ثم نفى بعد ذلك إلى سيشل وأفرج عنه وتقلد سعد رئاسة الوزارة فى عام ١٩٣٤م ثم استقال فى أعقاب مقتل السردار . وإلى جانب ذلك فقد تولى سعد رئاسة مجلس النواب .

ثانيا : وثائق الملف(٢):

أوراق ربط معاش حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا باذن فى ١٤ إبريل ١٩١٣

إذن بتسليم محفوظات من الدفترخانه

قسمة (٥) محافظة ٣٩٣

صرف المعاشات ٩١٣

عدد ١ ملف حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا أرسل للداخلية كطالبا بدوسيه

نمرة ١٩-٣٦-١٧ لحفظه بها .

١- للتفاصيل انظر عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية . وعبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية .

٢- دار المحفوظات العمومية : دوايب ٥١ ، عين ٣ ، محافظة ١٠٤٤ ، ملف رقم ٣٤٩٥٤ .

أولاً: التعريف بالمفك وصاحبه (١):

تخرج من مدرسة الحقوق في عام ١٨٨٩م وعين في قلم قضايا الدائرة السنية ، ثم صار يترقى في الوظائف القضائية ، وعين مستشارا بمحكمة الاستئناف الأهلية ، وفي عام ١٩٠٧ عين مديرا لأسبيوط ثم نائبا عموميا ، وفي عام ١٩١٤ أختير ناظرا للمقانية في وزارة رشدي باشا ثم وزيرا للداخلية في وزارة عدلي باشا وقد لعب عبد الخالق ثروت دورا بارزا في الاتصالات التي أدت إلى صدور تصريح ٢٨ فبراير ، وعلى أساس هذا التصريح أُلغى ثروت الوزارة ، وتم الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع تحفظات أربعة ، وعلى أساس هذا التصريح أُلغى ثروت الوزارة في ٣ أبريل ١٩٢٢ ونودي بفؤاد ملكا ، وبدأت خطوات وضع الدستور . قال عنه طه حسين:

إنه كان عظيم مصر رجاحة حلم ، ونفاذ بصيرة ، وذكاء فؤاد وسعة حيلة ، وتفوقا في السياسة ، فقد اجتمعت له هذه الخلال وخلال أخرى ثم اعتزل السياسة نتيجة لمرضه وسافر إلى باريس للعلاج من مرض السكر . وتوفي في مصر عام ١٩٢٨.

١- الاعلام الشرقية جا ، ص ٨٨ ، وأيام لها تاريخ ص ١٣٠.

بخصوص قيد مرتب شهري مستديم الى حضرة صاحب المالى
عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية سابقا
الصار عند تركه الخدمة ٢١ سنة

الأمم المتحدة ذكر هذه المرة - ١ - ١٩١٩ / ١٩١٩

عدد المرات

يوم	شهر	سنة
٢٠	٥	من ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الى ٤ ابريل سنة ١٩١٤
٢٠	٥	مدة سابقة على دخوله هيئة الوزارة التي تشكلت
٢٠	٥	في ٥ ابريل سنة ١٩١٤
٢٠	٥	من ٥ ابريل سنة ١٩١٤ الى ٢٢ ابريل ١٩١٩
٢٠	٥	وزير الحفان
٢٠	٥	من ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ لنهاية ١٦ مارس ١٩٢١
٢٠	٥	بالمناش
٢٠	٥	من ١٧ مارس سنة ١٩٢١ لنهاية ٢٤ ديسمبر ١٩٢١
٢٠	٥	وزير الداخلية
٢٦	٢	سنة وعشرون سنة وشهران وستة وعشرون يوما

الى ادارة المناشات وقلم صرف المناشات

حيث ان حضرة صاحب المالى عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية
سابقا بلغت مدة خدمة ماله ٢٦ يوم شهر سنة ٢٦ كالواضح اعلاه فطبقا
للمادة ١ و ٤ من المرسوم السلطانى الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠
يقتضى قيد مرتب شهري مستديم قدره ١٢٥ جنيه (مائة وخمسة وعشرون
جنيها مصريا) الى ماله اعتبارا من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ واحد وعشرون
وتحويل الصرف على بنك روبا بمصر وطهه ملف خدمة ماله وسركى المناش
نمبر ٥٨٨٨

تحريرا في ٨ يناير سنة ١٩٢٢

عبد وزير المالى

Dallal

١٩٢٢

مناش

١٩٢٢

١٩٢٢

١٩٢٢

١٩٢٢

١٩٢٢

نفسه

١٩٢٢

١٩٢٢

١٩٢٢

أولاً : تعريف بصاحب الملف (١):

تخرج من مدرسة الحقوق ثم عين بالنيابة وتقلب في كثير من الوظائف إلى أن عين وزيراً للأوقاف في وزارة سعيد باشا ووزيراً للمالية في وزارة سعد زغلول ، وتولى رئاسة الوزارة مرتين كما تولى رئاسة الديوان الملكي ثم رئاسة مجلس الشيوخ.

ثانياً : وثائق الملف (٢):

إذن وأوراق ربط معاش محمد توفيق نسيم الذي كان رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.

وزارة المالية	قلم صرف المعاشات
الإدارة العمومية	بخصوص قيد مرتب شهري إلى حضرة
دوسيه ٣٥٨ - ٩/٣٤	صاحب الدولة محمد توفيق نسيم رئيس
	مجلس الوزراء ووزير الداخلية سابقاً.

إلى إدارة المعاشات وقلم صرف المعاشات

حيث إن حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم بلغت مدة خدمة دولته ٣٤ يوم و٧ شهور و٣٦ سنة منها ٣٩ يوم و٩ شهور و٢٤ سنة قبل الدخول في هيئة الوزارة تطبيقاً للمرسوم السلطاني الصادر في ٣ فبراير ١٩٣٠ يقتضي قيد مرتب شهري مسند قيم قدره ١٣٥ جنيه إلى دولته اعتباراً من ١٧ مارس ١٩٣١ وتمويل الصرف على بنك الكريدي ليونه بمصر .

وزير المالية

اسماعيل صدقي

تحريراً في ٢٨ مارس ١٩٣١

١- زكي مجاهد : الأعلام الشرقية ج١ ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

٢- دار المحفوظات العمومية : دوايب : ٦٦ ، عين : ١ ، محفظة : ١٥٢٠ ، ملف : ٣٨٦٥٩ .

التعريف بصاحب الملف:

شارك اسماعيل صدقي في معظم أحداث مصر السياسية في النصف الأول من القرن العشرين خاصة وأنه تولى عدة وزارات وهي الزراعة والأوقاف والمالية والداخلية، كما شغل منصب وزير دولة بجانب رئاسته للوزارة أكثر من مرة بالإضافة إلى اشتراكه في مفاوضات عدلى - كيرزون عام ١٩٢١ ومباحثات ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ومفاوضات معاهدة ١٩٣٦، ومفاوضات مع بيفن في عام ١٩٤٦. وقد ترك اسماعيل صدقي بصماته على الحياة السياسية المصرية سواء بالسلب أو بالإيجاب، وعلى الرغم من تعدد التناقضات التي اتصف بها، فإن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن شخصيته المسيطرة كانت ذات أثر كبير على مسار الأحداث سواء أكان في الوزارة أم خارجها (١).

والغريب أنه يوجد بدار المحفوظات أكثر من ملف يحتوى على أوراق خاصة بخدمة وربط معاش اسماعيل صدقي وفيما يلي نعرض لذلك.

وثائق الملف (٢):

إذن وأوراق ربط معاش حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي الذي كان وزيرا للمالية

١- للتفاصيل انظر:

صفاء شاكر: اسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية البنات جامعة عين شمس ١٩٩١.

٢- دار المحفوظات العمومية: دولا ب ٦٧، عين: ٣، محفوظة: ١٥٥١، ملف: ٢٨٩١٨.

وزارة المالية

المعاشات

دوسيه ٩ - ٢١/١٩					بخصوص قيد مرتب شهري مستديم إلى حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا وزير المالية سابقا	
يوم	شهر	سنة	من	إلى		
٢٨	٥	١٩	٧ أكتوبر ١٨٩٤	٤ ابريل ١٩١٤	مدة سابقة على دخوله هيئة الوزارة التي تشكلت فى ابريل ١٩١٤	
١٤	١	١	٥ ابريل ١٩١٤	١٨ مايو ١٩١٥	وزير الزراعة قالاوقاف	
			١٩ ابريل ١٩١٥	١٦ مارس ١٩٢١	بالمعاش	
٨	٩	-	١٧ مارس ١٩٢١	٢٤ ديسمبر ١٩٢١	وزيرا للمالية	
٣٠	٤	٢١				

إلى إدارة المعاشات وقلم صرف المعاشات

حيث إن حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا وزير المالية سابقا بلغت خدمته ٣٠ يوم و٤ شهور و٢١ سنة كالواضح بعاليه فطبقا للمادتين ١ و ٤ من المرسوم السلطاني الصادر في ٣ فبراير ١٩٢٠ وتفسير المالية ورقة نمرة ٥٠ ونمرة ٥٤ على مذكرة المعاشات المؤرخة ٢٧ أبريل ١٩٢١ ، ودوسيه سرى نمرة ١١٤١١ يقتضى قيد مرتب شهري مستديم قدره ١٢٥ جنيه مائة وخمسة وعشرون جنيها مصريا إلى معاليه اعتبارا من ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ وتحويل الصرف على بنك يوسف نسيم موصيري وأولاده وشركاه . وطلب ملف خدمة معاليه وسركى المعاش

السن عند ترك الخدمة ٤٧ سنة

نمرة سركى المعاش ٧٠١٠

تحريرا في ٣ يناير ١٩٢٢

تسجل هذا الاذن بصحيفة ٩٧ جزء ١١ خدمة ملكية مصر بتاريخ ١١/١/١٩٢٢

العمر ٥٠ سنة بخصوص قيد مرتب شهري مستديم إلى حضرة صاحب المعالي

اسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية سابقا

يوم شهر سنة ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ صدر اذن عن هذه المدة في تاريخ

اينابر ١٩٢٣ بقيد مرتب شهري مستديم إلى معاليه قدره

١٢٥ جنية.

١٩ ١ ٢٢ واضم به ان مبادها ٧ أكتوبر ١٨٩٤

- - - من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ لغاية ٨ ديسمبر ١٩٢٤ بالمعاش

٣ ٩ ٩ - ٩ ديسمبر ٢٤ لغاية ١١ سبتمبر ١٩٢٥ وزيرا للداخلية

٢٢ ١٠ ٢٢

إلى إدارة المعاشات وقلم صرف المعاشات

حيث إن حضرة صاحب المعالي اسماعيل باشا صدقي وزير الداخلية سابقا بلغت مدة

خدمته ٢٢ يوم و١٠ شهور و٢٢ سنة وسبق ان ترتب لمعاليه مرتب شهري مستديم قدره

١٢٥ جنية كالواضم بعاليه فطبقا للمادتين ١ و ٤ من المرسوم السلطاني الصادر في ٣

فبراير ١٩٢٠ والمادة ٥٤ من قانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ والمرسوم الملكي الصادر في ٩

ديسمبر ١٩٢٤ يقتضى إعادة قيد مرتب شهري مستديم قدره ١٢٥ جنية إلى معاليه

اعتبارا من ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ وتحويل الصرف على البنك الأهلي بمصر وطيه ملف خدمة

معاليه وسركى المعاش نمرة ٢٦٤٨٤

وزير المالية

تحريرا في ١١ أكتوبر ١٩٢٥

اسماعيل صدقي باشا ٢٢ يونيو ٩٣٨

عدد الأوراق	رقم الملف	رقم المحظظة	رقم الدولاب
١	٤٤٢٠٨١	٣٦٧٧	٣٦٩

وزارة المالية

المراقبة العامة للمعاشات

الموضوع : قيد مرتب شهري مستديم لحضرة صاحب الدولة اسما عيل صدقي باشا
وزير الدولة ووزير المالية سابقا.

يوم شهر سنة

٠٠ ٣ ٢٦ إلى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ هذه المدة محققة بالاذن الصادر في ١١
أكتوبر ١٩٣٣ بقيد مرتب شهري مستديم إلى دولته قدره ١٢٥ جنيه
بقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ والمرسوم الصادر في ٣ فبراير ١٩٣٠ وأوضح
به أن مبدأ خدمة دولته ٧ أكتوبر ١٨٩٤ وأنه أبدى بتاريخ ١٥ يولييه
١٩٣٠ أنه لا يقبل المعاملة بقانون ٢٨ مايو ١٩٢٩

من ٢٨ سبتمبر ١٩٣٣ لغاية ٢٩ ديسمبر ٣٧ بالمعاش ٠٠ ٠٠ ٠٠

من ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ لغاية ١٨ مايو ٣٨ وزير دولة ووزير المالية ٠٠ ٤ ١٩
ومخصص منه الاحتياطي بواقع المائة خمسة طبقا لقانون ١٥ ابريل
١٩٠٩ وقدم استقالته من الوزارة وقبلت بناء على المرسوم الملكي
الصادر في ١٨ مايو ١٩٣٨

وهو خالي الطرف.

١٩ ٦ ٢٦

إلى المراقبة العامة للمعاشات وإدارة صرف المعاشات: حيث إن حضرة صاحب الدولة
اسما عيل صدقي باشا وزير الدولة ووزير المالية سابقا بلغت مدة خدمته لغاية ١٨ مايو
١٩٣٨ ١٩ يوم ٦ شهور ٢٦ سنة وسبق أن ترتب لدولته مرتب شهري مستديم قدره
١٢٥ جنيه كالموضح بهاليه طبقا لقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ والمرسوم الصادر في ٣
فبراير ١٩٢٠ يقتضى إعادة قيد مرتب شهري مستديم قدره ١٢٥ جنيه (فقط مائة خمسة
وعشرون جنيهها لا غير) إلى دولته اعتبارا من ١٩ مايو ١٩٣٨ وطيه ملف خدمة دولته
وسركى معاشه رقم ٢٤٦٨٥ وباقي الأوراق محفوظة بالدوسيه رقم م ١٠٣ - ٨/١٥
تحريرا في ٢٢ يونيو ١٩٣٨
قيد بسجل المعاشات الملكية تحت رقم ٨٦٧/١٨١١٧ وكيل المالية

ملف خدمة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا

ملف خدمة دولته بوزارة المالية

محفظة ٥٣٦٥ مسلسل ٥٥٦١٦ دولا ب ١٠٧ عین ١

قید مرتب شهرى مستندیم لحضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس

الوزراء ووزير الداخلية سابقا السن ٧٣ (مولود فی ٨ مايو ١٨٧٥)

يوم شهر سنة

١٩ ٦ ٢٦ إلى ١٨ مايو ١٩٣٨ وهذه المدة محفظة بالاذن الصادر فی

١٩٣٨/٦/٣٢ بقید مرتب شهرى مستندیم إلى دولته قدره ١٢٥

جنيه بقانون ١٥ ابریل ١٩٠٩ والمرسوم الصادر فی ٣

فبراير ١٩٣٠ وواضح به أن مبدأ مدة خدمة دولته ٧

أكتوبر ١٨٩٤ ولم يقبل المعاملة بقانون ٢٩/٥/٢٨

من ١٩ مايو ١٩٣٨ لغاية ١٥ فبراير ١٩٤٦ بالمعاش - - -

من ١٦ فبراير ١٩٤٦ لغاية ٨ ديسمبر ١٩٤٦ رئيس مجلس الوزراء - ٩ ٢٣

ووزير الداخلية ومخصص من ما هيته الاحتياطي بواقع ٥٪ طبقا

لقانون ١٥ ابریل ١٩٠٩ وقدم استقالته من الوزارة وقبلت بناء

على المرسوم الملكي الصادر فی ٩ ديسمبر ١٩٤٦

٢٧ ٤ ١٣

إلى المراقبة العامة للمعاشات

إدارة المعاشات وإدارة صرف المعاشات حيث إن حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي

باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية سابقا بلغت مدة خدمته ١٣ يوم و٤ شهور و٢٧

سنة لغاية ٨ ديسمبر ١٩٤٦ وسبق أن رتب لدولته مرتب شهرى مستندیم قدره ١٢٥ جنيه

طبقا للمادة ٥٤ من قانون ١٥ ابریل ١٩٠٩ والمرسوم الصادر فی ٣ فبراير ١٩٣٠ يقتضى

بإعادة قيد مرتب شهرى مستندیم قدره ١٢٥ جنيه إلى دولته اعتبارا من ٩ ديسمبر ١٩٤٦

وكيل المالية

محكمة الاسكندرية الأهلية

تعين حضرة اسماعيل افندى صدقى بالنيابة بملهية شهرية ١٠ جنيه اعتبارا من ٣٠ شهر مارس ٩٦ التاريخ التالى لوفته من قلم تفتيش المحاكم .. حيث إن نظارة الحقانية قد جاءت منها افادة رقم ٣٠ مارس ٩٦ نمرة ٤٥٩ بتعيين اسماعيل افندى صدقى من متخرجى مدرسة الحقوق ، وكان كاتباً من الدرجة الثالثة بقلم تفتيش المحاكم الأهلية بنظارة الحقانية مساعد نيابة وان يتولى راتب الوظيفة البالغ قدره عشر جنيهات شهريا اعتبارا من ٣٠ مارس الماضى

* * * * *

حقانية ناظرى سعادتلو افندم حضرتلرى

اطلع مجلس النظار فى جلسته المنعقدة يوم الخميس ٢٤ يناير ١٨٩٥ على المذكرة المقدمة من نظارة الحقانية بتاريخ ٢٥ ديسمبر الماضى نمرة ٦٥ بطلب نقل اسماعيل افندى صدقى المعين كاتباً بالنيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية من الدرجة السادسة إلى وظيفة خالية بالاستشارة القضائية من الدرجة الثالثة المقرر لها من ٨ جنيه إلى ١٠ جنيه وأعطاه ثمانية جنيهات أول المربوط.

* * * * *

اسماعيل صدقى افندى

صورة افادة حضرة الافوكاتو العمومى لحضرة باشكاتب محكمة الاستئناف فى ١٤ يوليه ٩٤ نمرة ٦١٤ وقد حرصت النظارة بمكاتبها الرقيمة ٣٧ الحجة ٣١١ أول يوليه ٩٤ بتعيين محمد افندى توفيق نسيم واسماعيل صدقى افندى من مستخرجى مدرسة الحقوق فى هذه السنة بصفة كتبه ظهورات كل منهما بخمسة جنيه شهريا من وفر ملهيات النيابة.

* * * * *

تفتيش الصحة قلم المولودين والمتوفين

صورة شهادة مستخرجة من دفتر مواليد مدينة اسكندرية ألف ومائتان واثنين وتسعين هجرية فى اليوم الثالث من شهر ربيع الآخر سنة ١٣٩٢ ولد فى مدينة الاسكندرية المدعو اسماعيل بن احمد افندى شكرى

مفتش الصحة رئيس المجلس البلدى

ختم

محكمة الاسكندرية الأهلية

مدة خدمة حضرة اسماعيل افندى صدقى مساعد بالنيابة نمرة ٧٦٨ وماهية حضرته ١٠ جنيهات شهريا يستقطع منها الاحتياطي بواقع المائة خمسة وبدل التمغة.

أيام شهور سنة

٠٠ ٣ ١ مدة من أول يناير ٩٩ لغاية فبراير ٩٠٠

فقط سنة واحدة وشهران

ورد أمر جناب النائب العمومى رقم ٣٧ فبراير ٩٠٠ نمرة ١٥ برفند استحقاقه لغاية فبراير ٩٠٠ نقلا على المجلس البلدى.

-91-

رئاسة مجلس النظارة

إلى نظارة الداخلية

موسل مع هذا صورة من الأمر العالي الصادر في ١٥ صفر ١٣٣٨ (٣٥ فبراير ١٩١٠)
بنهيين سعادة أسما عيل صدقي باشا وكيلًا لنظارة الداخلية.
٣٧ فبراير ١٩١٠

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

أمر عالي

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

المادة الأولى

عين أسما عيل صدقي باشا السكرتير العام بنظارة الداخلية وكيلًا للنظارة
المشار إليهما.

المادة الثانية

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسرأي عابدين في ١٥ صفر ١٣٣٨ (٣٥ فبراير ١٩١٠)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمد سعيد

كشف سنوى عن حالة المستخدم ١٩٠٨

اسم ولقب اسماعيل صدقى بك

قلم الادارة - وظيفة السكرتير العام

المرتبة الشهرى ٦٦٦ مليم و ٦٦ جنيه

ملحوظات : وجد امام اسم جنابه أن سمو الخديو أنعم عليه بالنيشان المجيدى
الثالث وذلك بافادة الداخلية بتاريخ أول فبراير ١٩٠٨ ووجد أنه نقل على نظارة الداخلية
اعتبارا من ٢٧ ديسمبر ١٩٠٨ بوظيفة سكرتير عام النظارة.

صورة ارادة سنوية صادرة لرياسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣٣٩ -

١٧ مايو ١٩١١:

علمت مكاتبة عطوفتكم المؤرخة فى ٢٤ مايو ١٩١١ نمرة ١٣ الواردة للديوان
العربى الخديو وبناء على ما قرره مجلس النظار تطبيقا لنص المادة التاسعة من القانون
نمرة ١٠ الصادر بتاريخ ١٣ مايو ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية
الإسلامية . قد وافق لدينا اعتماد تعيين أصحاب السعادة أحمد فتحى زغلول باشا وكيل
الحقانية واسماعيل صدقى باشا وكيل الداخلية وأحمد ذهنى باشا الذى كان ناظر مدرسة
المهندسخانه أعضاء فى الأزهر الأعلى.

قائمقام جناب خديو

محمد سعيد

نظارة الداخلية

صورة أمر عمومى

مصر فى يناير ١٩١٣

يستولى سعادة اسماعيل صدقى باشا وكيل نظارة الداخلية على راتب قدره ١٦٢٥

جنيها سنويا اعتبارا من أول يناير ١٩١٣.

نوتة مستخرجة من ملف أوراق خدمة

سعادة اسماعيل صدقي باشا وكيل نظارة الداخلية

مدة خدمته لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٠٩ ١٥ يوم و ٢ شهر و ١٥ سنة

عمره لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٠٩ ٢٢ يوم و ٧ شهور و ٣٤ سنة

ترجمة مذكرة اللجنة المالية نمرة ٩٦٣٣ بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩١١ المرفوعة

لمجلس النظار .

علم من افادة مجلس النظار المؤرخة ١٧ ابريل ١٩١١ ومذكرة نظارة الداخلية في ٢٦

أغسطس ١٩١١ أن رئاسة مجلس النظار قد عينت في جلستها المنعقدة يوم الخميس ١٣

ابريل الماضي سعادة اسماعيل صدقي باشا وكيل نظارة الداخلية مندوبا أولا عن

الحكومة المصرية في المؤتمر الدولي الصحي بباريس .

صورة أمر عمومي نمرة ٤٠٠ في ٢٩ يونيو ١٩١١

قد أنعمت الحضرة الفخيمة الخديوية بالنياشين الآتية على المستخدمين

والموظفين المذكورين :

العثماني الثاني

سعادة اسماعيل صدقي باشا وكيل نظارة الداخلية

رئاسة مجلس النظار

القلم العربي

زراعة ناظري سعادتم أفندم حضرتلري

مرسل لسعادتكم صورة من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٥ ابريل

١٩١٤ بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة وتعيين سعادتكم لنظارة الزراعة بما اشتمل

عليه واجراء مقتضاه .

رئيس مجلس النظار

٥ ابريل ١٩١٤

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى

عبد الخالق ثروت باشا	ناظرا للداخلية
اسما عيل صدقي	ناظرا للأشغال العمومية وللحربية والبحرية
أحمد حلمي باشا	ناظرا للمعارف العمومية
يوسف وهبه باشا	ناظرا للمالية
محمد محب باشا	ناظرا للأوقاف
عدلي يكن باشا	ناظرا للخارجية
عبد الخالق ثروت باشا	ناظرا للحقانية
اسما عيل صدقي	باشا ناظرا للزراعة

المادة الثانية

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسراى عابدين في ٩ جمادى الأولى ١٣٣٣ (١٥ ابريل ١٩١٤)
بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
حسين رشدي

المرسوم السلطاني بتشكيل الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ وبعد الاطلاع على أمرنا
الكريم الصادر في هذا اليوم وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء
أمرنا بما هو آت

عين حسين رشدي وزيرا للداخلية
واسما عيل سري وزيرا للأشغال العمومية وللحربية والبحرية
أحمد حلمي باشا وزيرا للزراعة

يوسف وجهه باشا وزيراً للمالية

عدلى يكن باشا وزيراً للمعارف العمومية

عبد الخالق ثروت باشا وزيراً للحقانية

اسماعيل صدقى باشا وزيراً للأوقاف

المادة الثانية

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بالقاهرة فى ٢ صفر ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر ١٩١٤)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء - حسين رشدى

نظارة الداخلية

ملف خدمة سعادة ناظر الزراعة

جناب المحترم وكيل نظارة الزراعة

بناء على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٥ ابريل ١٩١٤ بتعيين سعادة اسماعيل صدقى

باشا ناظراً لنظارة الزراعة نرسل طى هذا ملف خدمة سعادتته.

وكيل الداخلية

رياسة مجلس الوزراء

القلم العربى

حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا

ردا على مكاتبتكم المؤرخة ١٧ مايو ١٩١٥ أنشرف باحاطتكم علما بان مولانا

السلطان قبل استعفاكم من وزارة الأوقاف وانى لأسف لحرمانى من حسن المعاونة التى

لاقينتها من جانبكم فى خدمة البلاد تحت رعاية مولانا السلطان والتى أذكرها لكم مع

عظيم الشكران.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب السعادة اسماعيل صدقي باشا

بكل ارتياح وسرور أبلغ سعادتك برفق كتابي هذا صورة من المرسوم السلطاني الصادر بتاريخ ٣ صفر ١٣٣٣ بتشكيل هيئة الوزارة وبالقائه مقاليد وزارة الأوقاف إلى عهدتكم . فأهنيكم على هذه الرعاية السامية التي نلتموها من لدى ولي النعم مولانا المعظم . وأرجو أن تكون لنا خير معوان على خدمة الأمة والبلاد .

رئيس مجلس الوزراء

ديوان عموم الأوقاف

حضرة صاحب السعادة اسماعيل صدقي باشا

الوظيفة : وزير وزارة الأوقاف

المرتبة الشهرية : ٢٥٠ جنيه

تاريخ الميلاد : ٣ ربيع آخر ١٢٩٢ الاسكندرية

مدة الخدمة بالأوقاف : ٥ شهور لغاية ١٨ مايو ١٩١٥

من ١٩ ديسمبر ١٩١٤ - ١٨ مايو ١٩١٥ ٢٥٠ جنيه

وزير الأوقاف منقول من وزارة الزراعة قدم سعادته استقالته ووردت افادة من

رئاسة مجلس النظار رقم ١٨ مايو ١٩١٥ بانه صار قبول استعفاؤه .

كشف ببيان مدة خدمة حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا وزير الأوقاف

السابق الذي قدم طلب المعاش في ٢٣ مايو ١٩١٥

ملحوظات :

وظائف كاتب ظهورات بنياية الاستئناف - وزارة الحقانية من ٤ أغسطس ١٨٩٤

إلى ٦ أكتوبر ١٨٩٤ بماهية ٥ جنيهات .

مساعد نياية اسكندرية بصفة تمليية - نقل على مجلس بلدي الاسكندرية

بتصديق وزارة الحقانية بماهية ١٠ جنيهات

سكرتير عام المجلس : مجلس بلدي الاسكندرية بماهية ٦٦ جنيها و ٦٦٦ مليما .

نقل على وزارة الداخلية .

نقل وزيراً للزراعة في ٥ ابريل ١٩١٤ بمابهية ٣٠٠ جنيه فو زيراً للأوقاف بمابهية ٣٥٠ جنيه.

قدم حضرته استقالته من منصبه وصدر النطق السامى من عظمة مولانا السلطان في ١٨ مايو ١٩١٥ بقبول هذه الاستقالة كما جاء في المكاتبة الواردة للمالية من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ مايو ١٩١٥

سركى معاش

باسم حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا

وزير الأوقاف السابق

المعاش الشهرى ٥٧ جنبها و٣٠١ مليما سبعة وخمسين جنبها ومائتى وواحد مليما يصرف لسعادته شخصيا اعتبارا من ١٩ مايو ١٩١٥ وذلك بقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ على واقع مدة خدمة حضرته المحتسبة وقدرها

يوم شهر سنة

١٣ ٧ ٣٠ ومبدأ ٧ أكتوبر ١٨٩٤

نمرة السجل العمومى ٨٥٣٤

الخزينة المكلفة بالصرف محافظة الاسكندرية.

وزارة المالية

٣٦٣ - ٨/١

إلى المراقبة العامة لمستخدمى الحكومة - مستخدمين

بناء على الأمر الكريم المدرج بالوقائع المصرية نمرة ٣٧ (غير اعتيادية) المؤرخ ١٧ مارس سنة ٣١ - ٧ رجب ١٣٣٩ الخاص بتشكيل الوزارة رئاسة حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا من ضمن هيئة هذه الوزارة وقد تعين وزيراً للمالية. فبناء عليه يقتضى اعتبار يوم ١٧ مارس ١٩٢١ هو التاريخ الذى تنقل فيه معاليه وزارة المالية وتبليغ ذلك لمراقبة حسابات الحكومة.

بخصوص هتافه مبصرة صاحب الجلالة ابراهيم صدق بابنا وزير الالية

الادارة العمومية

الأ. عند الرد ذكر هذه النبرة.

عدد المرققات

الاقسم الخديعة
عمود البروم السلطنة المدرج بالوقائع الهيرة سنة ١١٤٠ الموصوف يوم الاثنين ١٠/١٢/١١٤٠
بقول استغفار هيرة صاحب الدولة عدلي بن باشا ليس ليس لوزراء في يوم ١٠/١٢/١١٤٠
تتبع اعتبار هيرة صاحب الدولة عدلي بن باشا وزير الدولة مستغفار
هيرة الموصوف الهيرة اعتبار ١٠/١٢/١١٤٠ ليس ليس
ذلك لوزراء الامانات مستغفار هيرة وزير الدولة مستغفار
لغير لوزراء الامانات ؟

مراقب الاداء

1727.
31. XII. 21

محمد رفیع مسیحی

إلى قسم المستخدمين

بناء على الأمر الكريم رقم ١٣ المدرج بالوقائع المصرية بالعدد ٢١ المؤرخ أول مارس ١٩٢٢ الخاص بتشكيل الوزارة رئاسة حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا ضمن هيئة هذه الوزارة وقد تعين وزيرا للمالية فبناء عليه يقتضى اعتبار يوم أول مارس ١٩٢٢ تاريخا لتعيين معاليه وزيرا للمالية وتبليغ ذلك لإدارة الحسابات بكشف التعديلات.

وزارة المالية

بخصوص استقالة حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا وزير المالية

إلى قلم المستخدمين

عملا بالأمر الملكى المدرج بالوقائع المصرية نمرة ١٠٥ غير اعتيادى المؤرخة فى يوم الخميس ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء فى يوم ٢٩ منه يقتضى اعتبار حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا وزير المالية مستقبلا من خدمة الحكومة المصرية اعتبارا من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ التاريخ التالى لقبول الاستقالة وتبليغ ذلك لإدارة الحسابات وحفظ هذا بملف خدمة معاليه.

مراقب الادارة

كشف تعريف عن مدة خدمة

نظارة الداخلية - إدارة المستخدمين

تاريخ وجهه المولد ٧٥/٥/٨

اسم المستخدم حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا

تبعية دولته الحكومة المحلية

اللغات التى يعرفها الفرنسية

ديانته : مسلم

بمقتضى المرسوم الملكى الصادر فى ١٢ جمادى الأولى ١٣٤٣ (٩ ديسمبر ١٩٢٤) عين معاليه وزيرا للداخلية . وبمقتضى الأمر الكريم الصادر فى ١٨ شعبان ١٣٤٠ الموافق ١٣ مارس ١٩٢٥ بتأليف الوزارة عين معاليه وزيرا للداخلية بعد استقالة الوزارة الأولى

استقال معاليه من وزارة الداخلية وقبِلت الاستقالة بالمرسوم الصادر فى ٢٤ صفر ١٣٤٤ الموافق ١٢ سبتمبر ١٩٢٥.

الرتب والنياشين التى نالها :

أنعم على معاليه فى ٤ مارس ١٩٣٥ بمناسبة عيد جلوس جلالة مولانا الملك بالوشاح الأكبر من نيشان اسماعيل.

وزارة المالية

المعلومات الخصوصية واللغات الأجنبية التى يعرفها فرنساوى وانجليزى

الدبلومات الحاصل عليها : دبلوم مدرسة الحقوق الخديوية ١٨٩٤

تاريخ دخوله الخدمة : ٤ أغسطس ١٨٩٤

تاريخ ميلاده : ٨ مايو ١٨٧٥

اسمه : اسماعيل صدقى باشا

ملحوظات :

- اعتبر معاليه مستقبلا من خدمة الحكومة المصرية من ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ بالمرسوم السلطانى المدرج بالوقائع المصرية نمرة ١١٤ المؤرخة يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر ١٩٢١. تعريفا فى أول يناير ١٩٢٢

- اعتبر معاليه مستقبلا من خدمة الحكومة المصرية اعتبارا من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ عملا بالأمر الملكى المدرج بالوقائع المصرية عدد "١٠٥" غير اعتيادى المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢.

الراتب الشهرى ٢٧٥ جنيها من ١٧ مارس ١٩٢١ إلى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١.

- عين معاليه وزيرا للمالية فى وزارة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا اعتبارا من ١٧ مارس ١٩٢١.

- فى أول مارس ١٩٣٣ عين معاليه وزيرا للمالية فى وزارة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا.

وزارة المالية

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا

تاريخ ميلاده : ٨ مايو ١٨٧٥ محل ميلاده : الاسكندرية

مجلس الوزراء ووزير الداخلية

دائم ١٩٤٦/٣/١٧ إلى ١٩٤٦/١٣/٩

الدرجة وزير - مرسوم في ١٩٤٦/٣/١٧

٩ ديسمبر ١٩٤٦ قبول استقالة دولته

ملاحظات:

بناء على المرسوم الملكي الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ بتأليف وزارة حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي قبلت استقالة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا.

الرتب والنياشين:

١٩٠٥/١/٩ السنية (البكوية)

١٩٠٨/٣/١ المجيدي الثالث

١٩٠٩/٤/١٧ الميرميران (باشا)

١٩٣١ الامتياز

١٩٣٠/٦/٣١ رتبة الرياسة

المصلحة

وزارة المالية وزير

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية

١٩٤٦/٣/١٧

١٩٤٦/١٣/٩

مرسوم ملكي في ١٩٤٦/٣/١٧

التعريف بصاحب الملف :

ولد بسمنود غربية وتعلم بها وبالقاهرة التحق بمدرسة الحقوق وتخرج منها في عام ١٩٠٠ وكان الأول على زملائه ، عمل بالمحاماة مع محمد فريد حتى سنة ١٩٠٤ ثم تحول إلى القضاء ، واستمر في منصبه كقاض حتى انضم إلى الوفد المصري في عام ١٩١٩ وفصل من عمله في القضاء واعتقل مع سعد وصحبه في سيشل ثم تولى وزارة المواصلات عام ١٩٢٤ وانتخب وكيلًا لرئيسا لمجلس النواب ، وبعد وفاة سعد تولى رئاسة الوفد ، كما تولى رئاسة الوزارة مرات عديدة وعقد معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا . وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عاش النحاس حبيسا بمنزله حتى وفاته في ٢٣ أغسطس (١)١٩٦٥.

وثائق الملف:

وزارة المالية الموضوع : إعادة قيد معاش حضرة صاحب المقام
الادارة العامة الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير
الخارجية سابقا (٢)

مدة الخدمة

يوم شهر سنة

١٢	٢	٢٣	مدة محققة بالأذن الصادر في ٣٨/١/٢٤
٣	٨	٢	من ٦ فبراير ١٩٤٢ لغاية ٨ أكتوبر ١٩٤٤

١- للتفاصيل انظر : د. علاء الحبيدي : مصطفى النحاس دراسة في الزعامة السياسية المصرية . الهلال يناير ١٩٩٣ .
وعباس حافظ : مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم .
٢- دار المحفوظات العمومية : دولا ب : ٣٤٤ ، محظوظة : ٤٨٤٤ ، مسلسل : ٥١٤٦٨

إلى المراقبة العامة لمستخدمى الحكومة والمعاشات (إدارة المعاشات) والمراقبة العامة للإدارة والتوريدات (إدارة صرف المعاشات) كان مرتباً إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا معاش شهرى قدره ١٢٥ جنيها بقانون ٢٨ مايو ١٩٣٩ وقرار مجلس الوزراء فى ٢٩ ديسمبر ١٩٣٤ اعتباراً من ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وقد قطع هذا المعاش لغاية ٥ فبراير ١٩٤٣ حيث صدر مرسوم ملكى بتاريخ ٦ فبراير ١٩٤٣ بتأليف الوزارة برئاسة رفعتة.

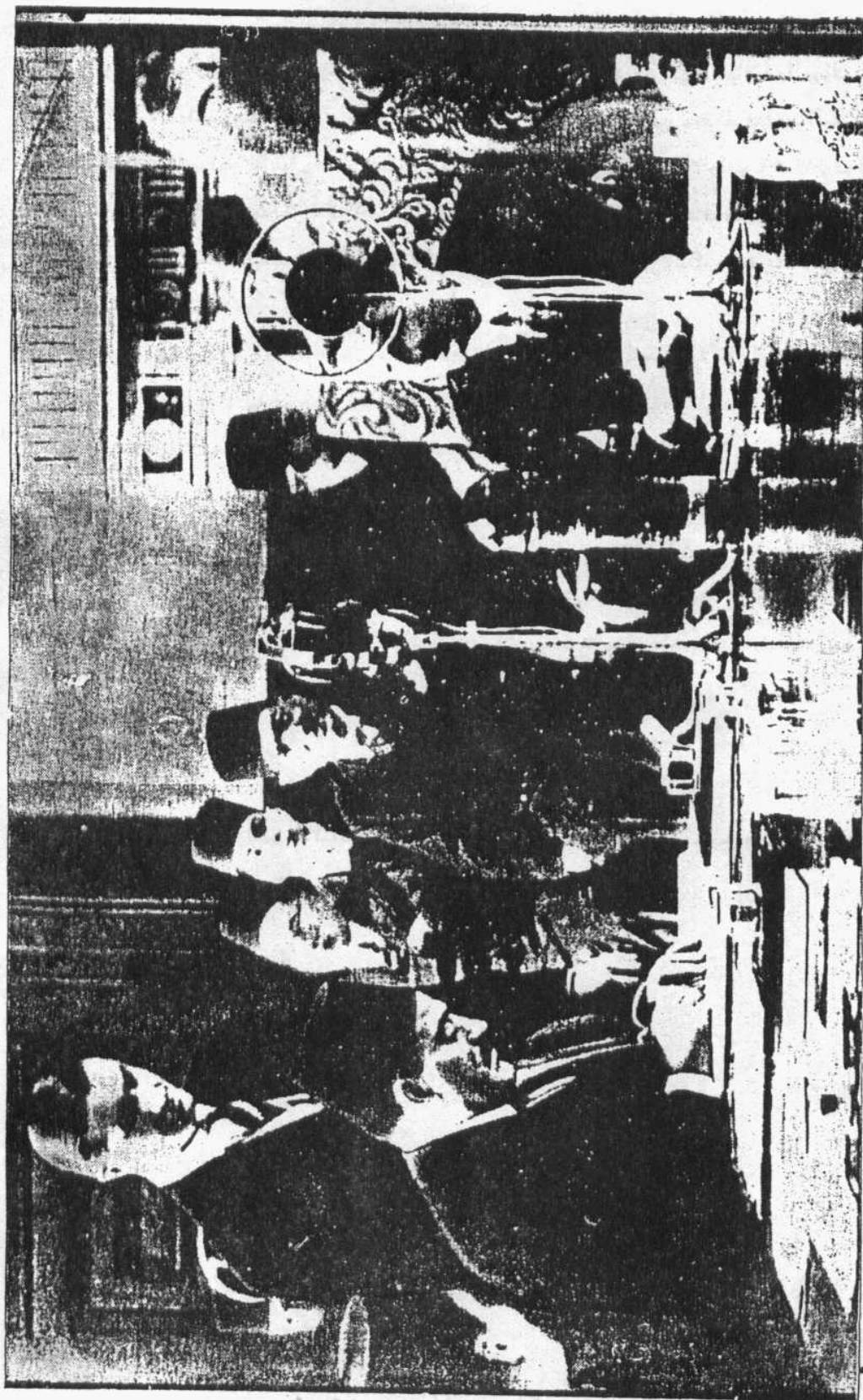
وحيث إن الوزارة قد أقيمت بناء على الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ الصادر فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ فبناء عليه يقتضى إعادة قيد المعاش الشهرى السابق ذكره وقدره ١٢٥ جنيهاً (فقط مائة خمسة وعشرون جنيهاً لاغير) إلى رفعتة اعتباراً من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ طبقاً لقانون المعاشات الصادر فى ٢٨ مايو ١٩٣٩ وقرار مجلس الوزراء فى ٢٩ ديسمبر ١٩٣٤.

هذا وبإلحاح تحويل صرف المعاش على بنك مصر ، وطيه سركى معاش رفعتة رقم ٦٠٣٣٣ وملف الخدمة وباقي الأوراق الخاصة بهذا الموضوع محفوظة بالدوسيه رقم م ٢/٢٦/١٠٣.

وكيل المالية

تحريراً فى ديسمبر ١٩٤٤

١- تفيد بالاذن رقم ٤٣٣٣ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٤ لسجل الوزراء جزء أول صفحة ٨٧ لتحويل صرف المعاش على بنك مصر بالقاهرة فى ١٢/٢١/١٩٤٤.



دولة مصطفی النحاس باشا یوقع المعاهدة یوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

الفصل الثالث

ملفات الخدمة وربط المعاش

مصدر لدراسة بعض النظار ورؤساء مجلس النواب والوزراء

- ١- عثمان باشا رفقي.
- ٢- أحمد عرابي ورفاقه.
- ٣- محمد سلطان باشا.
- ٤- عبد القادر باشا حلمي.
- ٥- اسماعيل سري باشا.
- ٦- أمين باشا عثمان.



أحمد عرابي باشا



عثمان باشا رفقي

أولاً : التعريف بصاحب الملف :

شركسى الأصل . تولى نظارة الجهادية وخرج منها بعد مطالبة العرابيين بعزله خلال حادث قصر النيل (أول فبراير ١٨٨١) وبعد ادانته بالاشتراك فى مؤامرة الجراكسة لاغتيال أحمد عرابى ورفاقه صدر حكم عسكرى بنفيه إلى السودان وتجريده من الرتب العسكرية ولكن الخديو رفض التصديق على الحكم ، ثم أصدر امر عال رقم ١٨ بالعفو عنه وإعادة معاشه اعتباراً من ٣٩ يوليو ١٨٨٢ .

ثانياً : وثائق الملف (٣) :

روزنامجى مصر عزتلى أفندم

ورد هذا الخطاب المؤرخ فى ٣٤ ن سنة ٩٩ نمرة ٢٨ من سعادة ناظر الجهادية المالية مرغوباً قبيد ما كان مرتب إلى سعادة عثمان باشا رفقى كما كان من ابتداء ٣٩ يوليو ٨٢ تاريخ حضوره من الآستانة وذلك بناء على صدور أمر عالى رقم ١٨ ن ٩٩ نمرة ١٩ بالعفو عنه هو والضابطان والاثنين ملكية مما كان حكم به عليهم من القومسيون العسكرى فيما يخص المؤامرة التى نسبت إليهم وصرف النظر عنه وعدم اعتباره بالكلية وحيث بالكشف تبين أن المعاش السابق ترتيبه للمومى إليه هو ستة آلاف وواحد وأربعين قرشاً وكسور بمقتضى إذن صادر من المالية للروزنامجه بتاريخ ٥ رجب ٩٨ بناء على ما ورد من الجهادية بتاريخ غرة شهر ٥ نمرة ١٥٠٠ اقتضى شرحه لحضرتكم ليجرى قيد المبلغ المرقوم من تاريخ ٣٩ يوليو ٨٢ كما توضح من سعادة ناظر الجهادية .

ناظر المالية

٨ أكتوبر ٨٢

على حيدر

١- للتفاصيل انظر : عبد الرحمن الراقى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى .

٢- دار المحفوظات العمومية : محفظة : ٣٩٥ ، دوسيه : ٧٨٧٥ ، دولا ب : ١٤ .

أمر عالي للروزنامه في ٨ أكتوبر ١٨٨٣ نمرة ٣٩٤ بإعادة معاش عثمان باشا رفقى.

مالية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

بتاريخ ١٩ الجارى نمرة ٣٣ تحرر لسعادتكم بالافطار عما صدر به الأمر العالي الرقيم ١٨ نمرة ١٩ بالعفو عن سعادة عثمان باشا رفقى هو والضابطان والاثنين ملكية مما كان حكم به عليهم من القومسيون العسكرى في المؤامرة التى نسبت إليهم وصرف النظر عنه وعدم اعتباره بالكلية وحيث إن سعادة الباشا المشار إليه كان مرتب له بالمالية قبل سفرينه إلى الآستانة نصف ماهيته التى قدرها اثني عشر ألف وخمسمائة قرش شهرى فعلى حسب الأمر المشار إليه صار مقتضى احتساب ما كان مرتب لسعادته من ابتداء ٢٩ يوليو ٨٣ تاريخ حضوره من الآستانة ولزم ترقيمه لسعادتكم ليؤذن بقبيل نصف ماهية سعادته بالمالية كما كانت من التاريخ المرقوم أفندم.

ناظر جهادية وبحرية

٢٤ ن سنة ١٢٩٩

عمر لطفى

بالكشف تبين أنه سبق تحرر للروزنامه في ٥ رجب ٩٨ بربط مبلغ ٦٠٤١,١٥ معاش شهرى لسعادته قيمة نصف ماهية التى تقررت بمكاتبة النظارة الصادرة للمالية نمرة ٤٠ حسب مدد خدمته ٣٦ سنة و٤ شهور و٣٦ يوم على مقتضى بنود ٢، ٦، ١٠ من قانون معاشات الجهادية بناء على ما ورد من ديوان الجهادية رقم نمرة رجب سنة ١٢٩٨ هـ.

٣- ملف ربط معاش أحمد عرابى وورقاؤه (١):

تعريف بالملف:

يتنضم من أوراق هذا الملف أن مجلس النظار قرر ترتيب مبلغ ثلاثين جنيها معاشا "شهريا لكل من أحمد عرابى وطلبة عصمت وعبد العال حلمى ومحمود سامى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى .. ابتداء من ٣١ ديسمبر ١٨٨٣" طوال فترة نفجهم بسيلان ، كما يتنضم أن طلبة عصمت أحد المنفجيين توفى فى سيلان يوم الجمعة ١٤ يوليو ١٨٩٩ ، أما يعقوب سامى فتوفى يوم ٣٠ أكتوبر ١٨٩٩ ، وعلى أثر وفاة الاثنين تحرر لإدارة الخزينة العمومية بقطع معاشهما .
وإلى جانب ذلك فتذكر لنا أوراق الملف انه رخص لأحمد عرابى وعلى فهمى بالعودة إلى مصر طبقا للأمر العالى الصادر فى مايو ١٩٠١ .

وثائق الملف:

١- مذكرة إلى ناظر المالية بخصوص ربط مبلغ ٣٠ جنيها شهريا لكل من عرابى وورقاؤه فبراير ١٨٨٣

مالية ناظرى سعادتلو أقدم حضرتلى

بالمذكرة المقدمة لرياسة المجلس من نظارة المالية مرغوب التصريح من المجلس بان يرتب لكل من أحمد عرابى ، وطلبة عصمت وعبد العال حلمى ومحمود سامى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى مبلغ ثلاثين جنيها شهريا بالروزنامة من ابتداء ٣١ ديسمبر ١٨٨٣ وحيث انه بالمداولة فى ذلك بالمجلس المنعقد فى يوم الاثنين ٤ ربيع ثانى ١٣٠٠ الموافق ١٣ فبراير ١٨٨٣ تقرر موافقته ربطا ما ذكر إلى المذكورين

١- دار المحفوظات العمومية :محفظة :٣٠٧ ، دولا ب : ١٤ ، دوسيه : ٨٣٩٥ ، معاشات عسكرية (عدد أوراقه ٦ مكاتبات).

بالروزنامة وكتب بتاريخه لنظارة الداخلية بذلك، وتوصيل المبلغ المحكى عنه لأربابه يكون بواسطة نظارة المالية.

فبناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم بالاحاطة أفندم.

ربيع ثان ١٣٠٠

فبراير ١٨٨٣

٢- خطاب من حريمات وبنات بعض المنفيين في جزيرة سيلان إلى رئيس مجلس النظار يطلبن فيه نقل أزواجهن من جزيرة سيلان نظرا لاعتلال صحتهم.

مجلس النظار رئيس عطوفتكم أفندم حضرتكم

نعرض على عطوفتكم اننا حريمات وبنات بعض المنفيين في جزيرة سيلان وقد جرى علينا من سوء الحالة ما لا يخفى على أحد بسبب بعد المسافة بيننا وبين أولئك السيئين الحظ، وقد سبق أن رفعنا عريضة تضرع إلى المرحم الخديوية يوم عيد الأضحى المبارك نستشفع إليه فيهما مكارمه الواسعة ورحمته التي وسعت كثيرا من المذنبين ان يشملنا على ضعفنا بلحمة من عواطف احسانه ويمن على عبيده المنفيين بالانتقال من جزيرة سيلان ولو إلى جزيرة قبرص ليتيسر بذلك دفع بعض ما نقاسيه وبقاسونه من الضرر خصوصا وقد نزل بهم من اعتلال الصحة ما يخشى منه على حياتهم فالأهل في عطوفتكم أن تكررنا عرض تضرعنا على الجناح العالي أعزه الله مع توجيه الهمة إلى مساعدتنا بما يمكن وأن يثيبكم الله انه لا يضيع أجر المحسنين

حرم محمود سامي

حرم طلبه عصمت

أمينة - سميرة - سمية - سريّة

فرعين

٣- نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

قلم صرف المعاشات

بخصوص حفظ الورق طيه المختصة بوفاة يعقوب سامى أحد المنفيين بجزيرة سيلان (١) أمين الدفتر خانة المصرية عزتلى أفتدى حيث انه قد صار التأشير بسجل المرتبات بوفاة يعقوب سامى أحد المنفيين بجزيرة سيلان بناء على اعلان قلم المراجعة بادارة الخزينة العمومية طيه المؤرخ ٣٦ ديسمبر ٩٩ المرجو التنبيه بحفظ ذلك الاعلان مع أوراق ربط مرتب المتوفى المذكور بمحفوظات شهر فبراير ١٨٨٣.
٣ يناير ١٩٠٠

٤- نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

قلم المراجعة نمرة ٤٣ ، ٤٥ : بخصوص : ما هو مرتب الى يعقوب سامى لغاية نمرة ٤٥٤٣ ٣٠ أكتوبر ١٨٩٩ (٣)

إلى قلم صرف المعاشات

وردت افادة من نظارة الخارجية فرنساوى العبارة رقم ١٤ ديسمبر ٨٩٩ رقم ٥٠٠٧ حاملها انه فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٨٩٩ توفى يعقوب سامى أحد المنفيين بجزيرة سيلان وحيث ان للمذكور مبلغ ثلاثين جنيه مصرى شهري مقيد بالقلم وله سبعة جنيه كسور شهري أيضا بادارة الخزينة العمومية ضمن ربط الخدمات المتنوعة ومن المعلوم ان الشهور الاخرى يعتبر كل منها فى ربط وصرف المرتبات ثلاثين يوم ولذلك يكون يوم الوفاة هو آخر شهر أكتوبر سنة ١٨٩٩ فينبغى رفد مرتبه المقيد بالقلم لغاية هذا

١- دار المحفوظات أوراق ربط معاش أحمد عرابى ورقاقه محفظة ٣٠٧ ، دوسيه ٨٣٩٥ ، دولا ب ١٤ .

٢- دار المحفوظات أوراق ربط معاش أحمد عرابى ورقاقه .

الشهر كما انه صار بادرارة الخزينة العمومية قطع السبعة جنيه وكسور لغاية الشهر المذكور.

٥- أمر عال من الخديو عباس الثانى بتاريخ ٢٧ يناير ١٨٩٩ بشأن الترخيص لطلبة عصمت بالعودة إلى مصر

صورة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٦ محرم ١٣٠٠ (٧ ديسمبر ١٨٨٢) باستبدال حكم الاعدام على طلبة عصمت بالنفى المؤبد من القطر المصرى وملحقاته. أمرنا بما هو آت

المادة الأولى:

رخص لطلبة عصمت بالعودة إلى القطر المصرى والاقامة فيه.

المادة الثانية:

على ناظرى الداخلية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه.

صدر بسراى المنتزه فى ١٥ رمضان ١٣١٦ - ٢٧ يناير ١٨٩٩

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

٦- ندلارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

نمرة ٣٦٠٧ ١٩

بخصوص : قطع معاش طلبه عصمت

لغاية يوم ١٤ يوليه ١٨٩٩ لوفاته^(١)

قلم صرف المعاشات

محافظة مصر . أشعرت المالية بما ورد منها بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٩٩ نمرة ٣٩٣ بوفاة المرحوم طلبه عصمت أحد المنفيين بجزيرة سيلان فى يوم الجمعة ١٤ يوليو ١٨٩٩ وكون مرتب له معاشا شهريا قدره ثلاثين جنيه مصرى ضمن فصل ثانى معاشات مربوطة بأوامر فينبغى قطع هذا المرتب لغاية التاريخ المذكور ومراعاة عدم درجة ١٩٠٠ وقد تحرر لادارة الخزينة العمومية بقطع مبلغ الاعانة أيضا المربوط ضمن الخدمات لغاية التاريخ المذكور.

٧- خطاب من محمود سامى البارودى إلى الخديو بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٠٠ يطلب فيه اعادة بعض المزايا التى كان يتمتع بها قبيل نفيه.

مولاي

بفضلكم الكريم وعفوكم العظيم رجعت إلى مصر حيث اشتركت مع أهل وطنى العزيز فى التمتع بثمار العدل الذى هو من بعض أيادى مولاي البيضاء ، ولكننى لا أزال مبعدا عن بعض المزايا التى يكون بها العيش هنا والمقام بين الأهل والخلان أرغد وشكر النعمة أعم وأوفر ، وقد أكبرت عفو مولاي عن أن ينفق المتمتع به عند حد مخصص فأتيت بهذا متمنيا منحة جديدة وفضلا آخر يعم تلك النعم التى سبق الاحسان بها على ويجعلنى أسوة بأهل وطنى متمتعاً بكافة الحقوق الوطنية لأكون بين الناس مثالا ناطقا لفيضه العميم وسعة عفو الكريم أفندم.

ورد فى ١٤ ابريل ١٩٠٠

محمود سامى

١- دار المحفوظات : اوراق ربط معاش أحمد عرابى ورفاقه.

٨- صورة أمر كريم صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٨ محرم ١٣١٨ في ١٧ مايو ١٩٠٠ نمرة ٣ بشأن موافقة الخديو على منح محمود سامي البارودي المتمتع بالحقوق الوطنية بعد العودة من المنفى بناء على الانهاء المرفوع لنا من محمود سامي بالتماس الاحسان عليه بالتمتع بالحقوق الوطنية قد اقتضت مكارمنا من المومى اليه التمتع بالحقوق الوطنية ، وعلى ذلك فيجوز له من الآن امتلاك أى ملك من أى نوع كان فى الأقطار المصرية بطريق الارث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة كانت الذى كان محروما منه بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ (٣ صفر ١٣٠٠) وأصدرنا أمرا هذا لعطوفتكم لاجراء مقتضاه .

٩- صورة أمر عال بشأن الترخيص لأحمد عرابى وعلى فهمى بالعودة إلى مصر . بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين فى ٢٢ و ٢٦ محرم ١٣٠٠ الموافق ٣ و ٧ ديسمبر ١٨٨٢ باستبدال حكم الاعدام على أحمد عرابى وعلى فهمى بالنفى المؤبد من القطر المصرى وملحقاته أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى:

رخص لأحمد عرابى وعلى فهمى بالعودة إلى القطر المصرى والاقامة فيه

المادة الثانية:

على ناظرية الداخلية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه صدر فى صفر ١٣١٩

(مايو ١٩٠١)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

١٠- عودة عرابى من سيلان - تلغرافات بشأن نقله إلى القاهرة

التاريخ ١٩٠١/٩/٢٨

إلى السويس

عطوفتلو قائمقام خديو باسكندرية

انى حضرت بعائلتى للسويس . أرجو صدور أمر عطوفتكم بحملى للقاهرة على حساب الحكومة.

كاتبه

أحمد عرابى بالسويس

سعادة مدير وأعضاء السكة الحديد بمصر

سان ستيقانو

٢٨ سبتمبر ١٩٠١

أحمد عرابى وعائلته حضروا للسويس فانقلوهم للقاهرة على حساب الحكومة بالدرجات التى كانوا بها بوابور البحر.

١١- طلب عرابى وعلى فهمى التمتع بالحقوق المدنية بعد عودتهما من سيلان

عطوفتلو أفندم حضرتلرى

لنا الشرف بان نستأقت عطوفتكم الى ما نحن فيه من حرماننا من الحقوق المدنية، وقد مضى علينا زمن طويل منذ صدور الديكتو فى ٢٤ مايو ١٩٠١ بالترخيص لنا بالعودة الى وطننا العزيز ، ونحن فى غاية التألم والضجر من جراء هذا الحرمان .. فنرجو من عطوفتكم استعطف الحضره القخيمة الخديوية فى منحنا نعمة التمتع بالحقوق المدنية كما منحنا العودة الى الالهل والوطن ، وعلى كل حال فنحن شاكرين لما أولانا سموه من النعم ، ولحسن نوايا الحكومة نحونا ونسأل الله حسن الحال والمآل وان يوفقكم لما فيه خير البلاد والعباد.

أفندم

على فهمى أحمد عرابى

أولاً : التعريف بصاحب الملف :

تولى العديد من المناصب الادارية ، وانضم الى العرابيين فى بداية حركتهم ثم انقلب عليهم وانضم الى الخديو ، واتصل بالانجليز عقب ضرب الاسكندرية واتخذوه أداة لرشوة القبائل البدوية وتحريض العمدة والأعيان للانضمام للانجليز وبعد دخول الانجليز القاهرة ، أرسله الخديو نائباً عنه .

تولى رئاسة مجلس النواب ثم مجلس شورى القوانين فى عام ١٨٨٣.

ثانياً : وثائق الملف^(٢) :

نظارة المالية . معاشات

نائب حاكم مصر بوليس مصر رفعتلو اقندم

تبين انه (محمد سلطان) كان مستخدماً بوظيفة رئيس مجلس شورى النواب ورفعت لغاية ٣٣ مايو ١٨٨٣ لمناسبة لغو المجلس وانه لم يصير الاستدلال عن اسمه ضمن مستخدمين شورى القوانين.

جدول بيان مدد استخدام المرحوم محمد سلطان باشا

من ابتدى يناير ١٨٨٠ لغاية ٣٣ مايو ١٨٨٣ بوظيفة أعضاء بقومسيون تعديل الضرائب بماهية ٦٠٠٠ قرش ثم جعل رئيس مجلس شورى النواب من ابتداء شهر يناير ١٨٨٣ بماهية شهرى ١٣٥٠٠ قرشاً وذكر أن أصله كان مفتش أقاليم قبلى لغاية ٨٧٩ وانه رقت لغاية التاريخ المتقدم ذكره للغو المجلس.

١- للتفاصيل انظر : أحمد تيمور : تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر .

٢- دار المحفوظات العمومية : أوراق ربط معاش ورثة محمد باشا سلطان ، مارس ١٨٨٥ ملكية دولا ب ١٨ ، عين : ١ ، محفظة : ٣٨٨ ، دوسيه : ١١٣٦٩ .

التعريف بصاحب الملف:

سوري الأصل وقد إلى مصر ، وتعلم فى مدارسها وشارك فى حروب الجيش المصرى خلال فتح الشام . أرسله عباس الأول إلى فيينا لدراسة الطب ولما تولى سعيد باشا الحكم التحق بدراسة فن المعازل والحصون وانتظم فى سلك الجيش المصرى حتى وصل إلى رتبة اللواء فى عهد اسماعيل . أرسل مع الحملة المصرية إلى الحبشة ، واستطاع رفع الحصار عن حرر حيث كانت الجنود المصرية فى عام ١٨٧٦ وفى أعقاب ذلك تولى العديد من المناصب أحيى خلالها إلى المعاش ثلاث مرات فعيّن محافظا لبور سعيد وعموم القنال فمحافظا لاسكندرية فمأمورا لضبطية مصر . وفى عام ١٨٨٠ أحيى إلى المعاش ثم أعيد ثانيا وعين ناظرا لديوان السودان فحكم دارا لعموم السودان خلال حروب المهديّة وفى عام ١٨٨٣ أحيى إلى المعاش ، ولما تولى نوبار باشا نظارته الثانية عينه ناظرا للحربية والبحرية ، كما أحيى إليه نظارة الداخلية قبل خروجه إلى المعاش للمرة الثالثة (١).

أوراق الملف (٣):

كشف عن مدد خدمة سعادة أفندم عبد القادر باشا ناظر الجهادية والبحرية الآن
أيام شهور سنوات
١٤ ١ ١ بأورطه المندسه جمر ك تحت التعليم وذكر انه حضر من
النمسا ورفت وتوجه للبلوك الذى كان لمعية الركائب
وماهيته شهرى مائتان وخمسين قرشا

١- للتفاصيل انظر اعلام الجيش والبحرية جا ، وموآة العصر جا .

٢- دار المحفوظات العمومية : دولا ب : ٣٢ ، عين : ٣ ، محطة : ٤٧٠ ، دوسيه : ١٤٠٣٠ .

أيام	شهور	سنوات	
١٦	١٠	-	بالقلعة السعيدية وكان ملازم ثان من ٤ أمشير ٨٥
١٧			محبه ضباط للتعليم باسكندرية
٣٦	٤		ملازم أول ورفق ولحق بالدائرة
	٣		بالالاي ٢ جى بيادة ورفق وتقيد بالجهادية
٣٧			لحق بضبطية اسكندرية
١٠	٩	٢	
٣٣	٥		بمديرية الروضة مهندس بالمساحة ورفق ولحق بالالاي ٩ جى بيادة.
٢٠	٨	٢	جعل بيوزباشى وصاغ ورفق وأرسل لمديرية بنى سويف خلو يوم ١٤ ابيب سنة ٦١
١٧	-	١	من بنى سويف ورفق من التاريخ المرقوم وتوجه لحال سبيله
			مدة من ١٣ طوبه ٦٢ بالالاي ١ جى بياده صاغ ثم جعل بكباشى وقيمقام الالاي واستمر قيده لغاية سنة ٨١ وفى غره بابيه سنة ٨١ بالالاي ٥ جى بياده
٩	٢	٥	بالالاي ٧ جى بياده وغيره
٥	٣	٥	رفق على ديوان جهادية
			مدة من ١٠ بشنس سنة ٨٩ لغاية أمشير ٩٠٣ بالجهادية
			ياور بمعبة دولتلو أفندم محمد توفيق باشا ورفق نقل على مدرسة الضابطان
٣١	٩		بمدرسة الضابطان بماهية شهر ٦٠٠٠ قرش ماهية الياور ورفق
٣٠	٢		تعين تشريفاتجى بالمعبة السنية
١٨	٦	٩	
١٠			تشريفاتجى ورفق على المالية

أيام	شهور	سنوات	
١٧	٤		مأمور ضبطية مصر
٧	٨	١	مأمور ضبطية مصر
٢٩			بالمعية وبمأمورية تشهيل السكك السودانية
٢	٥		محافظ بور سعيد
٢٠	٤		بمحافظ بور سعيد
٢٩	٤		تعيين محافظ اسكندرية
١٨	١١		” ” ”
٢٨	٨		تشريفاتجى خديو
٣١	١		مهر دار لسعادة البرنس رودلف ولى عمه جلالة امبراطور النمسا فى المجر مدة سياحة نقلا على معاشات الروزنامة ورفقت لنهاها.

١٠	٩	٢٣	
١٧	٤		مأمور ضبطية مصر
٨	٥		لعموم السودان
			مدة من ٣١ فبراير ٨٢ لغاية يونيه ٨٣ بنظارة وحكمدارية الأقاليم السودانية وملحقاتها
			يوم شهر سنة
١١	٣	١	اصله
٢٩	٦		ضم مدة السفريية لغاية أول يونيه
			٨٣ سنة واحدة وشهر ٢٩ يوم
٣١	٥	٢٦	

أولاً : التعريف بصاحب الملف :

مغربي الأصل ، ومنياوي المولد ، اختارته الحكومة لبعثتها الهندسية في فرنسا ثم سافر إلى إنجلترا لدراسة هندسة الموانئ . وبعد أن عاد إلى مصر أخذ يترقى في الوظائف الفنية المختلفة إلى أن عين وزيراً للأشغال والحربية في وزارات بطرس غالي ومحمد سعيد وحسين رشدي ويوسف وهبه ومحمد توفيق نسيم وزيور ، وله أعمال بارزة في الشؤون الهندسية بمصر (١).

ثانياً : وثائق الملف (٢) :

إذن ربط معاش إسماعيل باشا سري التاريخ الذي انتهت فيه الخدمة لغاية ٨ أبريل ١٩١٩ السبب : استقالة الوزارة السن عند دخول الخدمة : ٣٣ سنة من واقع التقرير الطبي الحاصل في ١٩ أكتوبر ١٨٨٩.

السن عند انفصاله من الخدمة : ٥٨ سنة
تاريخ تقديم طلب المعاش : ١٣ أبريل ١٩١٩

١- زكي مجاهد : الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة المصرية جا ، القاهرة ١٩٤٩.

٢- دار المحفوظات العمومية : دوايب : ٦٤ ، عين : ١ ، ملف : ٣٨٣٣٣.

سبب الرقت	مدة الخدمة يوم شهر سنة	تاريخ الرقت	تاريخ التعيين
استقالة الوزارة ومخوم من معاليه الخمسة فى المائة وقبل المعاملة بقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ فى ١٨ مايو ١٩٠٩	١٩ ٧ ٣٤	٨ ابريل ١٩	٢٠ اغسطس ٨٤ الماهية الشهرية ٢٥٠ ج

الصفة : وزيرا من ١٢ نوفمبر ١٩٠٨
اسم المصلحة : وزارات الأشغال والحربية والبحرية
اذن ربط معاش اسما عيل باشا سرى (١)
١٠ مايو ١٩١٩ المصلحة : وزارات الأشغال العمومية والحربية والبحرية
كشف عن الخدمات المحسوبة فى المعاش
التاريخ الذى انتهت فيه الخدمة : لغاية ٨ ابريل ١٩١٩
السبب : استقالة الوزارة
السن عند الدخول فى الخدمة : ٢٣ سنة من واقم التقرير الطبى الحاصل فى ١٩
اكتوبر ١٨٨٩

السن عند الانفصال من الخدمة : ٥٨ سنة
تاريخ تقديم طلب المعاش : ١٣ ابريل ١٩١٩
قانون المعاشات الصادر فى ١٥ ابريل ١٩٠٩
سبب الرقت مدة الخدمة المحسوبة تاريخ الرقت تاريخ التعيين
يوم شهر سنة
استقالة الوزارة ١٩ ٧ ٣٤ ٨ ابريل ١٩١٩ ٢٠ اغسطس ٨٤

١- دار المحفوظات : دولا ب : ٦٤ ، عين : ١ ، دوسيه : ٩٣٩٦

الصفة وزيرا من ١٣ نوفمبر ١٩٠٨
اسم المصلحة : وزارات الأشغال والحربية والبحرية
معاشا شهريا ١٠٠ جنيه إلى اسماعيل سرى باشا
اعتبارا من ٩ ابريل ١٩١٩

٦- أمين باشا عثمان ١٨٩٨ - ١٩٤٦م:

أولا : التحريف بالملف وصاحبه :

من السياسيين المصريين الذين تلقوا تعليما أوروبيا ودرسوا العلوم الغربية ،
فقد حصل أمين عثمان على درجة البكالوريوس في التشريع من جامعة اكسفورد في عام
١٩٢٣ ثم حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة باريس في عام ١٩٢٦ وعاد
إلى مصر حيث تقلد عدة مناصب مرموقة بها ، فقد عين في وظيفة مفتش بوزارة المالية
عام ١٩٢٧ وفي عام ١٩٣٠ اختاره مكرم عبيد وزير المالية ليكون سكرتيرا أول
بمكتبه . وخلال هذه الفترة كان أمين عثمان وطيد الصلة بالانجليز الموجودين بمصر
خاصة وانه كان متزوجا من انجليزية .

وقد نقل أمين عثمان إلى سكرتارية مجلس الشيوخ ثم وقع عليه الاختيار ليكون
سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات الرسمية بين مصر وبريطانيا حتى تم توقيع معاهدة
١٩٣٦ كما كان وسيطا أساسيا بين الوفد والانجليز ، ونتيجة لذلك حصل على رتبة
الباشوية كما منحه بريطانيا وسام الامبراطورية من رتبة فارس . وفي عام ١٩٤٢ عين
أمين عثمان رئيسا لديوان المحاسبة وفي عام ١٩٤٣ عين وزيرا للمالية في الوزارة
النحاسية ولم تقتصر جهود أمين عثمان في خدمة الانجليز على وجوده داخل السلطة بل
حاول مساندة بقائهم في مصر أيضا وهو خارج السلطة فقام بتكوين رابطة من خريجي
كلية فيكتوريا لتوطيد الصداقة والتعاون بين المصريين والانجليز وقد أطلق عليها
رابطة النهضة . ونتيجة لذلك فكر بعض الشبان الوطنيين في اغتياله ، ونجحت خطتهم
في الخامس من يناير ١٩٤٦ (١).

ثانيا : وثائق الملف (٢):

ملف حضرة صاحب المعالي أمين باشا عثمان

وزارة المالية - مصلحة الادارة العامة

تاريخ دخوله الخدمة : ١٩٤٣/٦/٣

المصلحة : وزارة المالية

الوظيفة : وزير

الصفة : دائم

من ٩٣٤/٦/٣ إلى ٩٤٤/١٠/٨

الدرجة : وزير

الماهية الشهرية : ٢٠٨ جنيه و ٣٣٣ مليما ابتداء من ١٩٤٣/٦/٣

وزارة المالية

رقم ٩٧٦/١ مالية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

توفى المغفور له أمين عثمان باشا فى ٦ يناير ١٩٤٦ على أثر الاعتداء الذى وقع عليه فى اليوم نفسه وكان رحمه الله وزيرا للمالية لغاية ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وشغل قبل ذلك منصب رئيس ديوان المحاسبة ومناصب أخرى كبيرة فى الدولة .
وكان يستولى ابتداء من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ عن مدة خدمته البالغة ٣٠ سنة و ٤ شهور و ٢٩ يوم على معاش شهرى قدره ٨٤ جنيه و ٧٣١ مليما يؤول منه لأرملته

١- للتفاصيل انظر : د. عبد المنعم الجيمع : اغتيال أمين عثمان ودلالاته السياسية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٩٨٣ - ١٩٨٤ .

٢- دار المحفوظات العمومية : دوايب : ١٠٠ ، رف : ٣ ، محفظة : ٥٣١٠ .

اللاى كاتلين جريجورى مالوى ٣١ جنيه و ٧٧٠ مليما فى الشهر وهو قيمة ثلاثة أثمان معاش زوجها - أما كريمته السيدة عائشة عثمان فلا تستحق عن الفقيد معاشا لأنها تزوجت فى حياة والدها ولو كانت غير متزوجة فكان يبلغ نصيبها فى المعاش ٣١ جنيه ١٨٠ مليما أى ربعه . كما لا يستحق فى معاشه شقيقناه السيدتان منيرة هانم وزينب هانم طبقا لقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الذى كان المورث معاملا به - وعلى ذلك فجزء المعاش الذى يؤول للخزانة يبلغ ٥٢ جنيه و ٩٥١ مليما شهريا .

ونظرا لما أداه الفقيد من الخدمات الجليلة للبلاد وبرأ لأرملته من بعده ترى اللجنة المالية منحها معاشا شهريا قدره ٤٣ جنيه وهو نصف المعاش الذى كان يتقاضاه الفقيد وذلك من تاريخ وفاته .

وتتشرف اللجنة برفع رأيها إلى مجلس الوزراء للتفضل باقراره .

الرئيس	السكرتير
امضاء	امضاء

فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦

مرة ١٥٠ - ٣٤ / ٥٣٦

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٢ مارس ١٩٤٦ على رأى اللجنة المالية المبين فى هذه المذكرة . على أن يكون المعاش الاستثنائى ٥٠ جنيه شهريا .

رئيس مجلس الوزراء

اسما عيل صدقى

شهادة عن ورثة الموظفين أو المستخدمين

نحن الموقعين على هذا نشهد بأن المرحوم أمين عثمان باشا الذى كان وزيرا للمالية سابقا بوظيفة وزير - توفى فى ٦ يناير ١٩٤٦ .

الاسم : الليدى كاتلين جريجورى مالوى

تاريخ زواجه بها : ١٠ / ٢ / ١٩٣٦

الجهة التى حصل فيها : انجلترا

الأولاد الذكور : لا يوجد

الأولاد البنات : عيشة أمين عثمان والدتها الليدي كاتلن جريجوري مالوي

تاريخ ميلادها : ٢٧/١٣/١٤

عمرها : ١٨ عاما - متزوجة

وزارة المالية

الموضوع : تعديل معاش حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا الذي كان وزيرا
للمالية وأقيمت الوزارة بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٤٤ بناء على الأمر الملكي رقم ٣٥ لسنة
١٩٤٤.

يوم	شهر	سنة	
١٠	٣	١٥	من ١٩٣٤/٢/١٨ إلى ١٩٣٩/٨/١٩ وهذه المدة محققة بالأذن الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بربط معاش شهري قدره ٤٥ جنيه و ٧٥٠ مليما اعتبارا من ٣٠ أغسطس ١٩٣٩ طبقا لقانون المعاشات الصادر في ٣٨ مايو ١٩٣٩ وقد قطع عنه هذا المعاش لغاية ١٤ فبراير ١٩٤٣ لتعيينه رئيسا لديوان المحاسبة بماهية شهرية قدرها ٣٠٨ جنيه و ٣٣٣ مليما اعتبارا من ١٥ فبراير ١٩٤٣.
٢٥	٥	٢	من ٣٠ أغسطس ١٩٣٩ إلى ١٤ فبراير ١٩٤٣ مدة خلو حسبت إليه في المعاش طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ مايو ١٩٤٣ دون منحه ماهية عن تلك المدة ولا مطالبته بدفع احتياطي عنها
١٧	٣	١	من ١٥ فبراير ١٩٤٣ إلى أول يونيه ١٩٤٣ رئيسا لديوان المحاسبة ونقل لوزارة المالية اعتبارا من ٢ يونيه ١٩٤٣ لتعيينه وزيرا لها ومخصص منه الاحتياطي بواقع ٧,٥٪ لغاية التاريخ المذكور
٧	٤	١	من ٢ يونيه ١٩٤٣ إلى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وزيرا للمالية وقد أقيمت الوزارة بتاريخ ٨ أكتوبر ٤٤ بناء على الأمر الملكي

٨٤ جنيهه و٧٢١ مليما المعاش الشهرى قيمة (١٢/٤) ٢٠ جزءا من ٥٠ على واقع ماهيته الأخيرة وقدرها ٢٠٨ جنيهه و٣٣٣ مليما إلى حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا وزير المالية السابق اعتبارا من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ طبقا لقانون المعاشات الصادر فى ٢٨ مايو ١٩٢٩ والأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ وهذا المعاش قد سوى على أساس متوسط ماهياته فى السنتين الأخيرتين ، وعلى أساس أن ماهيته الأخيرة ٣٥٠ جنيهها فى الشهر حسب ما هو وارد بالاستمارتين رقمى ١٢٤ مكررة عم معدلة وعلى اعتبار انه حصل عليها من ١٩٤٣/٢/١٥ كما هو وارد أيضا بأحد هذين الكشفين. ولم يحسب له أيضا مدة الخلو فى تسوية المعاش حيث إنه لم يستدل من ملف خدمته على وجود قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ مايو ١٩٤٢ القاضى بحساب مدة الخلو من ١٩٣٩/٨/٣٠ إلى ١٩٤٢/٢/١٤ لولا مناقضة سعاداته فى عدم حساب تلك المدة وحيث إن ديوان المحاسبة قد أوضح بكتابه المؤرخ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٤ رقم ٥ - ٩١/١٠/٢ أن معاش سعاداته سوى على أساس ٢٣١ جنيهها و٩٣٥ مليما شهريا باعتبار متوسط الماهيات التى استولى عليها فى السنتين الأخيرتين وباعتبار أنه عين رئيسا لديوان المحاسبة بتاريخ ١٩٣٩/٨/٣٠ فاستحق معاشا قدره ٧٨ جنيهها و٤٧١ مليما عن مدة خدمة ١٦ سنة و١١ شهرا و٤ أيام بينما سعاداته عين رئيسا لديوان المحاسبة بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤٣ كما تبين من صورة المرسوم الملكى الموجودة بملف خدمته ، وطلب الديوان تسوية المعاش على أساس الماهية الأخيرة التى مكث بها أكثر من سنتين وقدرها ٢٠٨ جنيهها و٣٣٣ مليما بناء عليه قد أعيدت تسوية المعاش على أساس الماهية الأخيرة التى مكث بها أكثر من سنتين وقدرها ٢٠٨ جنيهها و٣٣٣ مليما . بناء عليه قد أعيدت تسوية معاش سعاداته على أساس إضافة مدة الخلو من ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ إلى ١٤ فبراير ١٩٤٢ السالفة الذكر إلى مدة خدمته طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ مايو ١٩٤٣ الخاص بحساب هذه المدة فى المعاش وعلى أساس أنه عين رئيسا لديوان المحاسبة اعتبارا من ١٩٤٢/٢/١٥ بدلا من ١٩٤٢/٢/١٥ وبماهية شهرية قدرها

٣٠٨ جنيها و ٣٣٣ ملجما بدلا من متوسط ماهياته في السنتين الأخيرتين على اعتبار أن ماهيته الأخيرة ٣٥٠ جنيها شهريا فاستحق سعادته معاشا شهريا قدره ٨٤ جنيها و ٧٣١ ملجما كما تبين بأعلى هذا الأذن لذلك يقتضى قطع معاش حضرة صاحب السعادة أمين عثمان وزير المالية السابق اعتبارا من تاريخ ترتيبيه ، وقيد معاش شهري قدره ٨٤ جنيها و ٧٣١ ملجما بدلا منه اعتبارا من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ طبقا لقانون المعاشات الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ مايو ١٩٤٣ والأمر الملكي رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤.

وكيل المالية

ديسمبر ١٩٤٤

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

رقم ٩٧٦ / ١ مالية

كان حضرة صاحب المعالي أمين عثمان باشا وكيل لوزارة المالية وفي ٣٠ أغسطس ١٩٣٩ صدر مرسوم ملكي باحالتة على المعاش . وقد ظل معاليه خارج الخدمة إلى أن صدر مرسوم ملكي في ١٠ فبراير ١٩٤٣ بتعيينه رئيسا لديوان المحاسبة ، ولما كانت القوانين كلها تدل على أن فصل معاليه من الخدمة في سنة ١٩٣٩ كان لأسباب سياسية - وقد جرت الوزارة الحاضرة على إنصاف المفصولين سياسيا - ووافقنا مبدئيا على إدخال مدد الخلو الواقعة بين فصلهم من الخدمة وعودتهم إليها على حساب المعاش دون منحهم ماهية عن تلك المدد ولا مطالبتهم بدفع احتياطي عنها - لذلك ترى وزارة المالية تطبيق هذا المبدأ على حالة حضرة صاحب المعالي أمين عثمان باشا بحيث تحتسب له المدة من ٣ أغسطس ١٩٣٩ إلى ١٤ فبراير ١٩٤٣ في حساب معاشه دون منحه ماهية عن تلك المدة ولا مطالبته بدفع احتياطي عنها . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة عليه ، وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

الرئيس

مكرم عبيد

القاهرة في ١٦ مايو ١٩٤٣

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ مايو ١٩٤٣ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة.

رئيس الوزراء

مصطفى النحاس

(امضاء)

خاتم رئاسة مجلس الوزراء

أمر ملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤

بإقالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزیزی مصطفى النحاس باشا

لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لمطبقات الشعب فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم. وأصدرنا أمرا هذا لمفاكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم.

صدر بقصر عابدين في ٣١ شوال ١٣٦٣ (٨ أكتوبر ١٩٤٤)

فاروق

صورة طبق الأصل

بلدية اسكندرية - قسم المستخدمين

حضرة صاحب العزة سكرتير عام مجلس الوزراء

ایماء لخطاب عزتكم رقم ٢٥ - ١٥/١ المؤرخ ٢٢ فبراير الجارى يسرنى أن أبلغ عزتكم الموافقة على انتداب حضرة أمين عثمان أفندى مدير قسم الايرادات سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات الرسمية.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

المدير العام

٢٦ فبراير ١٩٣٦

رئاسة مجلس الوزراء

حضرة صاحب السعادة المدير العام لمجلس بلدى الاسكندرية

أتشرف بإحاطة سعادتكم علما انه قد وقع الاختيار على انتداب حضرة أمين عثمان أفندى مدير قسم الايرادات ببلدية الاسكندرية سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات الرسمية ، وقد وافق دولة الرئيس على ذلك . فالمرجو الترخيص له بمباشرة أعماله فى القاهرة حتى نهاية المأمورية.

السكرتير العام لمجلس الوزراء

القاهرة فى ٢٢ فبراير ١٩٣٦

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

التحق أمين عثمان أفندى بخدمة الحكومة فى سنة ١٩٢٤ وعين مندوبا فى قسم قضايا وزارة الأشغال بمهنية ١٥ جنيه فى الدرجة السادسة ثم زيدت ماويته إلى ٢١ جنيها فى أول مارس سنة ١٩٣٦.

وفى أكتوبر سنة ١٩٣٧ نقل إلى وزارة المالية فى وظيفة مفتش وبقي فى الدرجة السادسة إلى أن رقى إلى الخامسة من أول مايو ١٩٣٨ بمهنية ٢٦ جنيه ويحل موعد علاوته التالية فى أول أكتوبر ١٩٣٠ وقد وقع عليه الاختبار أخيرا ليكون سكرتيرا أول فى مكتب وزير المالية - حضرته حاصل على الشهادات الآتية:

١- شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان سنة ١٩١٨

٢- درجة بكالوريوس فى التشريع من أكتوبر ١٩٢٣

٣- جاز بنجاح امتحان Barrister at Law فى لندن

٤- دكتوراه فى العلوم السياسية والاقتصادية من جامعة باريس ١٩٢٦.

وقد قدم طلبا أوضح فيه أن الشهادات الدراسية التى بيده كانت تخول له حق التعيين فى الدرجة الخامسة منذ البداية لو انه التحق بخدمة وزارة المعارف ، وكان من الجائز ترقينه إلى الدرجة الرابعة بعد أربع سنوات من تاريخ تعيينه لذلك يلتزم نسوية حالته على الأساس المتقدم.

ترى اللجنة ترقبته إلى الدرجة الرابعة

الرئيس

مكرم عبید

يناير ١٩٣٠

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٣ يناير ١٩٣٠ على ترقية أمين أفندي عثمان إلى الدرجة الرابعة بماهية قدرها أربعون جنيتها شهريا من تاريخ قرار المجلس.

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بما انه قد وقع اختيار حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الهيئة الرسمية للمفاوضات على أمين عثمان أفندي مدير قسم الإيرادات بمجلس بلدى الاسكندرية الذى يتقاضى ماهية شهرية قدرها ٧٠ جنيتها فى الدرجة الثانية ليكون سكرتيرا عاما للهيئة المذكورة ، وقد اقترح دولته نقله من وظيفته المذكورة الى سكرتارية مجلس الشيوخ ومنحه ماهية قدرها ١٣٠٠ جنيتها سنويا من الدرجة الأولى.

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ فبراير ١٩٣٦ على ما جاء فى هذه المذكرة وقد أبلغنا وزارتا الداخلية والمالية على هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

الرتب والنياشين

قد تفضل مجلس الوصاية الموقر بالانعام في ١٥ فبراير ١٩٣٧ على حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا رتبة الباشوية وذلك لمناسبة إبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين بريطانيا العظمى وبناء عليه يقتضى حفظ هذا فى ملف الخدمة.

مراقب الادارة والتوريدات

١٣ مارس ١٩٣٧

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

لا يسعنى بعد أن تم إعداد وتنفيذ مشروع تحويل الدين العام من دين دولى إلى دين داخلى ، لا يسعنى بعد ذلك وإزاء هذا النجاح العظيم الذى لقبه هذا المشروع إلا أن أتقدم إلى مجلس الوزراء بطلب مكافأة من عانوى فى هذا الإعداد والتنفيذ من موظفى وزارة المالية بجهودهم الاستثنائية الكبيرة معاونة عظيمه صادقة كان لها أثرها البارز فى نجاح المشروع.

وزير المالية

نمرة ١٥٠ / ١١ - ٩٤٥

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٦ ديسمبر ١٩٤٣ على ما جاء فى هذه المذكرة وقرر المجلس تهنئة وشكر حضرة صاحب المعالى أمين عثمان باشا وزير المالية على الجهود التى بذلها فى تنفيذ مشروع القرض بنجاح تام.

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مرسوم بتعديل تأليف الوزارة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٣٦ مايو ١٩٤٣ بتأليف الوزارة ، وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ، وسمنا بما هو آت

مادة ١ - قبلت استقالة كامل صدقى باشا وزير المالية

محمد عبد الهادى الجندى باشا وزير الأوقاف.

مادة ٣ - عين محمد فؤاد سراج الدين باشا وزيراً للزراعة ووزيراً للداخلية مع قيامه مؤقتاً بأعمال وزارة الشئون الاجتماعية.

الأسناد عبد الحميد عبد الحق وزير الشئون الاجتماعية ووزيراً للأوقاف

الأسناد مصطفى نصرت وزير الوقاية المدنية ووزيراً للزراعة

أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة وزيراً للمالية
فهى هنا ويصا بك عضو مجلس الشيوخ وزيراً للوقاية المدنية
مادة ٣ - على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم صدر بقصر عابدين فى ٢٩ جمادى
الأولى ١٣٦٢ الموافق ٢ يونيه ١٩٤٣.

فاروق
بأمر صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

قرار وزارى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨ الصادر فى ١٧ يوليو سنة ١٩٣٢ باقرار تصفية
أماك سمو الخديو السابق عباس حلمى باشا وتضييق ماله من حقوق.
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ المعين للجهة
الحكومية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون السالف الذكر.
وبعد الاطلاع على القرارات الوزارية المختلفة الصادرة بتشكيل لجنة تصفية
أماك سمو الخديو ونظر لتغيب حضرة صاحب السعادة عبد الرازق أبو الخير باشا وكيل
المالية ورئيس لجنة التصفية فى مأمورية رسمية للخارج.
قرر نديب حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا وكيل المالية رئيساً للجنة
تصفية أماك سمو الخديو السابق لحين عودة سعادة عبد الرازق أبو الخير من الخارج.
٢٢ سبتمبر ١٩٣٨

الفصل الرابع

أوراق خدمة وربط معاش السير الدون جورست

التعريف بالملف وصاحبه:

يتكون الملف من ٥٠ ورقة اقتصرنا على نشر المهم منها:

ومن أوراق هذا الملف يتضح أن جورست من أصحاب الخبرة بشئون مصر حيث عمل فى عدة وظائف بها قبل توليه مكان كرومر ، أهمها منصب المستشار فى نظارتى الداخلية والمالية ، وترجع أسباب تولية جورست إلى أنه فى أعقاب حادثة دنشواى رأت الحكومة البريطانية ضرورة انقاذ سمعتها أمام العالم المتمدن فقامت بإقصاء اللورد كرومر الذى ظل يشغل منصبه كمعتمد بريطانى فى مصر فى الفترة من ١٨٨٣ إلى ١٩٠٧ وكان خلالها الحاكم المطلق لمصر ، وعينت مكانه السير الدون جورست ليطبق سياسة جديدة من شأنها المحافظة على مصالح بريطانيا فى مصر بطريقة أكثر دبلوماسية (١).

وقد قدم جورست أوراق اعتماده إلى الخديو فى قصر رأس التين بالاسكندرية فى ١٦ مايو ١٩٠٧ فرحب به الخديو . وقد أغمض جورست عينه عن كثير من المسائل التى ترضى الخديو (الأوقاف - الرتب والنجاشين) حتى يشن حربا ضارية على الحركة الوطنية خاصة الحزب الوطنى ويكونّ ضدها جبهة تشمل القصر والحكومة معا واستمر جورست على سياسته حتى توفى فى ١٣ يوليو ١٩١١ على أثر مرض قصير ، وتولى بعده اللورد كتشنر الذى قلب سياسة الوفاق رأسا على عقب.

١- د. عبد المنعم الجيمعى : الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى ص ٣١١.

ثانيا : أوراق الملف :

نظارة المالية

قلم توكيل المالية

بيان خدمات جناب المستر غورست

ديانة المستخدم : مسيحي

ملحوظات خاصة بسلوك المستخدم

إلى من ماهية مصلحة صدر قرار من ناظر المالية في
ديسمبر ٩٠ ١٠ نوفمبر ٩٠ ٨٣,٣٣٣ المالية ١٠ نوفمبر ٩٠ بتعيين جنابه
مراقبا للأموال المقررة من
تاريخ القرار

مراقب الأموال المقررة
براتب سنوي ألف جنيه لم
يتأثر على اسمه شيء مدة
السنة سوى

ديسمبر ٩١ يناير ٩١ ٨٣,٣٣٣ المالية انه ورد إعلان من الأموال
المقررة نمرة ٦١٨ بأن عمره
ثلاثين سنة

يوليه ٩٢ يناير ٩٢
عاد للأشغال في ٩ يونيو ٩٢
والمدة التي صرفت ٢٧ يوم
وشهر

ديسمبر ٩٢ أغسطس ٩٢ وكيل المالية صدر دكرينو في ١٩ يوليو ٩٢
ومذكرة من مجلس النظار في
٣١ منه بنقل جنابه من مراقبة
الأموال المقررة إلى وظيفة
وكيل المالية اعتبارا من أول
أغسطس ٩٢ وضم على ما بهتبه
٤١,٦٦٧ جنيها شهريا لابلاغها

١٣٥ جنيهًا من أول أغسطس

١٨٩٣.

مستشار الداخلية جنابه منقول
من توكيل نظارة المالية وجار
فيد استحقاقه من التاريخ
المذكور التالي بتاريخ رفته
من المالية ويستقطع من
المائة خمسة شهريا.

ديسمبر ٩٤ ٣٠ نوفمبر ٩٤ ١٦٦,٦٦٦

ديسمبر ٩٥ ١ يناير ٩٥ ١٦٦,٦٦٦ ,, ,, شرحه

٣١ ديسمبر ٩٦ أول يناير ٩٦ ١٦٦,٦٦٦ ,, ,, تحريرا في ٣ مايو ١٨٩٦

بناء على الأمر العالي الصادر
بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٨٩٨ بنقل
جنابه مستشارا لنظارة المالية
اعتبارا من أول سبتمبر ٨٩٨
كالأمر العمومي نمرة ٣٠٣ في
سنة ٨٩٨ ويستقطع من المائة
خمسة شهري.

٣١ ديسمبر ٩٧ أول يناير ٩٧ ١٦٦,٦٦٦ ,, ,,

٣١ أغسطس ٩٨ أول يناير ٩٨ ١٦٦,٦٦٦ ,, ,,

المشار إليه كان مستشارا
لنظارة

ديسمبر ٩٨ أول سبتمبر ٩٨ ١٦٦,٦٦٦

الداخلية وصدر دكرينو خديو
رقم

ديسمبر ٩٩ يناير ٩٩ ١٦٦,٦٦٦

٢٠ أكتوبر ١٨٩٨ بتعيينه
مستشارا ماليا لدى الحكومة
المصرية من أول سبتمبر ١٨٩٨
بدلا من المستر بلمر وأعتبرت
ماهيته في السنة ٢٠٠٠ جنيه كما

ديسمبر ٩٠٠ يناير ٩٠٠ ١٦٦,٦٦٦

ديسمبر ٩٠١ يناير ٩٠١ ١٦٦,٦٦٦

مستشار مالي لدى الحكومة المصرية
(المالية)

ديسمبر ٩٠٢ يناير ٩٠٢ ١٦٦,٦٦٦

ديسمبر ٩٠٣ يناير ٩٠٣ ١٦٦,٦٦٦ كان مرتبا لسلفه يخضم منها
آخر ابريل ٤ يناير ١٩٠٤ ١٦٦,٦٦٦ المائة خمسة.

ماهية جنابه من يوم ١٣ مارس ١٩٠٤ تاريخ تعيين خلفه المستر كوربت حسبت على
بند ٣ مصاريف سايره الاستشاره المالية وذلك بقرار نظاري رقم ١٦ شهر ٤.

قررت اللجنة المالية في ٢٥ ابريل ١٩٠٤ ان جناب الموما إليه كان مكلفا بمأمرية
خصوصية وماهيته تصرف على الميزانية من المصروفات الغير منظورة من يوم ١٣ مارس
١٩٠٤ لغاية انفصاله من الخدمة نهائيا لغاية ٣٠ ابريل ١٩٠٤.

كشف ببيان مدة خدمة جناب السير الدن غورست المستشار المالي السابق الذي
انفصل لتعيين بدله بمقتضى أمر عالي صادر في ١٣ مارس ١٩٠٤
ملحوظات وأسباب الرقت في كل دفعه

يوم شهر سنة

٣١ ٥ ١٣ ولو أن انفصال جنابه كان بمقتضى الأمر العالي في ١٣ مارس
١٩٠٤ لكن اللجنة المالية قررت في ٢٥ ابريل ١٩٠٤ ان جنابه
كان مكلفا بمأمرية خصوصية وماهيته تصرف على الميزانية
من المصروفات الغير منظورة من يوم ١٣ مارس ١٩٠٤ لغاية
انفصاله من الخدمة نهائيا لغاية ٣٠ ابريل ١٩٠٤ ويستقطع من
الماهية الماية خمسة.

٣١ ٥ ١٣

تاريخ الرقت : ٣٠ ابريل ١٩٠٤

تاريخ التعيين : ١٠ نوفمبر ١٨٩٠

الماهية الشهرية : ١٦٦ جنيها و ٦٦٦ مليما

أخيرا مستشارا للمالية

Eldon Gorest

Nous, Khedive d'Egypte

Sur la proposition de Notre Ministre des Finances A l'avis esnforme
de Notre Conseil des Ministres

Decretons

Article premier

Monsieur J . Gorst , Controleur des Contribution Directes est nomme'
Lous - Le secretaire d'Etat au Ministre des Finances .

Article 2

Notre Ministre des Finances est charge' de l'eseicution du present
Decree .

Fail au Palais de Ras-el tine , le 19 Juilled 1892 .

Abbas Hilmy

ترجمة دكرينتو خديو صادر في ١٩ يوليو ١٨٩٢

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار نأمر بما هوأت

المادة الأولى

يتعين المسيو جورست مراقب الأموال المقررة وكبلا لنظارة المالية

المادة الثانية

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسرأى رأس التين في ١٩ يوليو ١٨٩٢ الموافق ٢٥ ذى الحجة ١٣٠٩

عباس حلمى

٢٦ يوليو ٩٦

* * * * *

نظارة المالية

ادارة الأموال المقررة

إلى ادارة عموم الحسابات

مرسل طى هذا صورة القرار الصادر من دولتلو أفندم ناظر المالية رقم ١٠ نوفمبر ٩٠
القاضى بتعيين جناب المستر جورست مراقبا للأموال المقررة براتب سنوى قدره ألف
جنيه لحفظ الذى يتخصص له خدمات جنابه

١٣ ر سنة ٣٠٨

٣٥ نوفمبر ٩٠

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

السكرتارية

إلى قلم المستخدمين

حيث ان جناب المستر جورست قد تعين بمقتضى القرار الصادر من دولتلو أفندم
ناظر المالية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٩٠ مراقبا للأموال المقررة براتب سنوى قدره ألف جنيه
اعنى مبلغ ٨٣,٣٣٣ جنيهها شهريا فبناء عليه يعتمد قيد ذلك المبلغ لجنابه على وجهما
توضم تنفيذا لما تقرر اعتبارا من تاريخ القرار المشار إليه المرفق صورته أحد الورقتين
طيه.

ويحفظ هذا بملفه الخصوصى.

٣٠ نوفمبر ٩٠

وكيل المالية

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

بخصوص : ارسال ملف جناب المستر

ادارة عموم المحاسبة

غورست مستشار الداخلية

قلم المستخدمين

نمرة ٣٨ ٥١ أ

داخلية وكبلى سعادتلو أقندم

وردت مكاتبة من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٤ نوفمبر ١٨٩٤ لمدة ٣٧٨ افرنكى
ومعها نسخة الأمر العالى الرقيم ٣ نوفمبر ١٨٩٤ الصادر بتعيين جناب المسيو غورست
وكيل نظارة المالية مستشارا لنظارة الداخلية وطبقا للأمر المثنى عنه قد صار وفنت
استحقاق جنابه من وكالة المالية لغاية يوم ٢ نوفمبر ١٨٩٤ فلزم ترقيمه لسعادتكم
للاحاطة بما ذكر.

مراقب حسابات مصرية

١٩ نوفمبر ١٨٩٤

ترجمة دكريتو خديو صادر فى ١٩ يوليو ١٨٩٣

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار نأمر بما هو آت

المادة الأولى

يتعين المسيو جورست مراقب الأموال المقررة وكبلا لنظارة المالية

المادة الثانية

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا.

صدر بسراى رأس التين فى ١٩ يوليو ١٨٩٣

(٣٥ ذى الحجة ١٣٠٩)

عباس حلمى

٣٦ يوليو ٩٦

بأمر الحضرة الخديوية الفخيمة

بالنيابة عن رئيس مجلس النظار

ناظر المالية

عبد الرحمن رشدى

ترجمة أمر عال

نحن خديو مصر

المادة الأولى

عين المستر غورست المستشار بنظارة الداخلية مستشارا ماليا لدى حكومتنا من أول سبتمبر ١٨٩٨ بدلا من السير الوين بالمر الذي استعفى.

المادة الثانية

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسراى رأس التين فى ٣٠ أكتوبر ١٨٩٨

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمى

نظام المالية

بخصوص

ادارة عموم الحسابات المصريه

ادارة المالحه العموميه

قلم مستخدمين

غرة

اعدت

الاقام مستخدميه

حيث قد استمر بالدخول الميزان رقم ١٨٩٨ من نصيبه المستعملين المستعملين في الميزان

وهذا الميزان الميزان من اول سبتمبر ١٨٩٨ من الميزان الميزان الميزان الميزان الميزان

على طبقه الميزان الميزان الميزان الميزان الميزان الميزان الميزان الميزان الميزان الميزان

١٨٩٨

اول نوفمبر ١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

١٨٩٨

ترجمة خطاب محرر بلو ندره من جناب السير الدن جورست إلى سعادة ناظر المالية
بناريف ٢١ يوليه ١٩٠٤

تشرفت بورود خطاب سعادتكم الرقيم ١٣ يوليه الذي به اخبرتموني أن حكومة
الجناب العالي رتبنت لي معاشا سنويا قدره ٥٠٠ جنيه وأرجو سعادتكم تبليغ مزيد
تشكراتي إلى مجلس النظار نظرا لما تقرر منه لأجل ودا على الفقرة الثانية من خطابكم
أكون ممنونا لسعادتكم إذا تكرمت بتسليم السركى للبنك الملوكى العثمانى بمصر
الذى وكلته فى قبض المتأخر منه.

ومنى لسعادتكم مزيد الاحترام.

سركى معاش جنابه سلم لمدوب البنك

فى أول أغسطس ١٩٠٤

July 1 , 1907

Monsier le Ministre

I have the honour to inform your excellency that, while I continue to hold the appointment of British Agent and Consul General in Egypt , I desire to renounce the pension which the council of Ministers , by their decision of June 14 th, 1904 , awarded me in consideration of my services with the Egyptian Government . I shall , therefore , be abliged if your Excellency will issue the necessary instructions for the suspension of my pension until such time as my present appointment may terminate .

I avail myself of this appartunity to renew your Excellency the assurance of my high consideration .

إفادة من السير الدن جورست رقم أول يوليو ١٩٠٧ يطلب بها إيقاف صرف المعاش
المصرم به إليه بموجب قرار مجلس النظار الرقيم ١٤ يونيه ٩٠٤ ما دام جنابه شاغلا
وظيفة جنرال دولة بريطانيا بمصر وبطلب اعطاء التعليمات اللازمة بهذا الشأن.

His Excellency ,

Ahmed Mazloum Pasha

الخاتمة

ومما سبق يتضح أن ملفات الخدمة وربط المعاش Pension Folders يمكن أن تكون قيمتها التاريخية ذات فائدة كبيرة إذا أحسن الباحث الاستفادة منها ، فمن طريقها يستطيع أن يتعرف على خط السير الوظيفي للشخصية التي يتعرض لها ، ومدى التزامه بعمله ، والوظائف التي تولاها ، كما يستطيع أن يتعرف على جذور هذه الشخصية ، وانتمائها الطبقي .

والجدير بالملاحظة أن أصحاب هذه الملفات كانوا في معظمهم من الحقوقيين الذين درسوا القانون ، فمنهم من تولى رئاسة الوزارة ، ومنهم من تولى رئاسة أحد الأحزاب ومنهم من شارك في إحدى الوزارات ومنهم من كانت بصماته واضحة في تاريخ مصر . ويكفي أن نذكر من هؤلاء حسين رشدي ، ومحمد سعيد ، ويحيى إبراهيم ، وتوفيق نسيم ، وأحمد ماهر ، وعلى ماهر ، وعبد الخالق ثروت ، واسماعيل صدقي ، ومصطفى النحاس وغيرهم . كما يتضح أن العديد من هؤلاء لم تكن جذورهم مصرية فنوبار باشا أرمني الأصل ، ومحمد شريف باشا تركي الأصل ، ومصطفى باشا فهمي من أسرة تركية ، وعثمان رفقي شركسي الأصل ، ورياض باشا من أصل اسرائيلي ، وحسين رشدي ينحدر من إحدى الأسر الألبانية التي وفدت إلى مصر .

ومم ذلك فقد قدم بعض هؤلاء العديد من الخدمات لمصر بجدية وإخلاص لا تقل عن خدمة أي مصري لها . ويجب ألا نغفل أن ولاء هؤلاء للحكام من أسرة محمد على كان أوضح من ولائهم لمصر .

الفهرس

الصفحة

٣

- المقدمة

الفصل الأول

١١

- ملفات خدمة وربط المعاش كمصدر لدراسة بعض المصلحين
والكتاب والأدباء المصريين.

١٣

١- ملف الشيخ محمد عبده

٣١

٢- ملف عبد الله النديم

٤١

٣- ملف على باشا مبارك

٤٦

٤- ملف الشيخ محمد الانبأى (شيخ الجامع الأزهر)

الفصل الثانى

٥١

- ملفات الخدمة وربط المعاش كمصدر لدراسة بعض رؤساء
النظار والوزارات فى مصر.

٥٣

١- نوبار باشا

٥٩

٢- مصطفى رياض باشا

٦٣

٣- مصطفى فهمى باشا

٧٩

٤- محمد سعيد باشا

٨١

٥- حسين رشدى باشا

٨٧

٦- سعد زغلول باشا

٨٨

٧- عبد الخالق ثروت باشا

٩٠

٨- محمد توفيق نسيم باشا

٩١

٩- اسما عيل صدقى باشا

١١٠

١٠- مصطفى النحاس باشا

الفصل الثالث

- ١١٣ - ملفات الخدمة وربط المعاش كمصدر لدراسة بعض النظار
ورؤساء مجلس النواب والوزراء
- ١١٥ ١- عثمان باشا رفقى
- ١١٧ ٢- أحمد عرابى ورفاقه
- ١٢٤ ٣- محمد سلطان باشا
- ١٢٥ ٤- عبد القادر باشا حلمى
- ١٢٨ ٥- اسما عيل سرى باشا
- ١٣٠ ٦- أمين باشا عثمان

الفصل الرابع

- ١٤١ -أوراق خدمة وربط معاش السبىر ألدون جورست
- ١٥٣ - الخاتمة

